

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خضر - بسكرة -

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

القيم الاجتماعية المحلية و تأثيرها على الالتزام التنظيمي

دراسة ميدانية بالمؤسسة الإستشفائية العمومية بمدينة عزابة ولاية سكيكدة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع

تخصص: تنظيم و عمل

إشراف الأستاذ الدكتور:

العقبي الأزهر

إعداد الطالبة:

أوغيني أحلام

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د. العقبي الأزهر جامعة بسكرة

أ.د. شعبانى مالك جامعة بسكرة

أ.د. سعاد بن ققة جامعة بسكرة

أ.د. نبيل حليلو جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2016/2015

شكراً و تقدير

في البداية أشكر الله سبحانه و تعالى الذي شرح صدري و أنار عقلي و يسر أمري
فالشكراً و الحمد لله على نعمه .

أقدم بفائق الشكر و التقدير إلى أستاذى الفاضل الدكتور العقبي الأزهر و الذى تفضل
بإشراف على هذه المذكرة و لم يدخل عليا بنصائحه و توجيهاته و وقته فجازاه الله خيرا
على كرم عطائه و نصحه ، كما أشكر جزيل الشكر الأساندة الكرام أعضاء لجنة
المناقشة على قبولهم لمناقشة هذه الرسالة ، و شكري و تقديرى لكل أساندى في بكلية
العلوم الاجتماعية .

فهرس المحتويات

01.....	شكرو تقدير.....
02.....	إهادء
03.....	فهرس المحتويات.....
06.....	فهرس الجداول.....
09.....	مقدمة
12.....	<u>الفصل الأول: موضوع الدراسة.</u>
13.....	1. الإشكالية
15.....	2. فرضيات الدراسة.....
17.....	3. أهداف الدراسة
18.....	4. أسباب اختيار الموضوع.....
19.....	5. أهمية الدراسة
20.....	6. مفاهيم الدراسة
43.....	7. الدراسات السابقة
56	<u>الفصل الثاني: الإلتزام التنظيمي أهميته و العوامل المؤثرة به</u>
57.....	تمهيد
58.....	1. خصائص الإلتزام التنظيمي
59.....	2. بناء ثقافة الإلتزام التنظيمي
64.....	3. أنواع الإلتزام التنظيمي
65.....	4. أهمية الإلتزام التنظيمي
66.....	5. مراحل تطور الإلتزام التنظيمي.....
68.....	6. طرق قياس الإلتزام التنظيمي
69.....	7. مداخل دراسة الإلتزام التنظيمي

8. أبعاد الإلتزام التنظيمي	72
9. العوامل المؤثرة في الإلتزام التنظيمي	76
خلاصة	82
الفصل الثالث: القيم الاجتماعية المحلية مصادرها و تأثيراتها.....	83.....
تمهيد	84
1. خصائص القيم الاجتماعية المحلية	85
2. أهمية و وظائف الاجتماعية المحلية.....	87
3. تصنيف القيم الاجتماعية المحلية	93
4. مصادر و محددات الاجتماعية المحلية.....	97
5. قياس القيم الاجتماعية المحلية	106
6. المنظورات الرئيسية في تفسير الاجتماعية المحلية.....	109
7. تأثير القيم الاجتماعية المحلية في سلوك الموظفين.....	121
خلاصة	124
الفصل الرابع: الاجراءات المنهجية للدراسة.....	125.....
تمهيد.....	126
أولاً : تحديد مجالات الدراسة الميدانية	127
1. المجال المكاني	127
2. المجال الزماني.....	129
3. المجال البشري.....	130
ثانيا: أسس اختيار العينة.....	131
ثالثا : نوع المناهج و الأدوات المستخدمة في الدراسة.....	133
1. مناهج الدراسة.....	134
2. أدوات جمع البيانات.....	135

138.....	3	أساليب التحليل
139.....		خلاصة.....
<u>الفصل الخامس: عرض البيانات الميدانية و تحليلها و تفسيرها و مناقشة النتائج</u>		
140.....		<u>النتائج</u>
141.....		أولاً: عرض البيانات الميدانية و تحليلها و تفسيرها.....
203.....		ثانياً: عرض نتائج الدراسة و مناقشتها.....
207.....		ملخص الدراسة.....
208.....		قائمة المراجع و المصادر.....

الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
	الجداول الخاصة بالمحور الأول	
142	يوضح الفئات الجنسية للمبحوثين	01
143	يوضح الفئات العمرية للمبحوثين	02
144	يبين الحالة المدنية للمبحوثين.	03
145	يبين المستوى التعليمي للمبحوثين بهذا المشفى	04
146	يبين مقر سكن المبحوثين	05
147	يوضح المستوى التعليمي لأسر المبحوثين	06
148	يبين مهن أباء المبحوثين	07
149	يبين مهن أمهات المبحوثين	08
	الجداول خاصة بالمحور الثاني	
150	يبين المصالح التي يعمل بها مبحوثي هذه الدراسة.	09
152	يبين الوظائف التي يشغلها الموظفين لعينة البحث	10
153	يوضح أسبقيّة العمل للموظفين قبل إلتحاقهم بهذه المؤسسة وأسباب ترك العمل السابق.	11
155	يوضح كيفية إلتحاق الموظف بالوظيفة الحالية	12
156	يوضح أسباب اختبار الموظفين العمل بهذه المؤسسة	13
158	يبين أقدمية الموظفين في هذه المؤسسة	14
160	يوضح إستفادات الموظفين من دورات لتحسين المستوى في العمل وأسباب عدم إستفادتهم منها.	15
162	يبين مستويات أجور الموظفين	16
164	يبين الأسس التي تقوم عليها العلاقات بين زملاء العمل.	17
166	يبين فيما إن كان زملاء العمل من نفس المصلحة أو مصالح أخرى	18
	الجداول خاصة بالمحور الثالث	
167	يبين أسس المعتمدة في اختيار زملاء العمل بين الموظفين	19

168	يبين لنا التعاون في اتمام المهام داخل جماعة العمل	20
169	يبين لنا نتائج الإختلاف في وجهات النظر بخصوص الأعمال و طرق انجازها داخل جماعة العمل	21
170	يبين لنا الأسباب التي تؤدي إلى نشوب الخلافات داخل جماعة العمل	22
172	يبين لنا نوع العلاقة التي تربط بين الموظف و المشرف و الأسباب التي تحكمها.	23
174	يبين لنا تقدير المسؤولين لمجهودات الموظفين المبذولة لصالح المؤسسة.	24
175	يبين رأي الموظفين حول العدل و المسوات في توزيع المهام و تنفيذ العقوبات بينهم.	25
176	يبين لنا رأي الموظفين حول تحيز الرئيس أو المشرف في توزيع المهام بين الذكور و الإناث.	26
177	يبين لنا إن كان هناك تحيز من طرف المشرف أو المدير نحو الموظفين الذين يقربونه و يجاورونه في السكن	27
178	يبين لنا إن كان هنالك اهتمام من طرف الرئيس أو المشرف لشؤون و مشاكل الموظفين.	28
180	يوضح لنا رأي الموظفين حول (تشدد أو تسامح) الرئيس أو المشرف نحو أخطائهم في العمل.	29
181	يوضح لنا دعم الزملاء و رؤسائهم لبعضهم البعض عند وقوعهم في المشاكل و الأزمات.	30
182	يوضح لنا مشاركة الموظفين في عملية إتخاذ القرارات	31
184	يبين لنا تنقل الموظفين بين المصالح أثناء دوام العمل	32
186	يوضح لنا التزام الموظفين بالأوقات المحددة للعمل	33
188	يوضح لنا التزام الموظفين بإنجاز الأعمال في وقتها	34
189	يوضح لنا رأي الموظف حول طول ساعات العمل	35
190	يوضح لنا إن كان مقر سكن الموظف يساعد في الوصول إلى العمل في الوقت المناسب.	36
191	يوضح لنا صرف الموظفين في حالة وقوع أعطال في أجهزتهم	37

	العمل	
192	يبين عمل الموظفين لساعات إضافية دون مقابل	38
193	يفسر رأي الموظفين حول معادلة أجورهم لمجهوداتهم في العمل	39
194	يوضح قواعد السلامة المعمول بها ل مختلف الوظائف.	40
195	يفسر التزام الموظفين بقواعد السلامة لحماية أنفسهم من الأخطار	41
196	يوضح وقوف الموظف إلى جانب المؤسسة رغم ضعف أجره	42
197	يوضح تأثير الظروف الإجتماعية للموظفين على رغبتهم للإستمرار بالمؤسسة.	43
198	يفسر ندم الموظفين لاختيارهم العمل بهذه المؤسسة	44
199	يوضح رد فعل الموظفون تجاه من يتكلم بالسوء عن المؤسسة	45
200	يبين شعور الموظفون بأنهم جزء من المؤسسة	46
201	يوضح شعور العاملين بالظلم في هذه المؤسسة	47

مقدمة:

بعد التطورات الحاصلة و المتسارعة في جميع ميادين الحياة الاقتصادية , الاجتماعية العلمية و المعرفية و الانتقال من عصر التكنولوجيا و الآلة إلى عصر المعرفة و المعلومة فقد أصبح الاهتمام بالعنصر البشري أكثر من ذي قبل حيث بات مصدر اهتمام و انشغال من طرف مختلف الأكاديميين و الباحثين و أصحاب المال و الأعمال, كونه مالك المعرفة و مصدر الإبداع و الاختراع و قادر على خلق التفوق و التميز و هو الأمر الذي تصبوا إليه مختلف الشركات و الإدارات سواء كانت خاصة أو عامة بغية تحقيق الربح و القيمة و المتلقي، و لهذا فقد غيرت المنظمات على اختلاف سياستها في جلب و استقطاب العمالة المميزة و المهارات المبدعة و العمل على كسب ولائهم و انتماهم للمنظمة من أجل تحقيق الالتزام التنظيمي, هذا الأخير الذي بات عنصر أساسى و مهم لضمان نجاح و استمرارية أي منظمة في ظل المراهنات و المنافسة التي تحيط بها و بغية تخفيض التكاليف و ربح الوقت, ذلك أن الشخص الملائم يتتصف بالانضباط و الأداء المتميز و الاستعداد لبذل مجهودات مضاعفة و طاقات إضافية لتحقيق أهداف المنظمة، و على الرغم من ندرة المراجع و الأدبيات في هذا الموضوع فان أغلب الأبحاث و الكتابات هي غريبة مع أن الاهتمام به من جانب الباحثين العرب قد زاد في الآونة الأخيرة و زادت الأبحاث و الدراسات في أسبابه و محدداته و العوامل و المؤثرة فيه و ما يترتب عنه من نتائج سلوكية قد تؤثر على مستقبل المنظمة و العاملين فيها.

و قد توصلت نتائج العديد من الدراسات إلى حصر مجموعة من العوامل ذات تأثير في الالتزام التنظيمي مثل: متغيرات الجنس و العمر و الحالة الاجتماعية و مدة الخدمة, نمط القيادة, الثقافة التنظيمية و القيم الاجتماعية و غيرها من المتغيرات الأخرى.

و لعل أهم متغير شد انتباها هو القيم الاجتماعية المحلية حيث تعد هذه الأخيرة المكون الرئيسي للثقافة و أهم ركيزة تقوم عليها فقد نال إهتمام المفكرين و الباحثين منذ

القديم فقد ورد في كتابات الفلاسفة القدامى أمثل: سocrates و Aflatun و المفكرين المعاصرين أمثل: دوركايم و فيير و بارسونس و كلاكهون و سبنسر و غيرهم، لما للموضع من أهمية في الحياة بمختلف ميادينها الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الدينية، هذا كونه الركيزة الأساسية في تكوين الثقافة و الموجه لسلوکات الأفراد و أفعالهم و هي المحك و المعيار الذي يحکم إلیه الناس عند اصدرا أحکامهم على المواقف أو مواضيع معينة، كما أن موضع القيم يتسم بقدر كبير من التعقيد و التشابك نظرا لإختلاف المنظورات و الزوايا التي تناولته، كونه مرتبط بالسلوك الإنساني، فهي تمثل نوعا من الضغوط الاجتماعية المؤثرة في سلوك الفرد تأثيرا مباشرا، و تدرج القيم عند الأفراد وفق أهميتها لذلك تتغير تبعا للظروف و الإهتمامات، و العلاقة بينها في حرب دائمة تحاول إحداها التغلب على الأخرى لا تتخذ مرتبة ثابتة بل ترتفع و تتحفظ و تتناوب المراتب حسب ظروف الأفراد و المجتمع و الأهداف و على الإنسان و المجتمع الموازنة و التمييز بين مراتبها، و لما كانت القيم الاجتماعية المحلية هي المحرك وراء أفعال الأفراد حتى في أماكن عملهم أو منظمات العمل و لها تأثير على أدائهم و سلوكا لهم و قراراتهم فهي تؤثر أيضا على التزامهم و لكن هل تمارس هذه القيم الاجتماعية المحلية تأثير سلبي على الإلتزام التنظيمي للموظفين. هو موضوع دراستنا الحالية و سنحاول شرحه من خلال الخطة المعتمدة و التي تقوم على: اربعة فصول حاولت من خلالها تغطية هذا الموضوع و الإلمام بجوانبه فقد تناولت في الفصل الأول موضوع البحث من خلال هذه الإشكالية و عرض فرضيات الدراسة و أهدافها و أسباب اختياري لهذا الموضوع و أهميته ثم حاولت تحديد مفاهيم الدراسة و المفاهيم القريبة منها و أخيراً قمت بعرض لمجموعة من الدراسة السابقة و التي نتناولت أحد المتغيرين بالدراسة و بينت جوانب إستفادتي منها و موقع دراستي من باقي الدراسات.

أما الفصل الثاني فقد بداته بتمهيد و حاولت من خلال الإحاطة بمتغير الإلتزام التنظيمي فقد تناولت من خلاله خصائص الإلتزام التنظيمي بدايةً ثم كيفية بناء ثقافة الإلتزام التنظيمي و أنواعه و أهميته و مراحل تطوره، كما قمت بعرض مجموعة من

الطرق التي يقاس من خلالها الإلتزام التنظيمي و أخيرا قمت بعرض مداخل دراسة هذا المتغير و أبعاده و العوامل المؤثرة فيه و ختمته بخلاصة للفصل .

و قد كان العنصر الأخير في هذا الفصل حلقة الوصل التي عرجت من خلالها إلى الفصل الثالث و الذي حاولت من خلاله تحديد خصائص القيم الإجتماعية المحلية و أهميتها ووضائفها ثم حاولت تصنيفها و قد تعددت التصنيفات التي تخص القيم الإجتماعية وبعدها كان لا بد من حصر مصادر و محددات القيم الإجتماعية المحلية و مقاييسها، وقبل الأخير قمت بإدراج أهم المنظورات الرئيسية و المفسرة للقيم الإجتماعية، و آخر عنصر في هذا الفصل تمثل في تأثير القيم الإجتماعية المحلية في سلوك الموظفين ثم خلاصة هذا الفصل.

أما الفصل الرابع فقد تمثل في الإجراءات المنهجية للدراسة و قد بدأته بتمهيد وقد قمت من خلاله بتحديد مجالات الدراسة الميدانية (المجال المكاني و الزمني و البشري) و هذا كان الخطوة الأولى أما الخطوة الثانية فشملت أسس اختياري للعينة هذا البحث و بعدها عرضت منهج الدراسة الذي قمت بإختياره لتناسبه مع موضوع الدراسة وحددت أدوات جمع البيانات و الأساليب الإحصائية المناسبة له و ختمته بخلاصة ، أما الفصل الخامس و الأخير بعنوان عرض البيانات الميدانية و تحليلها و تفسيرها و مناقشة النتائج فكانت الخطوة الأولى بعد التمهيد هي عرض البيانات أو تبويبها في جداول بسيطة و مركبة و تفسيرها و مناقشتها من خلال تحليل إجابات المبحوثين و إستنادا إلى ملاحظتي الميدانية وبعدها كانت الخطوة الثانية هي جمع نتائج العامة و عرضها و قد كانت لهذه الدراسة نتائج خاصة بالبيانات الشخصية و الوظيفية و نتائج خاصة بالفرضيات، و أخيرا ختمت بملخص لهذه الدراسة.

الفصل الأول: موضوع الدراسة.

1. الإشكالية
2. فرضيات الدراسة
3. أهداف الدراسة
4. أسباب اختيار الموضوع
5. أهمية الدراسة
6. مفاهيم الدراسة
7. الدراسات السابقة (عرض و مناقشة)

1. الاشكالية:

يعتبر الالتزام التنظيمي من أهم الموضوعات وأحدثها حيث أصبحت محل اهتمام وانشغال كل من الباحثين والمديرين والأكادميين في جميع الميادين و مختلف المجالات و هذا في ظل ما نعيشه من تطورات تكنولوجيا و علمية و معرفية هائلة و متسرعة فقد أصبح هدف كل مؤسسة تسعى إلى تحقيق الجودة و التميز و دوام إستمراريتها في محيط يتسم بالمنافسة و التغيير و تحكمه قوانين مختلفة هو الحصول على يد عاملة و مؤهلة و ذات معرفة و كفاءة و مهارة عالية ، هذا و قد زاد الإهتمام بالمورد البشري من طرف أصحاب المال و الشركات و حتى الحكومات بإعتبار أنه مصدر المعرفة و الخبرة و صاحب الإختراع و الإبداع و المسؤول على تنفيذ كل العمليات و بغية تنفيذ استراتيجياتها و تحقيق أهدافها تضع المؤسسات جملة من الإغراءات و الحوافز التي تسعى من خلالها إلى استقطاب و جلب أفضل المهارات و الكفاءات التي تنشد من خلالها الوصول إلى الجودة في الأداء و التميز و التفوق و بالمقابل فهي تصنع منظومة من القواعد و القوانين و التي تضبط بها كل العمليات و المعاملات و كذا العلاقات بين الموظفين مع بعضهم البعض و بين الموظفين و الرؤساء في نطاق مسؤولياتهم و مناصبهم و مهامهم و بعد الالتزام التنظيمي من أهم العوامل التي تضمن السير الجيد لكل العمليات بالمؤسسة أو فهو يحقق الانضباط، ذلك أن العامل الملائم يكون لديه اعتقاد قوي بأهداف المؤسسة و إرادة كبيرة لممارسة جهود إضافية و كذا الرغبة في المحافظة على عضويته بها و هذا ما ترجوه كل مؤسسة و تعمل على تحقيقه، كما يستغرق الالتزام التنظيمي وقتاً لتحقيقه لأنه يمثل درجة تطابق الفرد و إندماجه مع منظمته.

إضافة إلى هذا فإن الالتزام التنظيمي يؤثر بوضوح على كفاءة و فعالية المنظمات كما يؤثر على العديد من الظواهر الإدارية الأخرى، و يتأثر بمجموعة الصفات الشخصية و العوامل و الظروف و المؤثرات الأخرى سواء كانت داخلية (البيئة الداخلية) أو خارجية(المحيط الخارجي) و من أهم العوامل المؤثرة في الالتزام التنظيمي

و التي سبق و إن تناولها الباحثين بالدراسة نجد القيادة و أساليبها، الرضا الوظيفي و الثقافة التنظيمية.

والقيم الاجتماعية باعتبارها الركيزة الأساسية و المكون الرئيسي للثقافة تعتبر الإطار المرجعي و المحك الذي يرجع إليه الأفراد خلال عمليات المفاضلة بين البديل و الحلو كونها تمثل منظومة من الأحكام التقويمية و المعايير و مبادئ و المعتقدات التي يتبعها الأفراد و يتحكمون فيها، و التي تتم من خلال تفاعل بين معارف الفرد و خبراته من جهة و بين الأطر الحضارية التي يعيش فيها و اكتسب من خلالها هذه الخبرات و المعرف من جهة أخرى، حيث تمكنه من اختيار أهداف و توجهات حياته و يرى بأنها جديرة بأن يوظف إمكانياته و طاقاته لأجل تحقيقها.

و تختلف القيم الاجتماعية بإختلاف الثقافات و الأديان و البيئات و المجتمعات النابعة منها، فكما يقال "الإنسان ابن بيته" فأعراف و تقاليد الأفراد و عاداتهم تختلف بإختلاف المتغيرات السابقة، و بإعتبار أن القيم تعد الموجه الأساسي لسلوك الأفراد فهي ذات أهمية كبيرة بالنسبة لكل منظمة تسعى لتحقيق التوافق و التكيف بين عمالها داخل التنظيم، ذلك أن اختلاف و عدم توافق القيم الاجتماعية المحلية داخل المؤسسة ينبع عنه تعارض في الأهداف و الغايات السلوكيات التي تتسبب في عدم الاستقرار و اختلال التوازن و تعطل العمليات و ضعف الفعالية و رداءت الأداء ، و منه نقع في إشكالية حتمية تجمع بين كل من القيم الاجتماعية المحلية للموظفين و إلتزامهم التنظيمي فهل للأولى تأثير سلبي على الثانية بمعنى هل للقيم الاجتماعية المحلية تأثير سلبي على الإلتزام التنظيمي للموظفين؟ هذا ما سنعرفه من خلال جملة من الفرضيات التي ستكون أساساً لبداية هذه الدراسة الميدانية.

2. فرضيات الدراسة:

بالنظر إلى أن الفرضيات في أي دراسة هي التي توضح وجهة الباحث و تحدد أهداف بحثه كان لابد من وضع فرضية عامة لهذه الدراسة و تتفرع من خلالها ثلاثة فرضيات فرعية تغطي كل منها جزء خاص من الفرضية العامة و سنعرضها كما يلي:

الفرضية العامة:

"للحاجة و المعايير الإجتماعية المحلية التي يحملها الموظفون تأثير بارز على التزامهم في العمل داخل المنظمة".

و لتوضيح هذه الفرضية العامة فقد قسمت هذه الأخيرة إلى ثلاثة فرضيات جزئية كما يلي:

الفرضية الجزئية الأولى:

"للعادات الإجتماعية المحلية التي ألفها الموظفون في مجتمعاتهم المحلية تأثير بارز في قدرتهم على الانسجام مع قواعد و ضوابط العمل.

و تطرح هذه الفرضية المؤشرات التالية:

- للعادات الإجتماعية المحلية التي تشربها الموظفون في بيئاتهم المحلية تأثير بارز في نمط علاقاتهم الأفقية و العمودية داخل المؤسسة .
- لأرتباطات الموظفون في بيئاتهم المحلية تأثير بارز على مدى التزامهم بمواقع الدوام السائدة في أماكن العمل.
- تشكل أنماط السلوك المكتسبة من البيئة المحلية عامل ضغط و تأثير على التزام الموظفين بقواعد السلامة المعمول بها داخل المؤسسة.

الفرضية الجزئية الثانية:

"للحلفيات الإجتماعية للموظفين تأثير بارز على مدى إرتباطهم بالمؤسسة التي يشتغلون فيها".

و تطرح هذه الفرضية المؤشرات التالية:

- للأصول الريفية للموظفين دور مؤثر على مدى استقرار هؤلاء بأماكن عملهم.
- لنمط التنشئة الاجتماعية التي مرّ بها الموظفون تأثير واضح على مدى دفاعهم عن سمعة المؤسسة أمام مختلف الجهات.
- للمستوى الاجتماعي للعاملين أثر بارز على مدى إهتمامهم بمصلحة المؤسسة.
- للظروف الاجتماعية و المشاكل الخاصة المتعلقة بالموظفين أنفسهم تأثير بارز على مدى مساندة هؤلاء لمؤسساتهم في الأوقات الحرجة و الأزمات.

الفرضية الجزئية الثالثة:

"للإرتباطات و الصلات الإجتماعية السائدة في المجتمعات المحلية للموظفين تأثير بارز على مستوى أدائهم في المؤسسة.

و تتطوي ضمن هذه الفرضية المؤشرات التالية:

- لأستناد الرئيس على العلاقات القرابية في توزيع المهام على مرؤسيه أثر بارز على نوعية الخدمة المقدمة من طرف هؤلاء.
- لأعتماد المسؤول على المحسوبية و الجهوية في تقييم العاملين تأثير واضح على مستوى أداء هؤلاء في العمل.
- تشكل مفاضلة الرئيس بين الجنسين في تقييمه لأدائهم في العمل عامل سلبي مؤثر على أدائهم في العمل.
- لأعتماد الرئيس على منطق الجيرة و الزملاء في تفضيل المرؤسين أثر سلبي على مستوى إنجاز هؤلاء للمهام الموكلة إليهم في المؤسسة.

3. أهداف الدراسة:

تصبو هذه الدراسة إلى تحقيق جملة الأهداف التالية:

- التعرف على القيم الإجتماعية المحلية السائدة لدى الموظفين على مستوى هذه المؤسسة.
- التأكد فيما إن كانت القيم الإجتماعية المحلية التي يعتنقها الموظفون تأثر بشكل سلبي على إلتزامهم التنظيمي في هذه المؤسسة الإستشفائية بمدينة عزبة .
- محاولة القيام بدراسة ميدانية قد تفيد في أن تكون بداية لدراسات أخرى في نفس مجال البحث.

4. أسباب اختبار الموضوع :

أولاً: أسباب ذاتية : و تمثلت في رغبتي الخاصة بدراسة متغيري البحث أي كل من الإلتزام التنظيمي و القيم الإجتماعية المحلية و هذا أيضاً بسبب الواقع الذي أصبحنا نعيشه و ما نشاهده من تدني القيم و عدم الإلتزام في كل مناحي الحياة الأمر الذي زاد من رغبتي للخوض في هذا الموضوع.

ثانياً: أسباب موضوعية : و تمثلت في محاولة التأكيد من الفرضيات السابقة و التحقق من صدقها أمبرقيا.

5. أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهميتها من أهمية متغيراتها "الالتزام التنظيمي و القيم الاجتماعية المحلية" فكل متغير على قدر كبير من الأهمية و يتجلى ذلك في كونهما قد مثلا بؤرة اهتمام الباحثين و العلماء في شتى المجالات و مختلف التخصصات و على وجه الخصوص العلوم الاجتماعية و قد شغل الالتزام التنظيمي في السنوات الأخيرة حيزا كبيرا في فكر و كتابات و ابحاث العلماء خاصة الغربيين من أمثال بورتر و ستيرز و موداي حيث يمثل الالتزام التنظيمي هدف من الأهداف الرئيسية التي تسعى كل مؤسسة إلى الوصول إليها فهو صمام الأمان الذي يحقق من خلاله بقاء عمالها و جودة أدائهم و انضباطهم, هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد مثلت القيم موضوع جدل بين العلماء و المفكرين منذ القدم دوركايم ، راسونوز ، فيبر ، روتشي ، باعتبارها موجهات السلوك و الخلفية المرجعية التي يستند إليها الأفراد في اتخاذ قراراتهم و المعيار الذي يحتمون إليه في الاختيار بين البدائل و من هذا فإن دراستنا هذه تستمد أهميتها من محولاتها لكشف العلاقة التأثيرية بين المتغيرين بهدف التأكيد من صحة الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة.

6. تحديد المفاهيم:

و هذه المرحلة تعتبر من أهم المراحل التي تمكن الباحث من التحكم في مفردات بحثه و تمنحه فهم أشمل لموضوع دراسته ولتحقيق هذا قمنا بتحديد أهم مفاهيم دراستنا كمالي

مفهوم الالتزام التنظيمي: وقد حاولت تناوله على المستوى اللغوي أي القاموسي والإصطلاحي وصولاً إلى التعريف الإجرائي.

لغتاً: من الناحية اللغوية فهو يعني العهد، و يلزم الشيء و لا يفارقه و الملائم للشيء المداوم عليه، و يعني كذلك العهد و القرب و النصر و المحبة

كما ورد تعريف الالتزام التنظيمي لغويًا بقاموس ويستور بثلاث تعريفات الأول منها ارتبط بالإرسال و الشحن و هو "الثقة بالالتزام فرد معين لإيصال عهدة أو شحنة معينة، و الثاني ارتبط به الالتزام بإنجاز أو إتمام أمر ما" أما الثالث و هو التعريف السائد حالياً لتحديد معنى الالتزام و هو "حالة إرتهاان أو إرتباط الفرد بمجموعة محددة من المهام و المبادئ أو المواقف". (kiesler; 1991; p13)

اصطلاحاً: من الناحية الاصطلاحية فقد تعددت التعريفات و اختلفت لتعدد و اختلاف الرؤى النظرية و الزوايا العلمية للباحثين و من أشهر رواده الباحث سالانيك SALANIK 1977 و بوشانال BUCHANAL 1974 و شيلدون SHELDON 1971 و بورتر PORTER حيث يرى هذا الأخير أن "الالتزام التنظيمي هو استعداد الفرد لبذل جهود كبيرة لصالح المنظمة و امتلاك الرغبة القوية في المنظمة و القبول بالقيم الرئيسية للمنظمة".

أما شيلدون فيري إن الالتزام هو "التقييم الإيجابي للمنظمة و العزم على العمل لتحقيق أهدافها". (موسى احمد، محمود النجار: 2010ص11)

و في تعريف آخر لبيورتر و زملائه فقد عرفه بأنه " قوة تطابق الفرد مع منظمته و ارتباطه بها "، و توصل إلى أن هناك ثلات أبعاد رئيسية ينطوي عليها الالتزام التنظيمي و هي:

-إعتقادا قويا بالمنظمة و قبول أهدافها.

-استعدادا لبذل أقصى جهد ممكن في خدمة المؤسسة.

-رغبة قوية للمحافظة على عضويته في المؤسسة.

و عرف (Mowday Et Al 1979) الالتزام التنظيمي بأنه " ارتباط الموظف بالمنظمة و تطابق أهدافه مع أهدافها و بشكل متزايد عبر الوقت ". (مخلص شياع: 2012 ص 295)

الواضح بأن هذه التعريفات تجمع بأن الالتزام يتمثل في استعداد و الرغبة التي يبديها الموظفون من أجل العمل و بذل المجهودات لصالح المؤسسة و الاستمرار بها، وهي بهذا تركز على أن العامل ملتزم يكون لديه ارتباط و تطابق مع مؤسسته.

كما عبر عن الالتزام التنظيمي بأنه "استثمار متبادل بين الفرد و المنظمة باستمرار العلاقة التعاقدية و ترتب عليه أن يسلك الفرد سلوك يفوق السلوك الرسمي المتوقع منه و المرغوب فيه من جانب المنظمة من أجل الإسهام في نجاح و استمرارية المنظمة".
(مدرس: 2010 ص 187)

و في نفس السياق عرف الالتزام التنظيمي بأنه ظاهرة تحدث نتيجة العلاقة التبادلية بين الفرد و المنظمة التي يترتب عليها اتفاق متبادل يظل طالما بقية العلاقة التعاقدية مثمرة.

هاذان التعريفان يعبران عن الالتزام كظاهرة تنظيمية تحدث نتيجة العلاقة التعاقدية التي تقوم على أساس المنفعة المتبادلة بين الطرفين، فالالتزام من طرف المؤسسة و الموظفين يدوم بدوام المصلحة الفعلية للطرفين، و هذا الاتجاه لم يؤخذ في عين الاعتبار الجانب الإنساني و الأخلاقي.

و هناك من يرى أن الالتزام التنظيمي هو مدى لتعريف الشخص بنفسه على أنه موظف في المنظمة التي يعمل بها و اندفاعه نحو تحقيق أهدافها. (الرجبي: 2004 ص 37)

كما قد أورد فاروق عبده فليه و سيد محمد جملة من التعريفات للالتزام التنظيمي من أهمها:

- يعبر الالتزام عن الرغبة التي يبديها الفرد للتفاعل الاجتماعي من أجل تزويد المنظمة بالحيوية و النشاط و منها الولاء.
- يمثل الالتزام التنظيمي التطابق مع المنظمة و الارتباط بها من جانب الفرد.
- يؤثر الالتزام التنظيمي تأثيراً مباشراً على كثير من الظواهر الإدارية الأخرى و يتضح ذلك في رغبة الأفراد و في البقاء بالمنظمة و مدى إلتزامهم بالحضور إلى العمل و مستوى الأداء و الإنجاز.
- يستغرق الالتزام التنظيمي في تحقيقه وقتاً طويلاً لأنّه يجسّد حالة قناعة تامة للفرد كما أن التخلّي عنه لا يكون نتيجة لتأثير عوامل سطحية طارئة بل قد يكون نتيجة لتأثيرات إستراتيجية ضاغطة.
- يتأثر الالتزام التنظيمي بمجموعة من الصفات الشخصية و العوامل و الظروف الخارجية المحيطة بالعمل.
- تتمثل مخرجات الالتزام التنظيمي في البقاء داخل المنظمة و عدم تركها و درجة انتظام و حضور العاملين و الأداء الوظيفي و الحماس للعمل و الإخلاص للمنظمة. (فاروق عبده و سيد محمد: 2009ص 284 و 285)

هذا التعريف يبدو أشمل من التعريفات السابقة لاحتوائه على العديد من العوامل التي تتداخل في الالتزام و تؤثر فيه و من بينها الصفات الشخصية و العوامل و الظروف الخارجية المحيطة بالعمل و هو ما سيتم التطرق إليه ضمن هذه الدراسة.

التعريف الإجرائي للالتزام التنظيمي:

من خلال ما قمنا بعرضه من تعريفات سابقة للالتزام التنظيمي خلصنا لوضع التعريف الإجرائي التالي:

"يعبر الالتزام التنظيمي عن إستعداد الأفراد لبذل أقصى ما لديهم من طاقات و مهارات لصالح المنظمة و رغبتهم الكبيرة للبقاء بها و قبولهم و تبنيهم لإستراتيجياتها و أهدافها و العمل على تحقيقها".

بعض المفاهيم ذات العلاقة بالإلتزام التنظيمي:

➢ **الولاء:** لقد عرفت ماري شيلدون الولاء التنظيمي على أنه (اتجاه الفرد نحو المنظمة و الذي يربط بدوره ذات الفرد مع المنظمة التي يعمل بها)، كذلك يرى كل من ريلي و تشاتمان (Reilly et Chatman, 1990) أن من الأفضل تعريف الولاء التنظيمي على اعتبار انه " يمثل الإلتزام النفسي للفرد مع المنظمة التي عمل بها و أن أساس هذا الالتحام يختلف عن الأسباب التي تؤدي إليه أو النتائج التي تترتب عليه"

وبعدها لذلك فإنهم يرون إن ولاء الفرد للمنظمة قائم على ثلاثة أسس من الإلتزام هي الخصوص و التوحد و التدريب أي جعل المنظمة جزءاً من ذات الفرد.

و قد أكد ماكجريجور في فرضيه حول العنصر الإنساني عن السلوك المضبوط في المنظمة و الذي سمي بنظرية ص "Théorie y" محور التزام الفرد حيث قال "الفرد يمارس التوجيه الذاتي و الضبط الذاتي لخدمة الأغراض أو الأهداف التي يكون له ولاء بها مع منظمة معينة" و يتميز الولاء عنده بنفس النقاط التي ذكرها بورتو.

إن هذه التعريفات السابقة تخلص إلى القول أنه على الرغم من شيوع مصطلح الولاء التنظيمي في الدراسات خاصة منها الأجنبية و تمييزه عن عدد من المصطلحات الرضى الوظيفي و الدوافع، إلا أنه لا يوجد تعريف مشترك بينهم إلا إننا يمكننا ان نعتبر الولاء على أنه توجه سيكولوجي .(عبد الرحمن هيجان 198 ص18)

نستنتج من خلال ما سبق من طرح لمختلف التعريفات التي تناولت الولاء التنظيمي بأنها تذهب كلها إلى الجوانب النفسية الخاصة برغبة الأفراد و شعورهم والتحامهم بمنظماتهم حيث تزودهم هذه المتغيرات النفسية بالدافعية للإنجاز و العمل لصالح المنظمة.

➢ **الانتماء:** عرف بيكر 1960 الإنتماء التنظيمي بأنه إنعكاس لإرتباط الفرد بالمنظمة و عدم رغبته في تركها لوجود منافع أو فوائد سيفقدها إذا ترك المنظمة، و لا تقتصر هذه المنافع و الفوائد على الناحية المادية فقط بل تمتد لتشمل الناحية المعنوية كمركز الشخص في المنظمة أو الصداقات التي كونها .

كما يعتبر الانتماء ظاهرة تنشأ نتيجة لعلاقات التبادل بين الفرد و المنظمة و تستمر باستمرار هذه العلاقات " . (السيد احمد كردي 2011ص19)

و بالتالي فإن الإنتماء هو تعبير أو ترجمة لأرتباط الشخص بالمنظمة التي يعمل بها و ذلك لحصوله منها على منافع مادية و معنوية قد يخسرها إذا ما فك إرتباطه بها.

مفهوم القيم الاجتماعية:

يعد مفهوم القيم من المفاهيم التي تعددت فيها الآراء و اختلف أهل الإختصاص في تعريفها نظرا لما تنسن بها القيم من عمق معرفي و ثقافي خاصه خضع لمعتقدات و ثقافة الفرد و المجتمع فعندما يتكلم أحد عن القيم فإنه ينطلق من خلفيته الدينية و الثقافية و تصوره عن القيم مرتبط بما يلمسه و يشاهده في مجتمعه من حيث سلم القيم و أهميتها و درجة إلزامها فالدين و الثقافة و الواقع تعتبر مصادر و أصول تحكم تفاعلنا مع القضية و القيمية و نظرتنا لها . (الجلاد 2007, ص17)

و قد كان للنجاح الكبير الذي حققه فلسفة عالم الاجتماع "تيتشه" بالإضافة إلى إسهامات الاقتصاديين النمساويين "مانجر Manger ، فون فايزر Von weiser تأثيراً كبيراً في انتشار مفهوم القيمة بين جمهرة المثقفين و المفكرين و أدى إلى ظهور نظرية القيمة التي احتلت مكانة مرموقة في نهاية القرن 19 (1900) و في أمريكا حوالي 1910، و لكن انتشار هذه النظرية جاء متأخراً في فرنسا بالرغم من البحوث المهمة التي أجريت في هذا الميدان . (ريمون روبيه 1962 ، ص403)

و قد استخدم مفهوم القيم استخداماً متعدداً و مطاطاً بمعنى متنوعة في العديد من الميادين و يعرف العديد من العلماء في مجالات متعددة من المعرفة "القيم" من خلال مصطلح مرتبط "القيمة" و لاقت مفاهيم القيمة استخداماً واسعاً للانتشار بين العلوم المختلفة فاستخدمه كل من علماء الاجتماع و علماء النفس و الفلسفه و رجال السياسة و الدين و علماء الاقتصاد و رجال الفن، و في رأي بعض العلماء أمثال روسيش Ruesch أن مفهوم القيمة مرادف لمفهوم (نافع أو لائق) كما نجده يعرف مفهوم القيمة من خلال مفهوم التوافق أو التلائم أو الكفاية و هناك من عرف القيمة بمعنى الثمن، و يعرفها الآخرون بأنها "الإهتمام Interests" حيث تستخدم كلمة قيمة بمعنى الأشياء التي يعطيها الناس إهتماماً خاصاً فـ أي شيء حسناً كان أو رديئاً يعد قيمة.

ولم يقتصر هذا المعنى على الميدان العلمي فقط لدراسة القيمة وإنما وجد أيضاً في الاستعمالات الدارجة الكلمة حيث قد تستخدم بمعنى القوة الشرائية لعملة معينة و أحياناً

لإشارة إلى ما يمثله الأشخاص مكانة عند الآخرين، وفي استعمال ثالث بمعنى الفائدة كما قد تستعمل أيضاً للتعبير عما يرغب فيه المجتمع و ما يرتبه من الأفراد الذي يتعامل معهم في المنظمات المختلفة و لكننا يجب أن نأخذ فكرة المنفعة أو الفائدة بتحفظ وعدم تعميم فربما يكون شيء ما نافعاً أو مفيداً لشخص و لكنه في ذات الوقت لا يكون مناسباً بل ضاراً لشخص غيره و يقول في ذلك بير Pepper أن القيمة بأوسع معانها أي شيء خيراً كان أو شراً. (أحمد سليمان وسوسن عبد الفتاح: 2011، ص 25).

ومن أهم التعريفات التي وضعها لتعريف القيم الاجتماعية ما ورد لي فاروق عبده فيليه و السيد عبد المجيد ومفاده أن القيم الاجتماعية تعنى الحكم الذي يصدره الإنسان على شيء ما مهتماً بمجموعة من المبادئ و المعايير التي وضعها المجتمع الذي نعيش فيه و الذي يحدد المرغوب فيه والمرغوب عنه من السلوك، فالقيمة تتضمن قانوناً أو مقاييساً له شيء من الثبات على مر الزمان أو بعبارة أشمل تتضمن دستوراً ينظم نسق أفعال السلوك. (عبدة فليه و عبد المجيد: 2009، ص 36)

ويعرف مصطفى الباهي القيم الاجتماعية " بأنها عبارة عن الأحكام التي يصدرها الفرد بالفضيل أو عدم القضيل الموضوعات و الأشياء وذلك في ضوء تقديره لهذه الموضوعات أو الأشياء و تتم من خلال تفاعل بين معارف الفرد و خبراته من جهة و بين الأشياء و تتم من خلال تفاعل بين معارف الفرد و خبراته من جهة و بين الأطر الحضارية التي يعيش فيها و اكتسب من خلالها هذه الخبرات و المعرفات من جهة ثانية . (محمد المهدي: 2010، ص 80)

و نستنتج من هذا التعريف بأن القيم هي المحك أو الإطار المرجعي الذي يتحكم فيه شخص ما أثناء القيام بالمفاضلة بين الموضوعات و البدائل المطروحة عليه ، وهي مفاضلة تقي في النهاية إلى تحديد ما هو جيد مرغوب فيه وما هو سيء غير مرغوب فيه و من هذا المنطلق فإن القيم تشكل موجهات السلوك والأفعال.

و من جهته يرى ماجد الزيود بأن القيم الاجتماعية هي "مجموعة من المعايير و الأحكام التي تتكون لدى الفرد من خلال تفاعله مع المواقف و الخبرات الفردية و الاجتماعية بحيث تمكّنه من اختيار أهداف و توجهات حياته، يراها جديرة بتوظيف إمكانياته و

تتجسد من خلال الإتجاهات أو السلوك العملي أو الفظي بطريقة مباشرة أو غير مباشر.
(الزيود ماجد: 2006، ص 21).

تشترك التعريفات الثلاثة السابقة للقيم الاجتماعية في اعتبارها الأحكام التي يصدرها الأفراد بالتفضيل أو أثناء المفاضلة بين الموضوعات والأشياء إستناد إلى المبادئ والمعايير التي وضعها المجتمع باعتبارها دستورا اجتماعياًوجهاً للسلوكيات والأفعال وبالإعتماد على خبرات الأفراد.

و يعرفها **الجلاد** بأنها "مجموعة من المعتقدات والتصورات المعرفية و السلوكية الراسخة يختارها الإنسان بحرية بعد تفكير و تأمل و يعتقد بها إعتقداً جازماً، تشكل لديه منظومة من المعايير يحكم بها على الأشياء بالحسن أو القبح أو بالقبول أو بالرد، و يصدر عنها سلوك منتظم يتميز بالثبات و التكرار و الإعتزاز". (الجلاد: 2007 ص 17)

جاء في هذا التعريف بأن القيم الاجتماعية يتم اختيارها بحرية بعد تفكير و تأمل و لاكتنا نعلم بأن القيم الاجتماعية تحد من حرية الأفراد في الإختيار باعتبار أنها موروث إجتماعي و الخروج عنها يؤدي ب أصحابها إلى الخروج عن القانون الاجتماعي و يبح الفرد مخالفًا للعرف الاجتماعي.

ويعرفها **إسماعيل الكافي** بقوله : "هي المثاليات التي تسود في الأفراد و تتغلغل في نفوسهم و يتوارثها الأجيال و يدافعون عنها قدر الامكان". (إسماعيل الكافي : 2005.ص 11)

كذلك عرفها **شوارتزو بل斯基** بأنها عبارة عن مفاهيم و تصورات للمرغوب فيه تتعلق بضرب من ضروب السلوك أو غاية من الغايات تسمى أو تعلو على المواقف الفرعية و يمكن ترتيبها حسب أهميتها النسبية. (محمد خليفة : 2000.ص 123)

نفهم من خلال التعريف السابقة للجلاد و إسماعيل الكافي و شوارتزو بل斯基 بأن القيم الاجتماعية هي تلك المفاهيم و التصورات و المثاليات التي يعتقد بها الأشخاص إعتقداً جازماً و التي تتجسد من خلال مواقفهم و سلوكياتهم و مفضالتهم بين الموضوعات والأشياء و هي متوارثة بين الأجيال أي أنها موروث اجتماعي.

و من جهته أبو العينين عرف القيم الاجتماعية بإعتبارها "معايير لها صفة الإنفعال و العمومية تتصل بالأخلاق التي تقدمها الجماعة و تكتسب من البيئة الفرد و يعتبرها الفرد موازين لتقدير أفعاله و لها صفة الإنتشار في حياة الأفراد". (أبو العينين: 1988، ص 23)

و ما يميز هذا التعريف هو ربط الباحث القيم الاجتماعية بصفة الإنفعال و إتصالها بالأخلاق التي تقدمها الجماعة، و الإنفعال هنا يعبر عن تفاعل الأفراد و شعورهم بالموافق أو بأشياء معينة و الذي يتتج عنه إعطاء قيمة معينة لها كما ربطها بالجانب الأخلاقي و هذا راجع لكونها تكتسب من خلال التنشئة و التربية الاجتماعية التي يتلقاها الأفراد في بداية حياتهم.

ويرى الأستاذ عبد القادر شلالي أن القيم الاجتماعية هي عبارة "عن تنظيمات لأحكام عقلية انفعالية معممة نحو الأشخاص و الأشياء و المعانى و أوجه النشاط، توجه اختيارات الفرد بين بدائل السلوك في المواقف المختلفة و هي التي تحدد له نوع السلوك المرغوب فيه في موقف ما توجد فيه عدة بدائل سلوكية". (شنالي عبد القادر:ص 2)

نفهم من خلال هذا التعريف ان القيم الاجتماعية هي موجهات تحدد نوع السلوكيات و الأفعال المرغوبة والغير مرغوبة.

ويحدد كلاكهون الصفة الاجتماعية للقيمة فيعلن أن القيمة هي تصور واضح أو مضمر يميز الفرد أو الجماعة و يحدد ما هو مرغوب فيه بحيث يسمح لها بالاختيار من بين الاسباب المتغيرة للسلوك والوسائل والأهداف الخاصة بالفعل، و هذا المفهوم يحدد القيمة الاجتماعية فإذا كان هناك قيم فردية فإن القيم الاجتماعية هي التي تعطي للمجتمع كله شكلًا ومضمونًا يسهل _ بعد التعريف عليه _ امكانية إعادة بث مجموعة من القيم الاجتماعية الأخرى لتناسب عمليات النمو و التطور.

فالقيم الاجتماعية هي في بساطة الأشياء التي تكون عن ذات قيمة معينة عند جماعة من الناس مجتمعين أو موزعين وثبتق القيم الاجتماعية عادة عن طريق الرأي الجمعي لهذه الجماعة أي أن هذه القيم لا يمكن أن تفرض من الخارج على الجماعة فرضا، و لكنها تتولد من الظروف المعيشية التي تحياها و تكون مقبولة معترف بها عندها كما أن

ظواهر الوعي الاجتماعي التي تتمثل في الأفكار والقيم التي عن طريقها يعبر الناس عن إهتماماتهم في أسلوب إيديولوجي معين فأفكار: الكفاية و العدل و الوسائل التي تتحققها تتضمن في الواقع اهتمامات فئات من أعضاء الشعب تتضمن أعمالهم و رغباتهم و إراداتهم فضلا عن الأهداف العملية للمؤسسات السياسية والاجتماعية التي تضمهم ومن ثم نجد أن الأفكار كهدف لهذه الفئات من أعضاء المجتمع أو موضوع لأعمالهم أو حكم يهدي أعمالهم أي أن هذه الأفكار هي في الواقع مثل عليا أو قيم من القيم المعنوية.

(الكافي إسماعيل: 2005، ص 22_24).

يعبر إسماعيل الكافي في تعريفه هذا عن القيم الاجتماعية كونها تمثل أفكار و التصورات التي تعبّر عن اهتمامات مجموعة من الناس ورغباتهم و إراداتهم سواء كانوا مجتمعين أو موزعين و أن هذه القيم لا يمكن أن تفرض على الجماعة من الخارج بل الجماعة هي التي تفرز هذه القيم.

تعريف شامل للقيم الاجتماعية :

لقد خلصنا من خلال استعراضنا السابق للتعاريف المختلفة التي وردت عن القيم الاجتماعية للخروج بهذا التعريف الشامل و الذي يفاده أن القيم الاجتماعية تمثل مجموعة الأحكام و المعايير و المبادئ والعادات المعتقدات والتصورات و المثل التي توجه سلوكيات الأفراد وتضبط أفعالهم حيث تمثل المحك والخلفية المرجعية التي يستند إليها الأفراد عند المفاضلة بين البدائل وفي شتى المواقف وهي نتاج اجتماعي متوارث بين الأجيال ثابتة نسبيا تعد بمثابة دستور اجتماعي.

الفرق بين مفهوم القيم الاجتماعية و مفاهيم أخرى :

أولاً / الفرق بين القيم الاجتماعية و الاتجاهات :

الاتجاهات عبارة عن نزعة أو ميل إلى القيام أو رد فعل إيجابي أو سلبي أو محايده نحو الأشخاص أو الأفعال أو القيم أو الأفكار أو المعلومات أو الأحداث أو لأوضاع وقد أمكن التمييز بين القيم و الاتجاهات من عدة نواحي بينها:

- القيم مفهوم اجتماعي يتعلق بماهية الأشياء و نظرة الجماعات و الشعوب لها أما الاتجاه فهو مفهوم فردي يتعلق بموافق الأفراد و الجماعات الصغيرة.
- القيم أكثر ثباتا من الاتجاهات و أصعب تغييرا و تطويرا.
- القيم غالبا ما يكون قياسها أسهل من قياس الاتجاهات بسبب ميل صاحبها لإشهارها.
- القيم يمكن التعبير عنها بصيغ منطقية و واضحة مثل "أعتقد أن الله موجود" أما الاتجاهات فيصعب التعبير عنه باعتبارها نزعات إنسانية و رود فعل المرء العاطفية نحو الأشياء، فهي تعبير عن المشاعر و هي متقلبة .
- تشكل القيم جزء من ثقافة المرء و المجتمع فهي قيم جماعية أما الاتجاهات فهي لا تشكل جزء من ثقافة المجتمع بل هي نزوع فردي أو جماعي محدود نحو الأشخاص و الأشخاص.
- لا يمكن إخفاء القيم و يحرص الإنسان على إظهارها في سلوكه أما الاتجاهات فيمكن إخفاؤها.
- القيم لا تكون إلا إيجابية و خيرة ، أما الاتجاهات فقد تكون ايجابية أو سلبية أو محايدة .

- ت تكون القيم من ثلاثة أبعاد هي المكون المعرفي و الوجوداني و المكون الأدائي السلوكي أللتزمي، أما الاتجاهات ف تكون من بعدين رئيسين هما المعرفي و الانفعالي أما المكون الأدائي فليس مازماً.

- ينبغي أن تتسم قيم الفرد مع ثقافة و قيم الجماعة التي ينتمي إليها و تعتبر عنصر توحيد معهم أما الاتجاهات فلا تتسم بالضرورة مع القيم السائدة. (بلقيس أحمد: 1986: ص 13-12)

هذا و يرى هولندر في تناوله للقيمة بأنها حالة غائية أو هدف يسعى الفرد إلى تحقيقه و أنها تقف كموجه أو معيار للسلوك أو معيار يسألك الفرد على أساسه بينما يشير الاتجاه إلى مجموعة من المعتقدات التي تتعلق بموضوع أو موقف معين و يرى هولندر أنه يمكن التمييز بين المفهومين في ضوء ما يلي:

- أن القيم هي المكون الأساسي خلف الاتجاهات و تشكل زمرة أو مجموعة الاتجاهات التي بينها علاقة قوية تظهر من خلالها قيمة معنية.

- أن الاتجاهات أكثر قابلية للتغير من القيم و يرجع ذلك إلى درجة الثبات النسبي للقيم التي تشكلها و تدعمها الثقافة أو الإطار الحضاري بصورة قوية.

- أن العلاقة بين القيم و الاتجاهات ليست متسقة فقد تتضمن قيمة معنية اتجاهات متعارضة فقيمة الإنجاز على سبيل المثال قد تعني إعتقاد الفرد العمل من خلال التنافس أو العمل من خلال التعاون مع الآخرين .

كما يفرق ميلتون روكيش بين القيم و الاتجاهات على النحو التالي:

- الاتجاه يشير إلى تنظيم مجموعة من المعتقدات التي تدور حول موضوع أو موقف محدد في حين أن القيمة تشير إلى معتقد واحد و تشمل على ضرب من ضروب السلوك المفضلة أو الغايات.

- بينما ترتكز القيمة على الأشياء و المواقف يرتكز الاتجاه على موقف أو موضوع معين.

- تتفق القيمة كمعيار، بينما الاتجاه ليس كذلك فالاتجاهات إنما تقوم على عدد قليل من القيم التي تعد كمعيار.
- أن عدد القيم التي يتبعها الفرد وتنظم في نسقه القيمي يتوقف على ما كونه الشخص أو تعلمه من معتقدات تتعلق بشكل من أشكال السلوك أوغالية من الغايات أما عدد ما له من الاتجاهات فيتوقف على ما واجهه من موافق و اشياء محددة، ولذلك فالاتجاهات تزيد في عددها من القيم.
- تحتل القيم مكانة مركزية وأكثر أهمية من الاتجاهات في بناء شخصية الفرد ونسقه المعرفي
- يعتبر مفهوم القيم أكثر ديناميكية من الاتجاهات، حيث ترتبط مباشرة بالدافعية في حين أن الاتجاهات ليست عوامل أساسية موجهة للسلوك.
- بينما تقوم القيم بدور أساسي في تحقيق الذات وتحقيق توافق الفرد نجد أن الاتجاهات تقوم بمثل هذه الوظائف ولكن بدرجة أقل.
- كذلك يتميز عماد الدين اسماعيل وأخرون بين القيمة والاتجاه، على أساس أن إتجاهات الأفراد إزاء موضوعات معينة يمكن أن تكون موضوعاً لأحكام القيم. (عبد الفتاح محمد دويدار: 1999، ص 211-199)

وذلك أن كل اتجاه يمكن أن نحكم عليه من زاوية سلامته وفق معايير اجتماعية معينة أو من حيث من ما يكتنفه من تناقض داخلي و نحن في هذا كله قد نخضع الاتجاه لأحكام قيمة فنقول مثلاً إن هذا الاتجاه غير سليم من الناحية الاجتماعية أو أن هذا الاتجاه ايجابي و يجب تدعيمه و تنمية، و لكنه الاتجاه نفسه لا يتضمن بالضرورة حكماً من أحكام القيمة، أي أنه ليس من الضروري أن يكون الفرد قد أصدر حكماً من أحكام القيمة على موضوع معين بشكل اختياري واع حتى يتوجه نحو اتجاهها ما . (عبد الطيف محمد خليفة: 1992، ص 46)

ثانياً / القيم و المعايير الاجتماعية:

تمثل المعايير الاجتماعية عنصر التثبت الأساسي للعلاقة و في توجيهه عملية إشباع المصالح ضمن قواعد محددة تحكم العلاقة بين صاحب القوة و الآخر الخاضع، و تمثل المعايير الاجتماعية قواعد سلوكية تحدد بموجبها الحقوق و الواجبات في العلاقات و يؤكد بونج أن المعايير الاجتماعية تمثل قواعد سلوك ذات تعزيز ذاتي حيث تشمل توقعات الأفراد و تعمل على حل المشكلات كما يؤكد كل من سام و هاربر بأن المعايير تسمح بالتنسيق بين الفاعلين و تدعمه كما تعمل على ضبط العداء بينهم و يستشهد الباحثان بما أطلق عليه كل من كونت و كاستلفرانشي (المعيار المحدد - الحافظ) حيث يعمل المعيار على ضبط العداء بشكل فعال و مؤثر و بذات الوقت يقلص اختلاف القوة بين الفاعلين أي

اللامساواة. (محمد عبد الكريم العوراني: 2007، ص 259)

وقد كان التصور بأن التمييز الوحيد بين القيم و المعايير هو تمييز على مستوى التوجهات بدلاً من أن يهتم بنمط التوجيه و التفرقة بين القيم و المعايير في ضوء عمومية أو خصوصية الممارسة مما يعد مرغوباً فيه من أعضاء المجتمع يحدد على أساس مقولات عامة يدخل في نطاق القيم، و ما يحدد في ضوء مقولات خاصة أو نوعية يدخل ضمن فئة المعايير، ويمكن القول بأن المعايير و القيم هما نموذجين مختلفين عن الموجهات الرمزية فالقيم تحدد التفضيلات الاجتماعية و المعايير تعين القواعد و الالتزامات الاجتماعية ، إذن فالقيم هي تصوارت لما هو مرغوب فيه على مستوى أكثر عمومية في حين أن المعايير تصورات حول نفس الشيء على مستوى الخصوصية ، و لكن الشيء الذي نشير إليه أنه بينما يلاحظ أن كلاً من القيم و المعايير يختلطان على المستوى الواقعي فإنه من الضروري على المستوى النظري أن تكون على وعي بالفرق التحليلي بينهما .

فالقيم تشير إلى تلك الأساليب المفضلة لتوجيه الناس نحو فئات محددة للخبرة الإنسانية و المعايير هي قواعد للسلوك في مواقف معينة أي تتضمن تصورات إنسانية عن الواجبات و الإلتزامات و كل منها خاضع للتغيير من خلال التحديث و نخلص إلى التفرقة بين القيم و المعايير من ثلاثة أوجه :

- القيم معايير مثالية توجد السلوك من داخل الفرد أي أنها في جوهرها شخصية في حين أن المعايير تمثل قواعد أو توقعات من الجماعة لسلوك أو إتجاه معين أي أن مصدرها جماعة خارج الفرد.
- تعمل القيم على إرشاد السلوك إلى الغايات النهائية للحياة في حين أن المعايير الاجتماعية ترشد الشخص إلى أنواع من السلوك في المواقف النوعية المحددة في الزمان و المكان و الأشخاص.
- تحدد المعايير الاجتماعية ما هو مقبول من في موقف معين و ما هو غير مقبول، على حين أن أهم ما يميز نسق القيم لدى الفرد أنه يرتب فئات السلوك المقبول حسب أفضليتها. (إسماعيل الكافي: 2005, ص 39)

ثالثاً: القيم والأعراف والتقاليد الاجتماعية:

الأعراف نوع من العادات التقليدية يشبه التقاليد من ناحية أنه تقليدي و عريق و متواثر و ملزم، إلا أنه يختلف عنها في درجة إلزامه و إنتشاره و شموله و عموميته، فالتقاليد عادات تهم الجماعة أو فئة أو طبقة، فهي عادات ضيقة النطاق نسبياً، أما العرف يهدف إلى حفظ كيانات الجماعة كلها متمثلاً في وحدة المجتمع، و لا، هـ أنساق من الثقافة ليس لهم في سعادة المجتمع كلـه و في استقرار و أمنه و مصلحته العامة و هو يتواافق بدوره مع القانون و القانون يتواافق بدوره مع العرف ، ولذلك فالعرف يختلف عن التقاليد، و هي تختلف عن القيم في أنها قد لا تكون معايير مثالية، و هي تختلف من منطقة إلى أخرى و سريعة التشكيل بخلاف القيم فالقيم قد ترتبط بالعرف و التقاليد لأن العرف و التقاليد عادات إجتماعية تتعلق بالماضي و كثيراً ما تمتد جدورها إلى أغوارها البعيدة و لذلك فإن المرتبطة بها غالباً الأحيان صفة القداسة و الإلزام (إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ص 41)

رابعاً /القيم و العادات:

من بين العناصر الثقافية تبدو العادات الأكثر عمومية فهي بطبعها إستجابة لحاجات ثابتة نسبياً، و متغيرة تبعاً لذلك لأنها تستجيب في الزمان و المكان لحاجة اجتماعية يمكن أن تكون مستقلة عن الزمان و المكان، وإن وجدت في البداية ضمنهما، فإذا كان الطعام حاجة اجتماعية ثابتة، فإن عادة تحضير الطعام، وكيفية صنعه، وطريقة تقديمها وتناوله، خاضعة جميعها لمفهولة الزمان و المكان، فالحاجة هنا ثابتة أما عادة إشباع هذه الحاجة فهي متغيرة.

و يتخطى مفهوم العادة الإجتماعية مسألة التكرار لعملية معينة، أو النشاط اللأشعوري و اللواعي لعملية ما، والناتج عن تكرار فعل حتى ولو كان فعلاً اجتماعياً، فمفهوم العادة أضيق من المفهوم الإجتماعي لهذه الكلمة . وقد عبر بيار بورديو عن ضيق بمفهوم العادة أي النزوع *habitus* في كتابه الحس العلمي وقد عبر عنه بمفهومه "habitude" الشخصي الاجتماعي فهذا المفهوم يشير إلى عملية إنتاج الأفكار الإجتماعية ثم إعادة إنتاجها مع تغير الظروف الإجتماعية أيضاً، واستمرارية هذا النشاط مع استمرارية تطور المجتمع، والتفاعل الدائم بين الإثنين أي : النزوع الشخصي الاجتماعي والمجتمع الذي يتحرك فيه هذا النزوع ، ما هو إلا الهاجس المعرفي أو الهم الذي يشغل المجتمع في الزمان و المكان فإذا توصل عملياً إلى إشباع هذا الهاجس أو تخطى هذا الهم ظهر له هاجس جديد و هم يحاول الإجابة عليه في جولة جديدة من التفاعل بين المجتمع و مفاهيمه من أجل إنتاج مفاهيم جديدة تجذب على هاجس و هموم جديدة . (عبد الغاني عmad : ص01)

كما ورد لنويصر بلقاسم أن العادات سلوك اجتماعي منظم و هي إنعكاس لثقافة المجتمع و قد ورد في معجم العلوم الاجتماعية بأنها أنماط سلوكيّة جماعية تنتقل من جيل و تستمر إلى فترة طويلة حتى تثبت و تستقر و تصل إلى درجة إعتراف الأجيال المتعاقبة بها و هي في بعض الأحيان تقوم مقام القانون في المجتمع.

وإذا كان التقليد هو أساس العادة فإن التكرار المستمر يؤكّد القيمة الاجتماعية للعادة و عليه يميز علماء الاجتماع بين العادة و التقاليد على أساس أن العادة تتعلق بالسلوك الخاص، بينما يتعلق التقليد بسلوك المجتمع ككل إقامة الأفراح العائلية عادات، و لكن

الاحتفال بالمولود النبوي الشريف تقليد، و ينظر مالينوفيسكي إلى العادات بأنها روتين الحياة الحقيقة التي يشهدها الفرد (اللهجة و اللغة) التي تستمر في إطار الحياة اليومية و التي تتفاعل مع الرموز السلوكية تكون جملة من الظواهر الاجتماعية المعقدة التي يمكن مشاهتها وقت حدوثها أو التعلم منها، بينما تشير روث بيندكت Ruth.Benedict إلى أهمية الدور الذي تلعبه العادات في صياغة أسلوب التفكير و الإعتقاد.

ورغم صعوبة استجلاء العلاقة بين المفهومين نظراً لتدخلها إلا أنه يمكن أن نشير إلى العادات بوصفها المضمنون المادي للسلوك ، بينما تشكل القيم مضمنة المعنوي و بعبارة أخرى يمكن القول بأن العادات الاجتماعية مظاهر للقيم و أن تمثل القوى

الдинامية المحركة . (نوبيصر بلقاسم: 2011, ص51)

مفهوم المجتمع المحلي:

يرتبط مفهوم المجتمع المحلي شأنه في ذلك شأن المفاهيم السوسيولوجية المشتقة من الحياة اليومية بمعاني كثير ومتعددة حيث نجد من المحاولات المبكرة لاستخدام المفهوم في علم الاجتماع محاولة روبرت ماكير R.Macier: الذي نظر إلى المجتمع المحلي على أنه وحدة إجتماعية تجمع أعضاؤها مجموعة من المصالح المشتركة وتسود بينهم قيم عامة وشعور بالانتماء بالدرجة التي تمكّنهم من المشاركة في الظروف الأساسية لحياة مشتركة.

إن هذا التعريف يتضمن فكرة "مجتمع المصلحة" الذي يعبر عن اشتراك مجموعة من الأفراد في المصلحة ووجهات النظر كما يكشف التصور السوسيولوجي للمفهوم عن تأثيره الواضح بتفكير رواد مدرسة شيكاغو ومن أكدوا عامل المكان كأساس عام لقيم المجتمع المحلي حيث نجد روبرت بارك يعرف المجتمع المحلي بقوله "أن المجتمع المحلي في أوسع معاني المفهوم يشير إلى دلالات و ارتباطات مكانية جغرافية". (السيد عبد العاطي: 2003, ص 32-33) .

لكن لويد وارنر L.Warner: يرى بأنه أكثر من مجرد مكان حيث يعرفه بأنه عدد من الناس يشتركون في مصالح واهتمامات خاصة وسلوك وعواطف مشتركة يجعلهم ينتمون لجماعة اجتماعية. (فادية عمر الجولاني: 1984 , ص 30)

هذا ويؤكد على ذلك لويس ويرث L.WIRTH حينما يقرر أن المجتمع المحلي يتميز بما له من أساس الاعتماد المتبادل بين الأفراد وبخاصة في مجال تبادل المصلحة، ويرى أموس هاوي A.Hawly بأن المجتمع المحلي وحدة اجتماعية أصغر من المجتمع العالمي الذي يقربه بارك مؤكدا على "التفاعل اليومي" كبعد جديد لتعريف المجتمع المحلي، حيث يرى بأنه من الملائم أن ننظر إلى المشاركة في الإيقاع اليومي

و المنتظم للحياة الجمعية على أنها عامل أساسى يميز المجتمع المحلى و يعطى لسكانه طابع الوحدة. (السيد عبد العاطى: 2003 , ص34)

وقد تطور مفهوم المجتمع بفعل التحولات التكنولوجية وبروز حياة الحضر كنمط جديد و بالتالى أصبح تصور المجتمع لا يرتكز بالضرورة على أساس الجوار المكاني حيث أن الإنفصال المكاني بين أفراد المجتمع الواحد أصبح ممكنا و مقبولا، حيث أن المجتمعات التي أصبح يرتبط بها الأفراد و ينتمون إليها لم تعد مجرد مكان، بل أصبح الأفراد أكثر إرتباطا بمجتمعات المصلحة المتعددة حسب تصور "ملفين m.weber و رونالد r.warene ، و تأسيسا على ما سبق يمكن أن نستنتج أن المجتمع المحلى يشتمل على ثلاثة أبعاد و هي:

1 - بعد الإقليم(المكان)

2 - بعد الاعتماد المتبادل و المصلحة المشتركة

3 - بعد القيم و المعايير المشتركة (التفاعل الإجتماعي)

ومما سبق يمكن القول بأن المجتمع المحلى يشير إلى تلك الوحدة الاجتماعية التي يشبع الأفراد من خلالها كل حاجياتهم اليومية داخل النطاق مكاني محدد و بالتالى يكون المجتمع المحلى الوحدة الأساسية الأولية من وحدات التنظيم التي تستوعب حياة الفرد كلها و لها القدرة على إشباع حاجاته النفسية و الاجتماعية و الفيزيولوجية مما يعني أن تحليل المجتمع المحلى بوصفه نسقا إجتماعيا أصغر من النسق الإجتماعي الأكبر يشتمل بناؤه على انساق المكانة و الأدوار و ميكانيزمات للتفاعل و أخرى للضبط.

و يشير بياجي piaget إلى أن المجتمع المحلى هو أي جماعة صغيرة أو كبيرة يعيش أفرادها معا بطريقة يترتب عليها ممارسة ظروف حياة مشتركة أما فرديناند تونيز

فيعرف المجتمع المحلي بأنه " ارتباط بشري قائم على الإدارة الطبيعية تقوم فيه العلاقات الشخصية على القرابة و الجوار و الصداقة و تؤدي هذه العلاقات وظيفتها من خلال التضامن و العادات الشعبية و الدين و تعد الأسرة و الشعب و الكنيسة أمثلة لهذه الارتباطات" وفي هذا تعريف ركز فرديناند تونيز على أهم الخصائص التي تميز المجتمع المحلي و القائمة على الروابط و العلاقات التي تجمع بين أعضائه و ذلك من خلال اشتراكهم في بعض الخصائص الاجتماعية و الثقافية مثل صلات الدم و المعرفة الشخصية و كذا الصداقة و الجوار و هذه الصلات تحقق بدورها التضامن بين الأفراد المتجانسين في نفس الخصائص الاجتماعية و الثقافة و المسنود بالمعايير العرفية كالعادات و التقاليد والعرف و قوة و الدين. (العقبي الأزهر : 2009, ص30)

التعریف الاجرائی للمجتمع المحلي:

من خلال العرض السابق للتعريفات الخاصة بالمجتمع المحلي فقد ارتأينا تبني التعريف الذي قدمه ماكيفر و مفاده أن المجتمع عبارة عن وحدة اجتماعية تجمع بين أعضائها مجموعة من المصالح المشتركة و تسود بينهم قيم عامة و شعور بالانتماء بالدرجة التي تمكّنهم من المشاركة في الظروف الأساسية لحياة مشتركة .

تعريف الأجرائي للقيم الاجتماعية المحلية : هي جملة المعتقدات و المبادئ، التصورات و العادات و الأحكام و المعايير التي تسود وحدة إجتماعية سواء كانت صغيرة أو كبيرة، تربط بين أفرادها علاقات شخصية كالقرابة و الجوار و الصداقة و المصالح مشتركة و شعور بالانتماء، بالدرجة التي تمكّنهم من المشاركة في الظروف الأساسية لحياة مشتركة تكون فيها القيم الدستور و الداعمة الأساسية التي تتنظم أفعالهم و توجه سلوكاتهم وتحدد المرغوب فيه من طرف الجماعة و كذا المرغوب عنه .

الدراسات السابقة

تمهيد

أولاً: دراسات عربية:

- دراسة مكيني (2000)
- دراسة جيل (2000)
- دراسة مورية و اخرون (2004)
- دراسة بون وأروموغام (2006)

ثانياً: دراسات عربية:

- دراسة الحنطي (2003)
- دراسة الدكتور عبد الله بن احمد سالم الزهراني (2008)
- دراسة موسى أحمد خير الدين و محمود النجار (2010)
- دراسة مخلص شياع علي الجميلي (2012)
- دراسة اسعد حماد ، موسى أبو رمان و علاء الدين محمد.

ثالثاً: دراسات جزائرية:

- دراسة غيات بولفجة 1991

- دراسة العقبي الأزهر 2009

مناقشة و تقييم الدراسات السابقة :

تمهيد

تكتسي الدراسات السابقة لأي موضوع بحثي و لأي باحث أهمية كبيرة فهي تشكل خليفة نظرية لبحثه إذ تقيده في معرفة الأخطاء التي وقع فيها غيره من الباحثين و التعرف على الزوايا التي انطلقوا منها و المنهاج و الأدوات التي تم استخدامها، و هي تزودنا أيضا بأهم النتائج التي توصلت إليها و من هنا يستطيع الباحث من خلال إطلاعه على التراث النظري (الدراسات السابقة) إن يضع لبحثه انطلاقة جيدة بتحديد مسار بحثه و توجيهه الوجهة الصائبة وفق المنهج المائم بغية الوصول لتحقيق فرضياته و في مايلي عرض متواضع لعدة دراسات منها الأجنبية و العربية و المحلية و التي تناولت كلا من المتغيرين المتناولين في موضوعنا "الالتزام التنظيمي /القيم الاجتماعية المحلية" و كذا مناقشة الناتج التي توصلت إليها.

أولاً/ الدراسات الغربية:

- **دراسة مكيني (McKinney.2000):** اجري ميكنى دراسة هدفت لمعرفة العلاقة بين انسجام القيم للفرد مع الالتزام التنظيمي و الفاعلية. و تكونت عينة الدراسة من (303) من أعضاء الهيئات التدريسية لمدارس الإناث الكاثوليكية من المرحلة الثانوية و (22) غداريا من هذه المدرسة، و قد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين التوافق و الذي يشمل أفراد الهيئة التعليمية و الالتزام كما أن لالتزام اثر قويا في الفاعلية .
- **دراسة جيل (Gill.2000):** هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين مدى تناسب قيم الفرد و الالتزام التنظيمي، و تكونت عينة الدراسة من (60) مديرا في ولاية مينوستا وقد تم استخدام مقياس القيم الشاملة الموضوع من قبل شوارتز للبيئة التنظيمية و من النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن قيم المؤسسة من أهم العوامل في تحديد و تقدير التزام الموظف نحو مؤسسته. (عبد الله عقلة 2009 ،ص66)
- **دراسة مورية و آخرين (Mc murray 2004):** بعنوان العلاقة بين الالتزام التنظيمي و المناخ التنظيمي في الصناعة، هدفت هذه الدراسة لاكتشاف العلاقة بين الالتزام التنظيمي والمناخ التنظيمي(الإبداع، الاستقلالية، الثقة، العدالة، الدعم و التماسک التقديم، ضغط العمل) على العاملين في شركات التصنيع مكونات السيارات الأسترالية و تحقيق هذا الهدف وزعت(1413) إستبانه وقد تم إسترداد (1382) إستبانه منها بنسبة (97.8%) وبعد إجراء التحليل الإحصائي و اختبار الفرضيات توصلت الدراسة إلى وجود إرتباط مهم بين الالتزام التنظيمي والمناخ التنظيمي. (موسى أحمد محمود النجار: 2010,ص 14_15)

- دراسة بون و اروموغام 2006 BOEN AND ARUMUGAM -

"The influence of corporate culture on organizational commitment: case study of semiconductor organizations in Malaysia".

أو ما ترجمة "تأثير الثقافة المؤسسية على الالتزام التنظيمي / دراسة حالة لمنظمات أشباه المواصلات في ماليزيا".

هدفت هذه الدراسة لاستقصاء تأثير الأبعاد الأربع لثقافة المؤسسة (فريق العمل، الاتصال، الاعتراف و المكافأة، التدريب و التطوير) على الإلتزام التنظيمي للعاملين ضمن المنظمات الماليزية السنت الرئيسية لترزيم أشباه المواصلات و لتحقيق هذه الأهداف وزعت استبيانات من خلال البريد الإلكتروني من أجل جمع البيانات و عددها (500)، وقد تم استرداد (377) منها بنسبة (75.4%) و بعد إجراء التحليلي الإحصائي و اختبار الفرضيات أظهرت الدراسة أن الاتصال و التدريب و التطوير، المكافأة و التقدير، فريق العمل، إرتبطت إيجابياً مع إلتزام العاملين كما تم إدراك الإتصال كبعد مؤسسي مسيطر ترافق مع التحسينات المهمة في الالتزام التنظيمي و إضافة إلى أن هذه الدراسة قد ساهمت في فهم أفضل لتأثير الثقافة المؤسسية على الالتزام التنظيمي ضمن العاملين في قطاع أشباه المواصلات الماليزية.

ثانياً/ الدراسات العربية.

- دراسة الحنطي بيغوان : الصراع بين القيم الاجتماعية والقيم التنظيمية (2003) دراسة ميدانية تحليلية هدفت لمعرفة مدى وجود صراع بين القيم الاجتماعية والقيم التنظيمية لدى الموظفين في الأجهزة الحكومية في الأردن كما هدفت لتحقيق التالي:

- معرفة مدى تأثير الخصائص الشخصية والوظيفية في وجود الصراع.
- الكشف عن أسباب هذا الصراع.

- معرفة الجوانب الوظيفية التي يتعرض فيها الموظفون للصراع بشكل كبير.
- معرفة الآثار التي تترتب على هذا الصراع وبحث طرق و أساليب التعامل معه والتخفيض من حدته.

عينة الدراسة : اشتملت عينة الدراسة على أربع وزارات حكومية تم اختيارها عشوائيا حيث بلغ عدد أفراد عينة الدراسة (327) موظفا بنسبة (15%) من مجموع الموظفين في الوزارات الأربع.

نتائج الدراسة / توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود درجة متدينة من الصراع بين القيم الإجتماعية والقيم التنظيمية بين الموظفين في الأجهزة الحكومية.
- أن الموظفين يميلون في اتجاهاتهم إلى تغليب القيم الإجتماعية على القيم التنظيمية حتى وإن كان ذلك ضد المصلحة العامة.
- أن السبب في وجود صراع بين القيم الإجتماعية والقيم التنظيمية يعود إلى العادات والتقاليد التي بدورها تدفعهم وتجبرهم على خدمة الأصدقاء والأقارب وإعطائهم الأولية ضد الآخرين، أي للعادات والتقاليد تأثير جوهريا في حدوث الصراع بين القيم.
- كذلك توصلت الدراسة إلى أن عدم الالتزام بالدين هو أحد الأسباب المهمة في الصراع القيمي. (عبد الله عقله: 2009، ص 65)

- دراسة الدكتور عبد الله بن سالم الزهراني (2008)/ تحت عنوان نموذج مقترن للتواافق بين القيم الشخصية و القيم التنظيمية بممؤسسات التعليم العالي السعودية: دراسة تحليلية وقد هدفت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- تحديد المقصود بالتواافق القيمي ودوره في العملية الإدارية بشكل عام.

- معرفة أثر القيم الشخصية على أداء العاملين بمؤسسات التعليم العالي.
 - معرفة أثر القيم التنظيمية على أداء العاملين بمؤسسات التعليم العالي.
 - طرح نموذج مقترن لتحقيق التوافق القيمي بين القيم الشخصية و التنظيمية.
- وقد استخدم في هذه الدراسة تحقيقاً لأهدافها المنهج الوصفي التحليلي.

وخرجت بمجموعة من النتائج أهمها:

- أن للقيم التنظيمية والقيم الشخصية تأثير مباشر على السلوك القيادي في منظمات العمل التربوي.
- أن التعارض بين القيم الشخصية والقيم التنظيمية يؤدي إلى صراع قيمي وتنظيمي يقلل الإنتاجية ويؤدي إلى انخفاض الرضا الوظيفي للعاملين.
- أن القيم المشتركة بين العاملين والمنظمة والأفراد تعتبر مصدراً أساسياً لفاعلية الفرد والمنظمة على حد سواء.
- أن نموذج التوافق يقوم على مبدأ الجمع بين الأنماط القيمية (القيم الشخصية والقيم التنظيمية).

دراسة موسى أحمد خير الدين و محمود أحمد النجار (2010) عنوان "أثر البيئة الداخلية على الالتزام التنظيمي في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في المملكة الأردنية الهاشمية"

- هدفت هذه الدراسة إلى تحقق من أثر عناصر البيئة الداخلية "المهيكل التنظيمي و الثقافة التنظيمية" على الالتزام التنظيمي و لتحقيق هذا الهدف تم تطوير استبانة وزعت على عينة عشوائية طبقية مكونة من (291) موضف وقد تم استيرداد (195) إستبانة صالحة أي بنسبة إسترداد تساوي 67%.

و بعد إجراء التحليل الإحصائي اللازم توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعناصر البيئة الداخلية منفردة و مجتمعة على مستوى الالتزام التنظيمي في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في المملكة الأردنية.

- توفر دليل إحصائي على وجود مستوى قبول من الالتزام التنظيمي بين العاملين في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي و أظهرت الدراسة أن الالتزام العاطفي هو الأقوى في المؤسسة يليه الالتزام المستمر، بينما لا يوجد مستوى مقبول من الالتزام المعياري في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في المملكة الهاشمية الأردنية
- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات وبين الالتزام التنظيمي.

دراسة ملخص شياع على الجميلي (2012): بعنوان العوامل المؤثرة في الالتزام التنظيمي دراسة تحليلية لأراء العاملين في المعهد التقني الأنبار

وقد انطلقت الدراسة من فرضية أن هناك علاقة تأثيرية بين بعض المتغيرات والالتزام التنظيمي لدى العاملين في المعهد التقني الأنبار و هدفت لتحقيق الأهداف التالية:

- تحديد مستوى و درجة الالتزام التنظيمي للعاملين في المعهد التقني الأنبار.
- تحديد المتغيرات و العوامل التي تؤثر في الالتزام التنظيمي.

و اعتمدت هذه الدراسة في الوصول إلى مساعها على 50 إستبانة أعدت لهذا الغرض و بالإعتماد على الرزمة الإحصائية (spss) للقيام بالتحليل الإحصائي للبيانات و توصلت إلى النتائج التالية:

- تتجه عينة البحث ايجابيا نحو الالتزام التنظيمي
- هناك علاقة ارتباطية موجبة و قوية بين المتغيرات المستقلة
- هناك علاقة ارتباط موجبة و قوية بين المتغيرات المستقلة والالتزام التنظيمي. (ملخص شياع:2012)

- دراسة أسعد حماد موسى و علاء الدين حمد :عنوان "العلاقة بين التسويق الداخلي والالتزام التنظيمي للعاملين في الفنادق الأردنية".

وقد تمت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- الكشف عن تقييمات العاملين في الفنادق الأردنية الإبعاد إستراتيجية التسويق الداخلي و كيف يمكن لهذا المفهوم الذي يعكس وظائف إدارة الموارد البشرية أن يطرح بصيغة و بطابع تسويقي.
- بيان طبيعة الالتزام التنظيمي للعاملين في المؤسسات الفندقية، و كيف يمكن تسويق الداخلي - بدلالة أبعاده - أن يفسر الاختلافات في شكل و طبيعة الالتزام.
- الكشف عن أهمية العاملين في الخطوط الأمامية مقارنة بالعاملين في الخطوط الخلفية في مؤسسات صناعة السياحة و الضيافة و دورهم في تحقيق الرضا لدى النزلاء.
- تقديم توصيات و اقتراحات إلى الإدارات الفندقية حول ضرورة تبني منهج جديد في التعامل مع العاملين يقوم على الربط المباشر بين رضا العامل و رضا الزبون.
- وقد اعتمدت هذه الدراسة على (287) استماراة وزعت على العاملين في أربعة فنادق من فئة الخمسة نجوم، واستخدم تحليل الانحدار المتعدد لبيان تأثير ممارسات التسويق الداخلي على الالتزام التنظيمي و توصلت الدراسة إلى أن سياسة الاحتفاظ بالعاملين و التدريب و التطوير و نوعية الحوافز هي أكثر الأبعاد تأثيرا على الالتزام التنظيمي.

ثالثا/ الدراسات الجزائرية.

دراسة غياث بولجة (1991) بعنوان القيم التقليدية و متطلبات التنظيم

الحديث

هذفت هذه الدراسة لتقسيي أثر القيم التقليدية على السلوك المهني للعمال وكذا إبراز أشكال الاختلاف بين القيم التقليدية و متطلبات التنظيم أو قيم التنظيم المعاصر وأوجه التعاون بين النظم القيمية للأفراد و التنظيمات بالإضافة إلى المظاهر السلوكية التي تنتجها هذه القيم.

وقد أجريت الدراسة بسبع وحدات تابعة لقطاع الصناعات النسيجية بالغرب الجزائري تم فيها مقابلة 400 مفردة مابين عامل مسير و توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إحترام العامل و تمجيده للعمل نظرا لتعود على العمل الفلاحي الجاد في التنظيمات الأسرية و القبلية و لقيمة الدينية، إلا أنه و لأسباب سياسية و تاريخية تتمثل في الإستعمار الفرنسي فقد تولد لديه كره للعمل في المؤسسات الإستعمارية ولهذا فإنه وبعد الاستقلال ظهر لدى العامل ميل كبير تجاه الأعمال الحرة.
- يعاني العمال من صعوبات كثيرة في التحكم في الوقت و ضبط المواعيد و إعطاء أولوية للظروف الأسرية و المناسبات الاجتماعية وحتى الترفيهية على حساب أولويات العمل
- تكتشف القيم التقليدية للعاملين سلوكا و اتجاهات سلبية تجاه بعض القيادات الادارية كتعبير عن تناقض و صراع القيم داخل التنظيم حيث يفضل العامل القيادات التي تهتم بالجانب الإنسانية و الاجتماعية و ينبدون القيادات التي تقصر إلى الصفات الأخلاقية وقد يصل الاتجاه السلبي إلى حد رفض التعامل معها و يميل العامل إلى رفض التعامل مع المسيرين من غير منطقتهم و قبيلاتهم.

- الإهمال وعدم الإحتراز لمخاطر العمل وعدم الجدية في إتباع إجراءات السلامة
(العقبي الأزهر: 2009 ص 42)

دراسة الدكتور العقبي الأزهر (2009) بعنوان القيم الجماعية المحلية وأثرها على
السلوك التنصيمي للعاملين دراسة ميدانية بمؤسسة صناعة الكواكب بسكرة رسالة
دكتوراه في علم اجتماع التنمية .

وقد تمت هذه الدراسة بغرض الكشف عن مدى تأثير القيم و المعايير الإجتماعية المحلية يؤمن بها الأفراد العاملون على نمط التعاون و الإشراف بينهم داخل المنظمة الصناعية سواء كان هؤلاء الأفراد عمالة فيما بينهم أو كانوا رؤساء و مرؤوسين وعن حجم هذا التأثير.

أهدافها:

- تحديد العوامل و المتغيرات الواقعة خارج المنظمة والتي تعد الإطار المجتمعي الذي يحيط بها ويشكل بيئتها الخارجية.
- تحليل ما تحدثه البيتان الاجتماعية والثقافية_ بوصفهما بيئتان فرعيتان من البيئة الخارجية للمنظمة من تأثيرات على سوق العاملين داخل المنظمة.
- بيان الدور الذي تلعبه القيم و المعايير المحلية في بروز أنماط معينة من التعاون والإشراف داخل المنظمة الصناعية الجزائرية.

ولبلوغ الأهداف ساقطة إنعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي و المنهج المقارن و اللذان يجمعان الطريقة الكمية و الكيفية كما استخدم ثلاثة أدوات لجمع البيانات (وثائق وإصلاحات والمقابلة الحرة غير المقنتة فضلا عن الإستماراة وبالنسبة لهذه الأخيرة استعملت خلال الدراسة الميدانية استمارتي استبيان مقنته

واحدة موجهة لـ(58) فردا من أعون التنفيذ و الثانية موجهة لـ(110) فردا من الإطارات وأعون التحكم

وقد خلصت في الأخير إلى النتائج التالية:

- أن تعاون أعون التنفيذ وتضامنهم فيما بينهم داخل المصنع تتحكم فيه أساسا مراكزهم الرسمية والأدوار المهنية التي يؤذنونها أكثر منه أي اعتبارات أخرى.
- أن الإسلوب الإشرافي للرئيس تتحكم فيه إلى حد بعيد الالتزامات الاجتماعية والأخلاقية التي يتحملها تجاه مسؤoliاته الرسمية نحوهم.
- أن نمط الإشراف السائد داخل المصنع يعكس مراعاة الرؤساء للعادات والتقاليد والأعراف السائدة في تنظيم علاقاتهم بمسؤوليهم.

مناقشة و تقييم الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات المعروضة مواضيع ثرية و مختلفة من حيث توجهها و الرؤى و الزوايا التي درست من خلالها. غير أنها اشتربت في اهتمامها بنفس المتغيرات و التي شملت كل من الالتزام التنظيمي و القيم الاجتماعية و قد تم ربط هذان المتغيران بمتغيرات مختلفة مثل الفعالية، السلوك التنظيمي، متطلبات التنظيم، الثقافة المؤسسية، البيئة الداخلية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج منها:

- أن للالتزام أثر قوي على الفعالية التنظيمية.
- أن قيم المؤسسة من أهم العوامل المؤثرة في تحديد و تقدير التزام الموظف نحو المؤسسة.
- أن للقيم التنظيمية و القيم الشخصية تأثير مباشر على أداء السلوك القيادي.
- تغلب الموظفون للقيم الاجتماعية على القيم التنظيمية.
- يخضع الترتيب و علاقات العمل داخل المؤسسة إلى العادات و التقاليد و الأعراف السائدة في المجتمع.
- تكشف القيم التقليدية للعاملين سلوكيات و اتجاهات سلبية تجاه بعض القيادات الإدارية كتعبير عن تناقض و صراع القيم.
- تأثير الثقافة المؤسسية على الالتزام التنظيمي.
- وجود ارتباط مهم بين الالتزام التنظيمي و المناخ التنظيمي.
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعناصر البيئة الداخلية على مستوى الالتزام التنظيمي.
- هناك علاقة تأثير كبير لسياسات الإحتجاظ بالعاملين على الالتزام التنظيمي.

وقد قمنا بتسجيل جملة من الملاحظات حول ما سبق عرضه من الدراسات و هي نقاط إختلاف بينها و بينا هذه الدراسة

- _ أن أغلب تلك الدراسات أجنبية و البعض منها جزائرية،
- _ كذلك اختلفت الزوايا و الرؤى التي تم من خلالها دراسة المواضيع السابقة فقد تم ربط كل من القيم الاجتماعية و الالتزام التنظيمي بمتغيرات متعددة و مختلفة عن موضوع دراستنا الحالي.

ـ كما قد ثمنت دراستها في أوساط و بيئات مختلفة و ثقافات متنوعة، و كذلك اختلاف المناهج من منهج وصفي إلى منهج وصفي تحليلي و مقارن و الاعتماد على التحليل والإحصائية و استخدام الاستمرارات و المقبلات الحرة و المقنة

-اختلاف حجم العينة و المجتمعات البحثية (مؤسسات حكومية و خاصة و دينية و تربوية و اقتصادية) و ذلك لتلبية الأغراض و الأهداف التي تصبووا إليها كل دراسة.

من جهة أخرى فقد اشتركت هذه الدراسات مع الدراسة الحالية في معرفة العوامل المؤثرة في الالتزام التنظيمي مثلاً جاء في دراسة كل من الدكتور العقبى الأزهر و غياض بوفجلة حيث ركزت الدراسات على أثر القيم الاجتماعية و الثقافية التقليدية و المحلية و متطلبات التنظيم و نمط التعاون و الإشراف و كذا إشتراكتهم في التركيز على المجتمع المحلي أو الريفي .

و بعد التطرق لهذه الدراسات فقد زادنا هذا الإطلاع معرفة و إماما بموضوع دراستنا الحالي و مكننا من ضبط فرضياتنا و توجيه بحثنا و تحديد المنهج الذي يناسبه كما ساعدنا كذلك في تحديد مفاهيم و مصطلحات و أهداف الدراسة. و ما يميز دراستنا هذه أنها ستحاول معرفة و كشف علاقة التأثير بين القيم الاجتماعية المحلية و الالتزام التنظيمي داخل المستشفيات العمومية و هذا ما لم تطرق إليه الدراسات السابقة على حد علم الباحث، و ذلك أن الدراسات السابقة التي مرت كان أغلبها من المؤسسات الاقتصادية، حكومية أو خاصة أو تربوية و لم تشمل قطاع الصحي.

الفصل الثاني: الالتزام التنظيمي وأهمية و العوامل المؤثرة فيه.

تمهيد

- .1 خصائص الالتزام التنظيمي
- .2 بناء ثقافة الالتزام التنظيمي
- .3 أنواع الالتزام التنظيمي
- .4 أهمية الالتزام التنظيمي
- .5 مراحل تطور الالتزام التنظيمي
- .6 طرق قياس الالتزام التنظيمي
- .7 مداخل دراسة الالتزام التنظيمي
- .8 أبعاد الالتزام التنظيمي
- .9 العوامل المؤثرة في الالتزام التنظيمي

خلاصة

تمهيد:

لقد حظي موضوع الالتزام التنظيمي في السنوات الأخيرة باهتمام الكثير من الباحثين الغربيين و العرب في مجال السلوك التنظيمي و علم النفس الصناعي، و ركزت الأبحاث بصفة عامة حول المسببات و محددات الإلتزام التنظيمي و ما قد يترتب عليه من نتائج سلوكية قد تؤثر على مستقبل المنظمة و العاملين فيها، لما له من أثر كبير على تحقيق الأهداف المخطط لها للمنظمة بكفاءة و فاعلية، و خير الأمثلة على ذلك التجربة اليابانية حيث يعتبر الإلتزام التنظيمي للأفراد العاملين باليابان شيء مقدس بالنسبة لهم و يليهم الألمان الذين يلتزمون بالعمل في مؤسساتهم إلى التقادم و يحرصون على تقديم أفضل منتج وخدمة لمنظماتهم، و سنحاول فهم هذا الموضوع أكثر من خلال هذا الفصل الذي يتضمن محتواه أهم خصائص الالتزام التنظيمي و أنواعه و أهميته وكذا مراحل تطوره لدى الأفراد العاملين تجاه مؤسساتهم و أعمالهم، إضافة إلى طرق قياسه و مداخله و أخيرا شملت خطة هذا الفصل أهم العوامل المؤثرة في الالتزام التنظيمي.

1. خصائص الالتزام التنظيمي:

من خلال الإستعراض لمختلف التعارف السابقة للالتزام التنظيمي في الفصل الأول

يمكن القول أن أهم خصائصه تتمثل في النقاط التالية:

- يعبر الالتزام التنظيمي عن استعداد الفرد لبذل أقصى جهد ممكن لصالح المنظمة، ورغبته الشديدة في البقاء بها، ومن ثم قبوله وإيمانه بأهدافها وقيمها.

- يشير الالتزام التنظيمي إلى الرغبة التي يبديها الفرد للفعل الاجتماعي من أجل تزويد المنظمة بالحيوية والنشاط و منحها الولاء.

- يمثل الالتزام التنظيمي شعوراً داخلياً يضغط على الفرد للإرتباط بالمنظمة و العمل بالطريقة التي يمكن من خلالها تحقيق مصالح هذه الأخيرة.

- يتضمن الالتزام التنظيمي ثلاثة أبعاد رئيسية و هي الرباط العاطفي أو الوجداني بين الفرد و المنظمة، والإستمرار و البقاء في العمل، و الشعور بالواجب اتجاه المنظمة.

- يعبر الالتزام التنظيمي عن حالة غير محسوسة يستدل عليها من خلال ظواهر تنظيمية معينة تتضمن سلوك الأفراد و تصرفاتهم و تجسدهم مدى ولائهم لمنظمتهم.

- يستغرق الالتزام التنظيمي في تحقيقه وقتاً طويلاً لأنّه يجسد حالة قناعة تامة للفرد، كما أن التخلّي عنه لا يكون نتيجة لتأثير عوامل سطحية طارئة، بل قد يكون نتيجة لتأثيرات إستراتيجية ضاغطة.

-يتأثر الالتزام التنظيمي بمجموعة الصفات الشخصية و العوامل التنظيمية و الظروف الخارجية المحيطة بالعمل.

- تتمثل مخرجات الإلتزام التنظيمي في البقاء داخل المنظمة وعدم تركها و درجة انتظام و حضور العاملين و الأداء الوظيفي و الحماس للعمل و الإخلاص للمنظمة.

(السلامة عبد الله: 1999، ص 15)

و يتضح من كل ما سبق أن الإلتزام التنظيمي ظاهرة إدارية له العديد من المميزات كالطوعية حيث لا يمكن فرضه قسرا فهو يحدث نتيجة للتوافق و التطابق بين أهداف ومصالح كلا الطرفين (المؤسسة، العامل) بالإضافة إلى أنه يتأثر بجملة من العوامل التنظيمية و الاجتماعية الخارجية المحيطة بالعمل.

2. بناء ثقافة الالتزام التنظيمي :

ما لا شك فيه أن الالتزام التنظيمي ينطوي على قيم يؤمن بها الفرد و مشاعر يكتنها المنظمة التي يعمل فيها، فالالتزام يؤلف جزء من ثقافة المنظمة ولكن هل الالتزام التنظيمي متصل في الفرد؟ وهل يمكن للمنظمة بناؤه؟

إن الإجابة على مثل هذه التساؤلات ليست بالبساطة المتوقعة فالالتزام مكنون داخلي غير ملموس و يمكن الاستدلال عليه فقط من خلال السلوكيات التي يبديها الأفراد، فهم يحملون بعض جوانب الالتزام قبل دخولهم المنظمة. (العنزي و آخرون: 2006، ص 125-126).

أما فيما يخص بناء المنظمة لثقافة الالتزام التنظيمي فهناك من يشير إلى إمكانية إجراء ذلك، من خلال قيام بعض المنظمات باستخدام عدد من الممارسات والإجراءات التنظيمية التي تساعد في بناء الالتزام لدى الفرد داخل المنظمة، ومن هذه الممارسات ما يلي:

أ- وضع أساس للقيم المبدئية للأفراد: ذلك أن أعلى أصول المنظمة التي يجب الوثوق بها و على مدراء المنظمة معرفة ذلك و اشتراكهم في اتخاذ القرارات.

ب- ضمان معاملة طيبة و عادلة: أي التعامل الجيد مع كل العاملين و في كل الموضع محل الخلاف أو الشكوك من خلال وضع نظام لمعالجة الشكاوى و التظلمات في المنظمة .

ج- وضع نظام قيم لاستخدام أو اختبار العاملين: و يتم ذلك من خلال زيادة مدة العمل التجريبية للعاملين الجدد المرشحين للعمل في المنظمة لقياس مدى التزامهم التنظيمي، فبناء الالتزام يبدأ قبل و ليس بعد تشغيل أو تعيين الفرد.

د- إشعار الموظف بالأمان: لكي يشعر العاملين بالأمان على المنظمة تبني نظام توظيف مدى الحياة حيث يضمن الفرد العامل الوظيفة و التطور المستمر من خلال العمل بالمنظمة أو جهة العمل.

ه- وضع نظام للحوافز و المكافآت: لكي يشجع هذا النظام العاملين على الإسهام و المشاركة في أنشطة المنظمة بحيث يعتبرونها ملك لهم وليسوا كعاملين فيها.

و- مساعدة العاملين في إشباع حاجاتهم: لتحقيق الذات، ويتم ذلك من خلال إتاحة المجال أمام العاملين لتوظيف مهارتهم و تكفلهم بمهام تيسير لديهم دوافع التحدي و إثراء وظائفهم فضلا عن منحهم المزيد من السلطات التي تمكّنهم من ممارسة واجباتهم الوظيفية. (deseles .G : 2003 ; P181)

وقد ذكر كل من ستيرز و بورتر 1999 بعض العوامل المؤثرة في تطوير و تعزيز الالتزام التنظيمي و هي :

أ- عوامل شخصية : «Personal factors» و هي العوامل ذات العلاقة بالفرد نفسه مثل شخصية الفرد العامل و ثقافته وقدرته على تحمل المسؤولية أو توقعات الفرد الوظيفية للوظيفة أو ارتباطه النفسي بالعمل أو المنظمة، أو عوامل تتعلق باختياراته للعمل.

ب- عوامل تنظيمية : «Organisationnel factors» وهي العوامل التي تتعلق بالخبرة العملية أو نطاق العمل نفسه كالالتغذية الراجعة و الاستقلالية فضلا عن الاشراف المباشر و تمسك أفراد العمل بأهداف المنظمة و مشاركة العاملين في اتخاذ القرارات اضافة إلى عوامل أخرى تتمثل في بيئة العمل و طبيعته و خصائصه و نمط القيادة الإدارية و المناخ التنظيمي بشكل عام.

ج- عوامل غير تنظيمية: و هي عوامل ترکز على مدى توافر فرص عمل بديلة للفرد بعد إختياره لقراره الأول في الإلتحاق بالمنظمة بحيث يكون مستوى الإلتزام لدى العاملين مرتفعا عندما يكون الأجر المتوافر في الفرصة البديلة أقل مما يحصل عليه في منظمته مما يعطيه تبريرا لإختياره الأول، أو حين يرى أن إختياره مطلقا نسبيا لعدم توفر فرص لاحقة بديلة لتغيير قراره الأول. (محمد حمادات: 2006, ص 70)

وعن علاقة الإلتزام التنظيمي ببعض المتغيرات الشخصية فمن حيث عدد سنوات الخبرة نجد أن معظم الدراسات أثبتت وجود علاقة إيجابية بين سنوات الخبرة ودرجة الإلتزام التنظيمي، من حيث المؤهل التعليمي فقد اختلفت الدراسات بشأن هذه العلاقة إذ تشير بعض الدراسات إلى أن هناك علاقة إيجابية بين مستوى تعليم الفرد و درجة إلتزامه التنظيمي، في حين أن دراسات أخرى أثبتت أن المستوى التعليمي للفرد له تأثير سلبي على الإلتزام التنظيمي و تبرر ذلك بأنه كلما إزدادت درجة تعليم الفرد زادت طموحاته وتوقع المزيد من منظمته و بالتالي يقل التزامه في حالة عدم تحقيق كل ما يطمح فيه.

و من حيث الجنس تشير بعض الدراسات أن الإلتزام التنظيمي للمرأة يتوقف على نوع العمل الذي تقوم به، كما أنه يتأثر بواجباتها المنزلية وعدد أطفالها وأدوارها الاجتماعية. (فاروق عبده فليه: 2009 , ص 287)

هذا وقد حد 2007 Mcshane.Glinow جلينو الاستعانة ببعض النقاط لبناء الإلتزام التنظيمي و هي كالتالي:

أ- العدالة والدعم : فالإلتزام الشعوري في المنظمات يملأ إلزام العاملين بالقيم الإنسانية.

ب- القيم المشتركة : و سوف يكون الإلتزام الشعوري عاليا إذا اعتقاد العاملين بمشاركة قيمهم مع قيم المنظمة و الذي سيولد لديهم إرتياح للبقاء في المنظمة.

ج- الثقافة : تعني وضع الإيمان بشخص آخر أو بمجموعة عن طريق العاملين الذين لديهم إلتزام عالي في المنظمة والذي يولد الثقة بقادتهم .

د- الشمولية التنظيمية : يزداد الإلتزام الشعوري عند معرفة العامل بماضي وحاضر

الشركة.

هـ مستلزمات العاملين : لزيادة الإلتزام الشعوري ينبغي تقوية العلاقات الإجتماعية داخل المنظمة وعندها يشعر العامل بأنه جزء من المنظمة عندما يشارك في وضع القرار. (ياسم عباس كردي:2010,ص31).

وقد ذكر السيد كردي أن الإدارة بإستطاعتها عمل الكثير لتقوية الإلتزام العاطفي من خلال :

- **الإثراء الوظيفي :** إن الإثراء الوظيفي بالتعمق الرأسي للوظيفة يجعل الفرد أكثر مسؤولية عن عمله ويعطيه المزيد من حرية التصرف والإستقلال والمزيد من المشاركة في إتخاذ القرارات المؤثرة في عمله وهذا من شأنه أن يقوي الإلتزام التنظيمي لدى الأفراد.

- **إيجاد نوع من التوافق بين مصلحة الشركة ومصالح العاملين :** يجب أن يشعر العاملون أن ما تتحققه الشركة من منافع يعود عليهم بالنفع وهذا من شأنه أن يقوي إلتزامهم إتجاه المنظمة وتحاول بعض الشركات تحقيق ذلك بشكل مباشر من خلال خطط الحوافز وخاصة برامج المشاركة في الأرباح.

- **إستقطاب و اختيار الموظفين الجدد الذين تتواافق قيمهم مع قيم المنظمة:** كلما توافقت قيم الفرد مع قيم المنظمة وأهدافها كلما قوى لديه التزام نحو المنظمة. (أحمد سيد كردي:2011, ص51)

3. أنواع الالتزام التنظيمي:

لقد اختلف الباحثون في مسمياتهم لأنواع الالتزام التنظيمي مع انفاقهم على محتواها وأهمها ما يلي :

أ- الالتزام العاطفي: ويعبر هذا المفهوم عن قوة رغبة الفرد في الإستمرار بالعمل في منظمة معينة لأنه موافق على أهدافها وقيمها ويريد المشاركة في تحقيق هذه الأهداف وأحياناً تلجأ بعض المنظمات إلى إحداث تغيير جوهري في أهدافها وقيمها وهنا يسأل الفرد نفسه عما إذا كان باستطاعته التكيف مع هذه الأهداف والقيم الجديدة فإذا كانت الإجابة بنعم فإنه يستمر في العمل بالمنظمة أما إذا وجد أنه يصعب عليه التكيف فإنه يترك العمل بالمنظمة. (أحمد سيد كردي: 2011، ص 50)

بـ الالتزام المعياري:

ويقصد به إحساس الفرد بالإلتزام بالبقاء في المنظمة وغالباً ما يعزز هذا الشعور دعم المنظمة الجيد للعاملين فيها، والسامح لهم بالمشاركة والتفاعل الإيجابي ليس فقط في إجراءات تنفيذ العمل بل بالمساهمة في وضع الأهداف والتخطيط ورسم السياسات العامة للمنظمة ويعبر عنه بالإرتباط الأخلاقي السامي، و أصحاب هذا التوجه هم الموظفون أصحاب الضمير الذين يعملون وفق مقتضيات الضمير والمصلحة العامة.

ج-الالتزام المستمر(المنفعي أو المصلحي البرجماتي)

وقد اقترح هنا كل من آلن و ماير (1990)، بأن ما يتحكم في درجة التزام الفرد تجاه المنظمة التي يعمل بها هي القيمة الاستثمارية التي من الممكن أن يحققها لو إستمر بالعمل مع المنظمة مقابل ما سيفقده لو قرر الإلتحاق بجهات أخرى، أي أن هذا الارتباط مصلحي بالدرجة الأولى يقوم على المنفعة التي يحصل عليها من المنظمة، فمادامت المنظمة التي يعمل فيها تقدم له من المنافع و العوائد ما يفوق ما يمكن أن تقدمه المنظمات الأخرى، فيستمر بالارتباط بها، أما إذا لاحت بالأفق أي عوائد أفضل من التي تقدمها له المنظمة التي يعمل فيها فإنه يتعدد بالانتقال إلى الوضع الآخر، وأصحاب هذا الارتباط هم النفعيون، الإنهازيون و أصحاب الطموحات العالمية. (موسى أحمد خير الدين: 2010، ص 13)

4. أهمية الالتزام التنظيمي:

إن الالتزام التنظيمي من المفاهيم والظواهر السلوكية التي سلطت عليه الأضواء ونالت اهتماماً كبيراً من قبل العديد من الكتاب والباحثين نتيجة للدور الذي يلعبه في نجاح المنظمة وديمومتها واستمرارها، وفي عالم اليوم الذي يسوده التناقض في بيئة الأعمال لا توجد هناك منظمة قادرة على الأداء وفق المستوى المطلوب منها إن لم يكن الأفراد جميعهم ملتزمين بأهداف المنظمة ويعملون كفريق واحد من أجل تحقيق تلك الأهداف وأن الأفراد الذين تتتوفر لديهم درجات عالية من الالتزام التنظيمي يمتازون بالأداء الوظيفي المتميز الذي يؤدي إلى ارتفاع انتاجيتهم وحبهم لعملهم ومنظماتهم والأفراد الذين يعملون مع منظمتهم مدة طويلة من الزمن ويشعرون أنها تشبع حاجاتهم فهم الأكثر احتمالاً في امتلاكهم روابط منظمية قوية وليس لهم رغبة في ترك أعمالهم وسيزداد التزامهم اتجاه المنظمة ويقل دوران العمل والغياب.

ومما سبق يمكن أن تتمثل أهمية توفر الالتزام التنظيمي لدى الأفراد والاهتمام المتزايد بهذا المفهوم فيما يلي :

- إن الالتزام التنظيمي يمثل أحد المؤشرات الأساسية للتتبؤ بعديد من النواحي السلوكية و خاصة معدل دوران العمل، فالأفراد الملزمون سيكونون أطول بقاء في المنظمة وأكثر عمل نحو تحقيق أهدافها.
- زيادة تماسك الأفراد وثقتهم بالمنظمة وبالتالي تحقيق الاستقرار المنظمي، وزيادة معدلات الأداء والإنتاجية.
- كلما زاد معدل التوافق بالقيم والأهداف بين الأفراد والمنظمة أدى ذلك ارتفاع الروح المعنوية للأفراد.
- انخفاض المشكلات والصراع بين الأفراد والإدارة. (مدرس: 2010 ، ص 178).
- كما يمثل الالتزام الأفراد تجاه منظماتهم عاملًا في التتبؤ بفاعلية المنظمة.
- يمثل عنصرا هاما في الربط بين المؤسسة وعمالها وخاصة في الأوقات التي على المنظمة أن تقدم لهم فيها الإمتيازات والاستحقاقات الضرورية.

إن مجاله قد جذب كلاً من المديرين وعلماء السلوك لكونه سلوكاً مرغوباً به من قبل

كل المنظمات (موسى أحمد خير الدين: 2010، ص 12)

5. مراحل تطور الالتزام التنظيمي:

يمر الالتزام التنظيمي في تطوره بالعديد من المراحل أهمها ما أورده الباحث أيمن عودة المعاني عن الباحث بوكنان موضحا ذلك كما يلي :

1. **مرحلة التجربة:** وهي التي تمتد من تاريخ مباشرة الفرد لعمله و لمدة عام واحد يكون الفرد خلالها خاضعاً للتدريب والإعداد والتجربة، و يكون خلال تلك الفترة اهتمامه منصباً على تأمين قبوله في المنظمة، و محاولة التأقلم مع الوضع الجديد، والبيئة التي يعمل فيها، و محاولة التوفيق بين اتجاهاته وأهدافه و اتجاهات و أهداف المنظمة و محاولة إثبات ذاته.

و يقول بوكنان إنه خلال هذه الفترة يواجه الفرد عدداً من المواقف التي تكون عنده مرحلة التجربة و تهيئه للمرحلة التي تليها و من هذه المواقف تحديات العمل، تضارب الولاء، عدم وضوح الدور، ظهور الجماعات المتلازمة إدراك التوقعات، نمو الاتجاهات نحو التنظيم، و الشعور بالصدمة.

2. **مرحلة العمل والإنجاز:** وتتراوح مدة هذه المرحلة بين العامين والأربعة أعوام و خلال هذه الفترة يحاول الفرد تأكيد مفهوم الإنجاز، و أهم ما يميز هذه الفترة الأهمية الشخصية للفرد، و تخوفه من العجز، و يتبلور وضوح الولاء للعمل و المنظمة.

3. **مرحلة الثقة بالتنظيم:** و تبدأ تقريراً من السنة الخامسة من التحاق الفرد بالمنظمة و تستمر إلى ما لا نهاية، حيث يزداد ولاؤه و تقوي علاقته بالتنظيم و الانتقال إلى مرحلة النضج. (أيمن المعاني: 1996 ص 21)

و قد ذكر العتيبي و السواط أن (Welsch and lavan) أشار إلى أن عملية ارتباط الفرد بالمنظمة تمر بعد مرحلتين حددهما في التالي:

أ- مرحلة الانضمام للمنظمة: التي يريد الفرد العمل بها و غالباً ما يختار الفرد المنظمة التي يعتقد أنها تحقق رغباته و تطلعاته.

ب- مرحلة الالتزام التنظيمي: و هنا يصبح الفرد حريصاً على بذل أقصى جهد لتحقيقه أهداف المنظمة و النهوض بها.

أضاف العتبي و السوط أن أشاره إلى أن هناك ثلاث مراحل الالتزام التنظيمي:

- **الإذعان أو الالتزام:** حيث يكون التزام الفرد في البداية مبنيا على الفوائد التي يحصل عليها من المنظمة و بالتالي فهو يقبل سلطة الآخرين و يتلزم بما يطلبوه.
- **مرحلة التطابق و التماش بين الفرد و المنظمة:** حيث يتقبل سلطة الآخرين رغبة منه في الاستمرار بالعمل في المنظمة لأنها تشبّع حاجاته للانتماء و بالتالي فهو يفخر بها.
- **مرحلة التبني:** اعتبار أهداف و قيم المنظمة أهدافا و قيمـا له و هنا يكون الالتزام نتيجة لتطابق الأهداف و القيم. العتبي و السوط: 1991، ص 11-12).

من خلال العرض السابق لمختلف المراحل التي وضعها الباحثون نجد أن بعضهم متواافق و البعض الآخر يختلف في عدد المراحل التي يمر بها فهناك من اختصرها من مرحلتين و هناك من وضع ثلاثة مراحل و من بين العروض المختلفة نجد أن ما قدمه أيمن عودة المعاني عن بوكتان هو الأوضح و الأشمل حيث حدد بالتفصيل المراحل و التطورات التي يمر بها العامل منذ دخوله إلى المؤسسة و هدفه هو أن يحقق القبول من طرف هذه الأخيرة إلا أن يظهر أهميته و شخصيته و يبلور ولائه لها ليصل في المرحلة الأخيرة إلى تحقيق التوافق بين أهدافه و المنظمة و تبنيه لقيمها و إستراتيجيتها .

6. طرق قياس الالتزام التنظيمي:

طور بعض الباحثين المهتمين بدراسة الالتزام التنظيمي عدداً من المقاييس بهدف رصد حركة الالتزام الفرد بالمنظمة و قد تبأينت تلك المقاييس في طبيعتها و مكوناتها و كان أبرزها:

أولاً: مقياس بورتر و زملائه 1969:

و قد أطلق عليه استبانة الالتزام التنظيمي و هو يتكون من 15 فقرة تستهدف قياس درجة الالتزام الأفراد بالمنظمة و لأنهم و إخلاصهم لها و الرغبة في مضاعفة الجهد لتحقيق أهداف المنظمة و قبولهم لقيمها، و استعان بمقاييس لкарт السباعي لتحديد درجة الإستجابة و يستخدم المقياس لوصف الالتزام بشكل عام.

ثانياً: مقياس مارش و مانري 1977:

الذي يقدم مقاييساً للالتزام التنظيمي مدى الحياة، (الأعراف و القيم) و يتكون من 04 فقرات و قد استخدم أداة لقياس إدراك الفرد لكيفية تعريف الالتزام مدى الحياة و تعزيز استحسان المنظمة و حث الفرد، و الالتزام بقيم العمل و الولاء لها حتى إحالته على التقاعد و أخيراً إبراز نية (مقاصد) الفرد للبقاء في المنظمة .

ثالثاً: مقياس جوش و زملائه 1978:

و هو محاولة لقياس الالتزام القيمي من خلال 06 فقرات عبرت كل منها عن واحدة من القيم التالية:

- استخدام المعرفة و المهارة.

- زيادة المعرفة في مجال التخصص.

- العمل مع الزملاء بكفاءة عالية

- بناء سمعة جيدة له.

رابعاً: مقياس ثورنثون 1981:

تضمن المقياس 08 فقرات سادسية الإستجابة لقياس الالتزام التنظيمي كما تضمن 07 فقرات أخرى رباعية و خمسية الاستجابة تقيس الالتزام المهني.

7. مدخل دراسة الالتزام التنظيمي:

أ- المدخل السكولوجي:

حيث يركز هذا المدخل في دراسة الالتزام التنظيمي على العلاقة بين الفرد والتنظيم و حسب رأي (sheldon1971) في هذا الصدد فإن الالتزام التنظيمي يمثل اتجاهًا يربط بين الفرد والمنظمة و كذلك يري (mawday.porter.steers1982) أن الالتزام التنظيمي يمثل درجة تطابق الفرد مع المنظمة و ارتباطه بها و كذلك عرفه (Vadewalle1995) بأنه قوة الارتباط بين الفرد والتنظيم .

ب- المدخل التبادلي :

و ينظر هذا المدخل الالتزام التنظيمي بأنه محصلة للعلاقات التبادلية بين التنظيم والعاملين من ناحية الإسهامات و المنافع و يري(Hrebinial alutto1972) أن الالتزام التنظيمي وسيلة للتباذل و المقايضة أي أنه طبقاً لهذا المدخل كلما زادت المصلحة التبادلية من جهة نظر الفرد زادت درجة الالتزام التنظيمي، كما يعتمد على معرفة الأفراد و شعورهم و إدراكيهم للتوازن بين الجهد المبذولة و الإغراءات المقدمة التي يحصلون عليها مع مرور الوقت فإن الأفراد يرغبون في وضع المراهنات الجانبية لتقرير و معرفة التوازن بين الجهد المبذولة و التكاليف و المكافآت التي يحصلون عليها، إذ تزداد مراهنتهم و استثماراتهم في المنظمة بزيادة مدة الخدمة مما يؤدي إلى زيادة تكلفة تركه للمنظمة و انتقاله إلى منظمة أخرى و يعرف أصحاب هذه الاتجاه الالتزام التنظيمي بأنه اقتران فعال بين الفرد و المنظمة حيث أن الموظفين الموالين لهاهم الذين يرغبون في إعطاء أنفسهم بعض الشئ مقابل أن يقدموا للمنظمة بشكل ممتاز . (اللوзи سليمان: 1999, ص122)

نستنتج بأن هذا الاتجاه يفسر الالتزام التنظيمي على أساس تبادلي حسابي للمنافع فكلما كانت المنافع التي سيحصل عليها الفرد موازية لمجهوداته و إستثماراته كلما زاد دالك من إلتزامه التنظيمي.

ج-المدخل الاجتماعي و السلوكي :

حيث يرى (Kanter 1972) أن الالتزام التنظيمي يمثل رغبة الفرد كدور اجتماعي في بدل طاقته و لوانه للمنظمة كنظام اجتماعي، و كذلك عبر (Salanick 1977) عن الالتزام من ناحية سلوكية بأن عرف الالتزام التنظيمي بأنه الحالة التي يصبح من خلالها الفرد مقيدا بأعماله و التي من خلالها يتم تدعيم أنشطة المنظمة و ارتباط الفرد بها.

و يعني كذلك بالعملية التي من خلالها يؤدي السلوك الماضي للفرد إلى ارتباطه بالمنظمة من خلال الاستثمارات المادية و الغير المادية التي يستثمرها في المنظمة فالالتزام هنا ينبع من المكافآت التي يرى الموظف انه يحققها نتيجة استمراره في المنظمة أو التكاليف التي قد يتکبدها نتيجة تركه لها. (رشيد مازن: 2003, ص 12-14)

و يرى هذا المدخل بأن الالتزام التنظيمي هو نتاج العملية التي يقوم بها الموظفون بمقارنتهم لمكافآتهم التي تعود عليهم من خلال عملهم في المنظمة و التكاليف التي تلحق بهم إدا ما تركوها.

د- موقف الإسلام من الالتزام:

حث الإسلام على الألفة و المودة و التعاون بين الناس كما دعا إلى الوحدة و نهي عن الاختلاف، قال تعالى < لا تكون كالذين تفرقوا و اختلفوا من بعد ما جاءهم البينات و أولئك لهم عذاب عظيم>. (سورة آل عمران: الآية 105)

و في هذا تأكيد على الالتزام و ليس مجرد إقرار فقط و هذا ينطبق على الانتماء إلى المنظمات حيث أمر الإسلام بالإخلاص و الالتزام و الأمانة في العمل و طاعة ولبي الأمر في غير معصية الله سبحانه و تعالى. (الشادي محمد: 2005, ص 22)

أما الالتزام التنظيمي حسب النظرية الإسلامية فيعكس أصلاً عن الولاء و الانتماء للمبادئ المنبقة عن العقيدة الإسلامية، تلك المبادئ التي تحدد سلوك العاملين في مواقفهم التنظيمية و الاجتماعية بما يرضي الله تعالى فيطلبون ثوابه و يجتنبون عقابه فمعيار المسؤولية و معاير الانتماء عندهم هو معيار ذاتي داخلي يدفعهم الإتباع السلوك الإيجابي في عملهم و المحافظة عليه لتحقيق غاياته و هم يؤدون عملهم بأمانة و إخلاص و لا يسعون لاستغلال وظائفهم لغايات خاصة و يحافظون على أوقات عملهم فلا يتأخرون عنه و لا يهدرون وقتهم دون جدوى، ولاؤهم و انتمائهم لتنظيماتهم مستمد بالدرجة الأول من ولائهم لعقيدتهم و هذا الولاء و الالتزام الذي يحقق للتنظيم السمعة والطيبة و المكافآت العليا. (العوفي محمد: 2005, ص 381)

بعد التطرق لمختلف المداخل التي تناولت دراسة الالتزام التنظيمي و المفسرة له على اختلاف توجهاتها، و بالنظر إلى طبيعة موضوع دراستنا فقد تبنيت المدخل التبادلي كمدخل نظري لموضوع بحثي هذا.

8. أبعاد الالتزام التنظيمي :

اتجهت العديد من الدراسات إلى تشخيص عدد من الأبعاد للاستدلال بها عن مستوى الإلتزام التنظيمي و تحديد طبيعة تأثيره في المتغيرات التنظيمية والسلوكية ويعتبر بوتر رائدا من الرواد في هذا الجانب من خلال إسهامه في تحديد بعدين هما التطابق بين أهداف وقيم الفرد والمنظمة والارتباط العاطفي بالمنظمة. (خضير وآخرون: 1996، ص 78)

وقد كانت أعراف الالتزام وقيمه هي الأبعاد التي حددتها نموذج الالتزام مدى الحياة، وتم تسمية كل من الولاء للمنظمة والمسؤولية التي يشعر بها الفرد اتجاه منظمته والرغبة في الاستمرار في العمل بها بالإضافة إلى الإيمان بها، أبعاداً يمكن من خلالها التعبير عن الالتزام التنظيمي .

هذا وسيتم استعراض الأبعاد التي حددتها نموذج الالتزام مدى الحياة وهي كل من الولاء المسؤولية الرغبة في العمل والإيمان بالمنطقة أبعاداً يمكن من خلالها التعبير عن الالتزام التنظيمي في هذا البحث ولمعرفة المزيد عن تلك الأبعاد هذا الشرح التالي لها:

أ- الولاء التنظيمي:

لقد تعددت التعريفات لمفهوم الولاء التنظيمي إلا أنها تدور حول نفس المعنى ومن هذه التعريفات:

يرى بوتر وزملاءه أن الولاء التنظيمي هو قوة تطابق الفرد مع منظمته وارتباطه بها، و يعرفه بوكانن على أنه عدم رغبة العالمين في ترك المنظمة التي يعملون فيها لحصولهم على المكاسب المختلفة من حواجز ومكانة اجتماعية وحرية مهنية .

كما ويعرفه أورلي على انه الارتباط النفسي الذي يربط الفرد بالمنظمة مما يدفعه للاندماج في العمل والى تبني قيم المنظمة. (جود: 2000,ص 253)

أما العتبي و السواط فقد عرفا الولاء التنظيمي بأنه الارتباط النفسي الذي يربط الفرد بالمنظمة، والذي يتجلّى في رغبة الفرد بالبقاء بالمنظمة وتبني قيمها وبذل جهد كبير لتحقيق أهدافها. (العتبي و السواط : 1997، ص 18)

ويرى جواد أن من المهم بالنسبة للقائد أن يكون قادراً على خلق الولاء لدى مرؤوسه بدون الولاء فإن مركز القائد سوف يتزعزع، حيث أن الولاء طريق ذو اتجاهين، الأول ينطوي على تقديم العاملين ولائهم لرئيسهم و الثاني ينطوي على تقديم الرئيس ولاءه لمرؤوسه، إن هذه المسؤولية المزدوجة في التعامل تتطلب من القائد الإداري القدرة على تمثيل الإدارة أمام العاملين، وكذلك تمثيل العاملين أمام الإدارة.

(جواد: 2000، ص 276).

ومما سبق نجد أن مفهوم الولاء التنظيمي هو أحد أبعاد الالتزام التنظيمي حيث أن كلاهما يمثل الرغبة الشديدة بالبقاء وتبني قيم وأهداف المنظمة والعمل على تحقيق أهدافها

ب- المسؤولية اتجاه المنظمة :

يزداد الدور الذي تلعبه الوظيفة في مختلف دول العالم، نظراً لزيادة التخصصات في الدول الحديثة وتؤتي الوظيفة على القائمين عليها التزامات، وتحملهم مسؤوليات إدارية (قانونية وأخلاقية) لابد أن يعيها الموظف حتى يستطيع القيام بدوره دون أن يقع تحت طائلة هذه المسؤوليات، والمسؤولية في معناها العام هي المؤاخذة أو التبعية وقد يكون من الصعب تحديد مفهوم المسؤولية الإدارية أو قياسها بسبب تعارض الأراء حول هذا المفهوم إلا إنه يمكن حصر معناها في معنيين رئисيين هما، المسؤولية القانونية و الأخلاقية، أما المسؤولية القانونية فهي شبيهة في معناها للمسألة وتعني محاسبة الموظف المقصّر من قبل رؤسائه الإداريين والسياسيين الذين يمكنهم توقيع العقوبة عليه، أما المسؤولية الأخلاقية فهي شبيهة في معناها للولاء أو الانتماء ويعني مسؤولية الضمير وتعني: المسؤولية التي يشعر بها الموظفون تجاه الفعاليات التي يتصل بها عملها.

فالمسئولة اتجاه المؤسسة تعني إحساس الفرد بالالتزام نحو البقاء في المنظمة وذلك مقابل الدعم الجيد الذي تقدمه المنظمة لمنتسبيها والسماح لهم بالمشاركة والتفاعل الإيجابي ليس فقط في تحديد الإجراءات وكيفية تنفيذ العمل بل المساهمة في وضع الأهداف ورسم السياسات العامة للمنظمة، مما يجعل الفرد يمتنع عن ترك المنظمة لكونه ملتزمًا أخلاقياً في تمكين المنظمة في تحقيق هذه الأهداف وتنفيذ السياسات التي شارك في وضعها وكذلك لالتزامه بأخلاق المهنة التي تتحتم البقاء في المنظمة.

(عبد الرزاق : 394-350 ص 1998)

ج- الرغبة بالاستمرار بالعمل في المنظمة :

يتمثل بعد الالتزام بالاستمرار بالعمل في المنظمة وبعد الالتزام التنظيمي المستمر، وأن درجة التزام الفرد في هذه الحالة تقاس بالقيمة الاستثمارية و التي من الممكن أن يحققها الفرد لو استمر في المنظمة مقابل ما سيفقده لو قرر الالتحاق بجهات أخرى، حيث أن تقييم الفرد لأهمية البقاء مع المنظمة يتأثر بمجموعة من العوامل و منها التقدم في السن و طول مدة الخدمة و التي تعتبر من المؤشرات الرئيسية لوجود رغبة لدى الفرد في الاستمرار في عمله، حيث أن الفرد استثمر جزءاً لا يأس به من حياته في المنظمة و أي تفريط أو تساهل من قلبه يعتبر بمثابة خسارة له خاصة إذا كانت أوجه الاستثمار هذه غير قابلة للنقل إلى عمل آخر، و بما أن الفرد يعطي قيمة للعلاقات الشخصية مع زملاء العمل و التي بنيت عبر السنين. و نظام التقاعد قد يختلف من منظمة لأخرى والمهارات النادرة قد ترتبط بمنظمة دون الأخرى، فالأفراد الذين تقدمت بهم السن قد يفضلون البقاء بالمنظمة نظراً لتضاؤل فرص العمل بالنسبة لهم في أماكن أخرى. (يوسف درويش: 1999، ص 382)

يعنى أن هناك عدة عوامل يأخذها الفرد العمال في الحساب عند قيامه بعملية التقييم بما فيها سنوات عمله و الصدقات التي كونها بمر الزمن و السنوات التي أمضتها في المنظمة، و فرصة العمل التي قد تتاح له أو عدم توفرها ، كلها عوامل تعزز إلتزامه التنظيمي للمؤسسة.

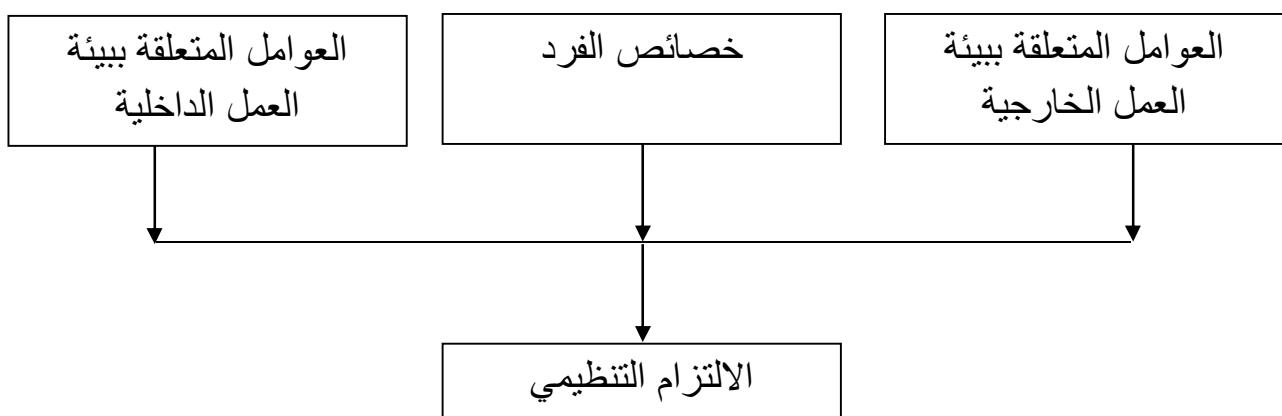
د- الإيمان بالمنظمة :

ويعني مدى إيمان الأفراد بالمنظمة التي يعملون بها ومدى افتخارهم ببعضويتها، ويكون هذا بعد لدى الفرد بمدى معرفته للخصائص المميزة لعمله و درجة استقلالية وأهمية وكيان وتنوع المهارات المطلوبة، وقرب المشرفين وتوجيههم له، كما يتأثر بدرجة إحساس الفرد بأن البيئة التنظيمية التي يعمل بها تسمح له بالمشاركة الفعالة في مجريات إتخاذ القرارات سواء فيما يتعلق منها بالعمل أو ما يخصه هو، وكل هذا يجعله يفتخر بإنتماهه لمنظمته وعرض نشاطاتها بشكل ايجابي عند حديثه للأخرين عنها وتبني مشاكلها كما لو كانت مشكلته الخاصة والشعور بوجود جو أخوي يربطه بعمله. (الخشالي: 2003, ص217)

نفهم مما سبق بأن إيمان الموظف بأهداف المنظمة و مسعاه يزيد من افتخاره بكونه جزء منها و يقوي إنتماهه لها و يجعله مساندا و مدافعا عنها أمام الآخرين، وبالتالي يرتفع أدائه و تزداد مهاراته و التزامه.

9. العوامل المؤثرة في الالتزام التنظيمي :

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على الالتزام التنظيمي بعضها عوامل تتعلق بالبيئة الخارجية للمنظمة وبعضها الآخر يتعلق بالبيئة الداخلية للمنظمة مثل : خصائص الفرد والوظيفة وتجاربه وإدراكه لظروف بيئه العمل والعوامل التنظيمية الأخرى كما هو موضح في الشكل التالي :



العوامل التي تؤثر على الالتزام التنظيمي (شكل رقم 01)

المصدر : (من اعداد الطالبة)

أولاً: العوامل المتعلقة ببيئة العمل الداخلية :

تناولت العديد من الأبحاث دراسة العلاقة بين العوامل المتعلقة ببيئة العمل و الرضا الوظيفي و ذلك قبل ظهور نظرية الالتزام التنظيمي و تطورها، ثم تناولت بعد ذلك العديد من الدراسات بحث علاقة هذه العوامل بالالتزام التنظيمي كالأجور و الإشراف و القيادة و جماعة العمل.

أ- خصائص الوظيفة: تؤثر خصائص الوظيفة من حيث مجالها و درجة التوتر بها على مستوى الالتزام التنظيمي فتنوع مجال الوظيفة و الاستقلالية و التحدى و التغذية المرتدة و الشعور بالأهمية و المسؤولية، كل هذا يرتبط إيجابيا بالإلتزام التنظيمي أما عندما تتسم الوظيفة بدرجة كبيرة من التوتر و الذي يتخذ شكل صراع الدور أو عدم وضوح الدور فإن ذلك يؤثر عكسيا على الالتزام التنظيمي.

ب-الأجور: تبين من الأبحاث أنه كلما كان نظام الأجور يتسم بالعدالة و التنساب مع أعباء العمل و القبول من جانب الأفراد فإن ذلك يزيد من شعور الأفراد بالمسؤولية و بالتالي يؤثر على الالتزام التنظيمي.

ج-جماعة العمل: تؤثر جماعة العمل على مستوى الالتزام التنظيمي فكلما كانت اتجاهات جماعة العمل ايجابية ناحية المنظمة و كان هناك درجة من التماسك بين أفرادها زاد التفاعل الاجتماعي و الشعور بالمسؤولية و زاد بالتالي الالتزام التنظيمي.

د-الإشراف و القيادة: تؤثر نوعية الإشراف و القيادة على مستوى الالتزام التنظيمي فالإشراف الديمقراطي و المشاركة في إتخاذ القرارات تحققان درجة مرتفعة من الالتزام التنظيمي كما أن لكل من النموذجين من القيادة أي القائد الذي يهتم بهيكلة المهمة و القائد ذو الاتجاهات الإنسانية تأثيراً إيجابياً على مستوى الالتزام التنظيمي.

هـ-العوامل الخاصة بالهيكل التنظيمي: تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الهيكل التنظيمي و الالتزام التنظيمي فقد وجد أن الامرکزية في اتخاذ القرارات و توفر درجة الاعتمادية في أداء الأعمال بين الإدارات الوظيفة و تنظيم إجراءات العمل لها تأثير إيجابي على الالتزام التنظيمي.

كما يرى بعض الباحثين أن حجم المنظمة يؤثر عكسياً على الالتزام حيث أن المنظمات ربما تتطلب من المدير بذل جهد أكبر في عمل التسويق و الرقابة وتطوير السلوك مما يؤثر سلباً على التزام المديريين تجاه المنظمات التي يعملون بها، بينما يرى البعض الآخر أن حجم المنظمة يؤثر إيجابياً على الالتزام حيث أنه كلما زاد حجم المنظمة كانت هناك جماعات أكبر من المرؤوسين و فرص أكبر للتدخل بين الأشخاص و زيادة الفرص المتاحة للترقي أمام الأفراد الأمر الذي يؤدي إلى زيادة درجة التزامهم بينما نجد دراسة قام بها ستيفنز Stevens والتي ركز فيها على أربعة متغيرات هيكلية وهي : حجم المنظمة، وجود الرقابة، نطاق الرقابة، مركزية السلطة، وقد خلصت إلى أن أي من هذه المتغيرات لا يرتبط بالالتزام

بشكل قوي. (خطاب عايدة: 2001، ص 148)

ثانياً/العوامل المتعلقة بالبيئة الخارجية:

تتمثل العوامل المتعلقة بالبيئة الخارجية في ظروف سوق العمل و فرص الاختيار، و تأثيرها على اتجاهات الأفراد و بالتالي تؤثر على درجة الالتزام التنظيمي خاصة في الأيام و الشهور الأولى لبدء العمل و قد سمي هذا بالأسباب في عملية الالتزام التنظيمي.

و كلما كانت الظروف الإقتصادية جيدة و تعددت فرص العمل المتاحة وكان قرار الاختيار بين البديل الممتلكة و بأقل ضغوط خارجية، ويمثل العمل أفضل فرصة اختيار بالنسبة للفرد كلما أدى ذلك إلى إرتفاع مستوى الالتزام التنظيمي في بدء العمل، ومن جهة أخرى تؤثر أحوال الكساد و ارتفاع مستوى البطالة و انخفاض الفرص الوظيفية المتاحة على مستوى الالتزام التنظيمي بالارتفاع خاصة في بدء العمل.

و تؤثر دقة و كمية المعلومات المتاحة عن الوظيفة و مدى ادراك الفرد لسهولة التنقل لوظائف أخرى سواء داخل المنظمة أو خارجها على مستوى الالتزام خاصة في الشهور الأولى لبدء العمل بالنسبة للعاملين الجدد.

ثالثاً/خصائص الفرد:

تناولت العديد من الدراسات خصائص الفرد من حيث السن و طول مدة الخدمة و مستوى التعليم و الجنس و دوافع و قيم الأفراد و علاقتها بالالتزام التنظيمي.

أ-السن و طول مدة الخدمة: بخصوص السن فيلاحظ أن هناك علاقة بين عمر الفرد و درجة حبه للمنظمة و التزامه التنظيمي بها، لأنه كلما زاد سن الفرد كلما زاد تعلقه بالبقاء في المنظمة نظراً لصعوبة قبوله أن يعرض نفسه لمخاطر ترك العمل الحالي و البحث عن عمل بمنظمة أخرى، مما يعني قدراً كبيراً من الالتزام التنظيمي بالنسبة للفرد و على عكس من ذالك، إذا كان سن الفرد صغيراً حيث تكون أمامه فرص متاحة يمكن الخوض فيها و تحمل مخاطر ترك العمل الحالي مما يعني إنفاذ في درجة التزامه التنظيمي، أما بالنسبة لمدة خدمة الفرد بالمنظمة

فيلاحظ أنه كلما زادت مدة خدمته بالمنظمة زاد تعلقه بها و زاد انتمائه و اهتمامه بها أكثر و بالتالي زيادة الالتزام التنظيمي للفرد. (خطاب عايدة سيد: 2001، ص 149)

بـ-الجنس و الحالـة الـاجـتمـاعـيـة: تبيـن بـعـض الـأـبـاحـات أـن النـسـاء أـكـثـر إـلـتـزـامـاـ بالـأـنـظـمـةـ عنـ الرـجـالـ بيـنـماـ تـبـيـنـ أـبـاحـاتـ أـخـرىـ أـنـ لـيـسـ هـنـاكـ عـلـاقـةـ بيـنـ جـنـسـ وـالـإـلـتـزـامـ التـنظـيمـيـ وـ قدـ تـكـوـنـ النـتـيـجـةـ الـأـولـىـ أـكـثـرـ إـنـطـبـاقـاـ عـلـىـ منـظـمـاتـ الـقـطـاعـ الـعـامـ وـ خـاصـةـ الـمـنـظـمـاتـ الـتـقـلـيدـيـةـ الـتـيـ تـعـمـلـ بـهـاـ النـسـاءـ.

كـماـ أـظـهـرـتـ بـعـضـ الـدـرـاسـاتـ أـنـ هـنـاكـ عـلـاقـةـ بيـنـ الـجـنـسـ وـ الـإـلـتـزـامـ التـنظـيمـيـ فـقدـ أـظـهـرـتـ درـاسـةـ العـتـبـيـ وـ السـوـاطـ 1997ـ وـجـودـ عـلـاقـةـ مـعـنـوـيـةـ ذاتـ دـلـالـةـ إـحـصـائـيـةـ بيـنـ الـحـالـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ وـالـإـلـتـزـامـ الـأـدـبـيـ،ـ أـمـاـ الـإـلـتـزـامـ الـإـسـتـمـارـيـ وـ عـلـاقـتـهـ بـالـحـالـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ فـقدـ أـظـهـرـتـ أـنـ الـمـوـظـفـ غـيرـ المـتـزـوجـ يـتـصـفـ بـدـرـجـةـ أـعـلـىـ مـنـ الـإـلـتـزـامـ التـنظـيمـيـ مـنـ الـمـوـظـفـ الـمـتـزـوجـ.ـ كـماـ أـظـهـرـتـ درـاسـةـ الـمـيـرـ 1996ـ أـنـ هـنـاكـ عـلـاقـةـ إـيجـابـيـةـ بيـنـ الـحـالـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ وـالـإـلـتـزـامـ التـنظـيمـيـ،ـ كـماـ أـظـهـرـتـ درـاسـةـ زـاـيدـ 1995ـ أـنـ مـتوـسـطـ الـإـلـتـزـامـ الـأـدـبـيـ لـلـعـامـلـاتـ أـعـلـىـ مـنـ مـتوـسـطـ الـعـامـلـينـ وـأـنـ مـتوـسـطـ الـإـلـتـزـامـ الـإـسـتـمـارـيـ لـلـعـامـلـاتـ أـعـلـىـ مـنـ مـتوـسـطـ الـعـامـلـينـ أـمـاـ بـالـنـسـبةـ لـلـإـلـتـزـامـ الـعـاطـفـيـ فـقدـ يـسـاويـ تـأـثـيرـهـ عـلـىـ الـعـامـلـاتـ وـالـعـامـلـينـ وـ وـجـدـتـ النـتـائـجـ أـيـضـاـ أـنـ الـإـلـتـزـامـ الـإـسـتـمـارـيـ أـعـلـىـ مـنـ الـإـلـتـزـامـ الـعـاطـفـيـ وـالـسـبـبـ يـعـودـ إـلـىـ أـنـ فـرـصـ الـمـرـأـةـ لـلـحـصـولـ عـلـىـ عـلـمـ فـيـ مـنـظـمـاتـ أـخـرىـ أـقـلـ مـنـ الرـجـالـ،ـ وـبـالتـالـيـ فـهـيـ تـحـاـولـ أـنـ تـقـومـ بـعـملـ جـيدـ فـيـ مـنـظـمـتهاـ.

جـ- قـيمـ الـأـفـرـادـ : كـلـماـ كـانـ الـأـفـرـادـ يـنـظـرونـ إـلـىـ الـمـنـظـمـةـ عـلـىـ أـنـهـ الـمـكـانـ الـذـيـ يـعـتـمـدـونـ عـلـيـهـ فـيـ إـشـبـاعـ حـاجـاتـهـمـ،ـ وـهـنـاكـ درـجـةـ مـنـ التـطـابـقـ بـيـنـ تـوـقـعـاتـ الـأـفـرـادـ وـمـاـ تـقـدـمـهـ الـمـنـظـمـةـ زـادـ الـإـلـتـزـامـ التـنظـيمـيـ فـتـطـبـيقـاتـ نـظـامـ الـإـدـارـةـ الـأـبـوـيـةـ وـالـأـمـانـ الـوـظـيفـيـ بـالـبـيـانـ وـمـاـ يـرـتـبـطـ بـهـاـ مـنـ إـشـبـاعـ حـاجـاتـ الـأـفـرـادـ يـعـتـبرـ مـنـ الـعـوـامـلـ الـهـامـةـ فـيـ تـحـقـيقـ الـإـلـتـزـامـ التـنظـيمـيـ بـالـمـنـظـمـاتـ وـمـنـ الـمـعـرـوفـ عـنـهـمـ تـقـديـسـهـمـ لـلـعـملـ وـإـخـلاـصـهـمـ فـيـ أـدـائـهـمـ وـهـوـ نـابـعـ مـنـ ثـقـافـتـهـمـ وـقـيمـهـمـ الـخـاصـةـ وـالـمـمـيـزةـ دـاـخـلـ التـنظـيمـاتـ.

ويتأثر الالتزام التنظيمي أيضاً بدافع الإنجاز والدافع العلني فالأفراد الذين لديهم دافع الانجاز مرتفع ويدركون أن أعمالهم تساعدهم على إشباع هذا الدافع فإن درجة الالتزام التنظيمي لديهما تكون مرتفعة، كما أن إشباع الحاجات الاجتماعية يؤثر أيضاً على الالتزام التنظيمي إذ كلما زاد التفاعل الاجتماعي بين الأفراد زاد الإرتباط النفسي بالمنظمة، وتؤثر قيم الأفراد أيضاً على الالتزام التنظيمي فالأفراد الذين لديهم اعتقاد قوي بالنسبة لقيمة العمل يرون أنه الجانب ذو الأهمية الرئيسية في حياتهم يكون مستوى الالتزام لديهم مرتفع. (الخيلي، خميس مغير: 1998، ص 109)

إن الضغوط الاجتماعية والتأثيرات الشخصية التي تمارسها الجماعات الضاغطة، مؤثرة بدرجة كبيرة في قيم الإداري، إضافة إلى الضغوط القبلية والعشائرية، ورد الجميل، وإعتبار الوساطة والمحسوبية ضرباً من النخوة والإعتزاز بالنسبة، فالعادات والتقاليد الاجتماعية الموروثة التي تمارس في المجتمع، وبخاصة في الدول النامية تمتد إلى الأجهزة الحكومية وتتأثر بها إدارتها، الأمر الذي يدفع بالمسؤول إلى اتخاذ قرارات غير سليمة تتعارض مع المصلحة العامة للمنظمة.

نفهم من هذا أن هناك عوامل خارجية ظاغطة ومتحكمة في سلوكيات الأفراد وتوجهاتهم داخل العمل، ذلك أن الأفكار والتصورات والأفعال والسلوكيات والعادات والتقاليد التي يتشاربها الأفراد من مجتمعاتهم لا يمكن التخلص منها وتركها خارج المؤسسة فهي متعددة في كياناتهم ولا يمكن تغييرها بسهولة وهي تؤثر بذلك في أعمالهم، وارتباطهم بالمؤسسة، كتأثير العلاقات الشخصية والإجتماعية وعلاقات القرابة في القرارات التي يتخذها الأفراد والتي تؤثر بدورها في أداءهم لأعمالهم والالتزامهم تجاه المؤسسة.

وقد أشار كل من اللوزي و زويليف 1993 إلى أن سلوك الأفراد داخل المنظمات يتتأثر بدرجة كبيرة بالظروف الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية للمؤسسة وبالعادات و التقاليد و القيم التي تسود خارجها و تعمل كضغوط اجتماعية في التأثير على مجريات اتخاذ القرارات، مما يؤدي إلى عواقب وخيمة تتمثل في سيطرة الصراعات الطبقية و المواريث الاجتماعية القديمة، و الابتعاد عن القرارات السليمة و ازدواجية المعاملة.

وهذا ما أكده الدكتور أحمد العلاوي في دراسة له بعنوان "العمال الصناعيون في الجزائر" حيث يرى أن وجود عادات مكتسبة اجتماعيا متقدمة في أعماق الوجدان الاجتماعي تعمل على توجيه خيارات الأفراد في أذواقهم و معاملاتهم و بصفة عامة تعمل على تشكيل تمثيلاتهم ولكن حسب دهنية و خصوصية المسارات الخاصة بكل فرد، ومن هنا فإن لكل عامل خصوصية بيوجرافية، ذاكرة و شخصية يستعين بها أو تكون دليلاً أثناء تواجده داخل المؤسسة الصناعية أو خارجها و بالتالي عندما ينتقل الفرد ليعمل في المؤسسة فإنه ينقل معه ممتلكاته السوسيوثقافية "عاداته" و المقصود بهذا أن هناك مجموعة من الموروثات الثقافية القيمية الخاصة و المتمثلة في جملة التصورات و المعتقدات و الأحكام و العادات و التقاليد (القيم الاجتماعية المحلية للعمال) التي يحملها العمال و التي تحدد لهم أفعالهم و اتجاهاتهم فتؤثر بهذا في أعمالهم والتزامهم التنظيمي داخل مؤسساتهم.

ويتميز المجتمع العربي بشكل عام بسيطرة علاقات القرابة بين أفراده، والتي تمثل اللبنة الأساسية للنظام الاجتماعي و السياسي الجديد و القديم في المجتمع العربي و التي تعمل على توحيد الأفراد و تزيد تماسكم و ترابطهم تحت مظلة العائلة الواحدة أو العشيرة التي يكون لها الشعور بالولاء و الانتماء، إن هذه القيم و العادات و التقاليد التي تمثل قواعد غير مكتوبة للسلوك أصبحت تشكل ضغوطاً على المؤسسات العامة وحتى الخاصة مما يولد بدوره صراعات بين القيم الاجتماعية السائدة و قيم المؤسسة وبالتالي يؤثر في أداء الفرد و انضباطه والتزامه وعلى أداء المنظمة بشكل عام. (مدحت أبو النصر: 2005، ص 21-22)

يمكنا القول هنا أن علاقات القرابة أو ما يعرف بالعلاقات الشخصية التي تربط الأفراد وتقوي روابط المجتمع لها تأثير كبير على المؤسسات خاصة فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرارات حيث تحول هذه العلاقات والقربات التي تؤثر على اتخاذ الأفراد العاملين للقرار الأنسب للعمل دون التزام العامل بقوانين و إجراءات العمل المعمول بها داخل المؤسسة، وبالتالي يمكننا القول أن هناك مجموعة لسلوكاتهم داخل المؤسسة والتي لا يمكنهم فصلها أو التخلص منها قبل الدخول إلى المؤسسة مكان العمل.

وستتناول في الفصل الثالث موضوع القيم الإجتماعية المحلية وتأثيرها على ما يحصل داخل المنظمة بتفصيل أكبر في محاولة للإلمام بمختلف جوانبها.

خلاصة :

لقد كانت جملة العناصر التي وردت في هذا الفصل محاولة بسيطة منا بهدف الوصول إلى رؤية أوضح حول متغير رئيسي في دراستنا هذه رغم الصعوبات التي وجدناها في جمع البيانات والمعلومات حول الالتزام التنظيمي بإعتباره موضوع جديد وقد جلب انتباه المديرين وأصحاب الأعمال في الأونة الأخيرة، حيث يعتبر ورقة رابحة في أيدي كل شركة تسعى لتحقيق الإستقرار والنجاح وهذا طبعاً إذا استطاعت هذه الشركة كسب ثقة ولاء وانتماء عمالها وايمانهم بأهدافها كأبعاد رئيسية للالتزام التنظيمي.

الفصل الثالث: القيم الاجتماعية المحلية مصادرها و تأثيراتها.

تمهيد

1. خصائص القيم الاجتماعية المحلية
2. أهمية وظائف القيم الاجتماعية المحلية
3. تصنيف القيم الاجتماعية المحلية
4. مصادر و محددات القيم الاجتماعية المحلية
5. قياس القيم الاجتماعية
6. المنظورات الرئيسية في تفسير القيم الاجتماعية
7. تأثير القيم الاجتماعية المحلية في سلوك الموظفين

خلاصة

تمهيد:

إن استمرارية أي منظمة يعتمد بالدرجة الأولى على ما تكتسبه من موارد مالية و تكنولوجية و بشرية و كذا ما تضعه من استراتيجيات وخطط لتحقيق أهدافها و الوصول إلى غاياتها و لذلك تسعى أي منظمة إلى اختيار و انتقاء أفراد ذوي كفاءات عالية و مهارات متميزة و مبدعة بغية تحقيق التميز هذا من جهة، و من جهة أخرى تضع مجموعة من القواعد و الإجراءات و القوانين التي تضمن من خلالها السير الحسن لشئون عملها، وفي هذا الصدد تتميز كل مؤسسة بثقافة عمل خاصة بها تميزها عن غيرها من المؤسسات و ترتكز هذه الثقافة على منظومة قيم و مبادئ و معايير و معتقدات محددة، كما نجد أن هناك تنوع ثقافي و قيمي داخل الفئات العمالية للمؤسسات و ذلك أن لكل عامل فيها قيمه الاجتماعية المحلية الخاصة به و التي تشربها من مجتمعه المحلي و اكتسبها من خلال تراكم معارفه و تجاربه في الحياة ولعل القيم الاجتماعية كمكون رئيسي لأي ثقافة لها تأثير كبير على سلوكيات الأفراد داخل المنظمة وباعتبار القيم الاجتماعية المحلية احد متغيرات دراستنا ارتأينا وضع مجموعة من العناصر لتغطيته في شكل خطة الفصل الثالث.

١. خصائص القيم الاجتماعية:

للقيم مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المفاهيم الأخرى و يمكن

تلخيص أهمها فيما يلي:

أ- صفة الإنسانية: بمعنى أنها تختص بالبشر دون غيرهم و هذا ما يميزها عن البشر
و غيرهم.

ب- إنها مرتبطة بزمان معين, فالقيم إدراك يرتبط بالماضي و الحاضر و المستقبل و
هي بهذا المعنى تبتعد عن معنى الرغبات أو الميول التي ترتبط بالحاضر فقط.

ج- أنها تمتلك صفة الضدية, فكل قيمة ضدتها مما يجعل لها قطب إيجابي و قطب
سلبي و القطب الإيجابي هو وحده الذي يشكل القيمة في حين يمثل القطب السالب
ما يمكن أن نسميه "ضد القيمة" أو "عكس القيمة".

د- المعيارية: بمعنى أن القيم بمثابة معيار لإصدار الأحكام، تقيس و تقييم و تفسر و
تعلل من خلالها السلوك الإنساني.

هـ- النسبية: من حيث الزمان و المكان فما يعتبر مقبولا في عصر من العصور لا
يعتبر كذلك في عصر آخر و ما يعتبر مناسبا في مكان ما لا يكون كذلك في
مكان آخر.

وـ- تتسم القيم بالهرمية: إذ أنها ترتتب عند كل شيء ترتيبا متدرجا في الأهمية و
بحسب الأهمية و التفضيل لكل فرد ، وعلى هذا يمكن القول أن لدى كل فرد نظاما
للقيم يمثل جزء من تكوينه النفسي الموجه لسلوكه.

زـ- تتتصف القيم بالقابلية للتغير: بالرغم من أن القيم تتصرف بالثبات النسبي إلا أنها
قابلة للتغيير بتغير الظروف الاجتماعية إلا أنها إنعكاس لطبيعة العلاقات
الاجتماعية و تنتاج لها. (صالح محمد أبو جادو: 1998، ص 208)

حـ- تتتصف بالдинامية : فالقيم تتغير بتغير محور الاهتمام لدى الفرد للتضليلات و
الاهتمامات الإنسانية

طـ- تساعد بعضها البعض: فهي ليست وحدات منفصلة و أنها غالبا ما تتفاعل معا و
تتدخل على نحو يزيدها قوة .

ي- إمكانية قياسها و دراستها: من خلال أساليب عامة للقياس تستخدم في قياس الميول و الاتجاهات (الملاحظة الميدانية والموقفية, الإستبانات المقنة). (منى

كتشيك:2003, ص66)

و يمكننا أن نجمل أهم خصائص القيم في أنها ظاهرة اجتماعية بمثابة أساليب و قوالب و أوضاع للتفكير و العمل الإنساني كما أنها من الموجهات الأساسية للسلوك الاجتماعي و هي مسألة شخصية نسبية متغلغلة في الإنسان تتبع منه و من رغباته لا من خارجه و الإنسان هو الذي يضفي على الشيء قيمته و هو الذي يحمل القيمة و يخلفها على الأشياء لأن الأشياء حيادية Neutral أي أنها ليست في ذاتها مفيدة أو جميلة أو قبيحة , إنما هذه الأحكام تكون من واقع التزامنا بها أو رغبتنا فيها و تقسيمنا لها , و هذا الاهتمام لا ينبع من الأشياء بل من الأشخاص متوجه نحو الأشياء , فالقيمة إذا هي لفظ نطلقه ليدل على عملية تقويمية يقوم بها الإنسان للأشياء وتنتهي هذه العملية بإصدار حكم على شيء أو موقف ما. (محمد أحمد سليمان,

سوسن عبد الفتاح:2011, ص40-41)

2. أهمية و وظائف القيم الاجتماعية المحلية:

يعتبر موضوع القيم من المواضيع الهامة في علم الاجتماع، ذلك أن القيم من خصائص النوع البشري و لها علاقة وطيدة بحياة الإنسان و الجماعات و الناس يتمسكون بالقيم لأنها تعطي لوجودهم الإنساني معانٍه التي تميزه عن وجود الكائنات الأخرى فالإنسان مهما كان مستواه لا يستطيع أن يعيش بدون قيم و أن يترك البحث عن ما هو أسمى في نظره من القيم الحاصلة له لأن القيمة في النهاية هي

كل شيء بالنسبة له . (ربيع ميمون: 1980، ص 327)

لقد أدركت كل المجتمعات بلا استثناء الخصائص الإنسانية التي تميزها عن سائر الكائنات الحية ، إلا أنها مع ذلك تعيش فروقاً هامة و جوهريّة فيما بينها تتعلق أساساً بالقيم التي تتبعها ، و يشكل مجموع القيم في المجتمع ما منظومة قيمية بغض النظر عن ما بينها من تكامل تناقض ، هذه المنظومة القيمية تكون جزءاً هاماً من الإطار المرجعي للسلوك الإنساني و بذلك تؤثر في اختيار الأهداف و تحديد و الوسائل و الأساليب المؤدية إليها ، و هي من جهة أخرى تمثل نسقاً من المقاييس التي من خلالها يتم الحكم على الأشياء و على سلوك الأفراد و الجماعات

و تحديد الجزاءات المناسبة على ذلك السلوك . (مراد زعيمي: 2004، ص 185)

كما يمكن من خلال دراسة القيم في مجتمع من المجتمعات تحديد الإيديولوجيات أو الفلسفة العامة لهذا و المجتمع، فالقيم ما هي إلا انعكاس للأسلوب الذي يفكر الأشخاص به في ثقافة معينة، و في فترة زمنية معينة. (كمال التابعي: 1985، ص 35)

كما تمثل القيم محدداً هاماً من محددات السلوك و أنها لب الثقافة الإنسانية ، كما أن مفهوم المرغوب فيه هو حجر الزاوية في تحديد مدلول القيم و هذا الأمر له وجاهته و ذلك لأن القيم هي التي تحدد لنا ما هو مرغوب فيه و مرغوب عنه ، و

أنها و مستويات قيمة حكم من خلالها على كل ما حولنا من مكونات الثقافة و توجه تفضيلاتنا الاجتماعية . (زكريا عبد العزيز: 2002، ص26).

كما يمكن أن تعد القيم من العوامل المهمة في عملية التوافق و ذلك على جميع المستويات كالأسرة ، المؤسسة ، لأن القيم تعتبر محددا و مقياسا يقيس به الشخص الأشياء و الأفكار من حيث فاعليتها في تحقيق أهدافه و مصالحه و يتم بواسطة القيم المقارنة و الموازنة بين المواقف و التصرفات . (مصطفى الباهي: 1995-1996، ص17-18)

و يجد الأفراد أنفسهم أمام منظومة من المعايير تتعلق بنوع و تعتمد على سلم من القيم قد يختلف عن التقديرات الشخصية للأفراد، الذين يخضعون لها لما لها من سلطة مستمدية من الدين أو المذهبية السائدة في المجتمع، و هذا ما يفسر لنا امتنال الأفراد لقواعد الضبط الاجتماعي من جهة و التزامهم بأهداف المجتمع من جهة ثانية، و كيف تدعم هذه القيم طرق و أساليب الاحتفاظ بالمجتمع بحيث يشكل وحدة متربطة متكاملة و متميزة.

و يعمل المجتمع على انتقاء القيم و غرسها في الأفراد من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية، فالمجتمعات التي تملك درجة عالية من الاستقرار و كفاءة عالية في ممارسة التنشئة الاجتماعية هي التي تستطيع أن توفر منظومة قيمة تمثل إلى الاحتفاظ بخصائصها

الأساسية على الرغم مما يعترض المجتمع من تغيرات، أما غيرها من المجتمعات الأقل استقرارا فإنها لا توفر ذلك لأفرادها . (مراد زعيبي: 2004، ص185)

هذا و تعتبر القيم بمثابة الميثاق الأخلاقي، لأي مؤسسة من المؤسسات إذ على أساسها تبني القرارات و ترسم الخطط، و توضع السياسات، و تتخذ الإجراءات، و تبني النظم و تحدد الأسس و المعايير، و تقام العلاقات، و تقدم الخدمات...، و

المؤسسة التي تعمل بدون قيم كالجسد بلا روح و لا ضمير، و كلما كانت القيم مشتركة بين كل أطراف المؤسسة كلما كان ذلك مدعما للانسجام و التوافق، فكلما كانت قيم الفرد منسجمة مع قيم التنظيم في العمل كلما كان ذلك مؤشرا للتكييف. (معهد علم النفس و التربية: 1992، ص 200)

و ورد في كتاب القيم السياسية في الإسلام لعبد الكافي أنه تواجهنا عند دراسة مفهوم القيم من الصعوبات أهمها أن الاهتمام بهذا المفهوم إذا ما قورن بدراسة مفاهيم أخرى مثل الاتجاهات و المعتقدات و الآراء و السلوكيات ، و مع ذلك فإن الفلسفه القدامى و المحدثين عرروا مفهوم القيمة منذ عهد بعيد و لكنهم عبروا عنه بأسماء **الخير و الخير الأسمى و الكمال** و لذلك فإذا تمعنا في فلسفة أفلاطون، في جوهرها و مضمونها نجد أنها فلسفة قيم و كذلك أراء الفلسفه كلهم إذا ما نفذنا إلى أعماقها وجدناها فلسفة قيمية في صيغة مستتره.

و رغم أهمية تناول الفلسفه لمفهوم القيم إلا أن أهمية دراسة القيم لا تقف داخل نطاق الفكر الفلسفى وحده بل تتعداه، فالقيم من المفاهيم الجوهرية في جميع ميادين الحياة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية و هي تمس العلاقات الإنسانية بكافة صورها ذلك لأن القيم ضرورة اجتماعية و لأنها معايير و أهداف لا بد أن نجدها في كل المجتمعات المنظمة سواء كان متاخرا أم متقدماً فهي تتغلغل في الأفراد في شكل اتجاهات ودوافع و تطلعات و تظهر في السلوك الظاهري الشعوري و اللاشعوري و في المواقف التي تتطلب ارتباط هؤلاء الأفراد بعضهم البعض فالقيم تعبر عن نفسها في قوانين و لوائح و برامج التنظيم الاجتماعي و النظم الاجتماعية و عموما تتبع أهمية دراسة القيم من جوهر القيم كنظرة تقويمية دائمة إلى الواقع و المحيط الاجتماعي العام الذي فيه يعيش الإنسان و تمارس الذات فاعليتها من خلله ، فالقيمة دائما و أبداً بحث متواصل عن المثل في الواقع و محاولة تشكيل أو إعادة تشكيل هذا و الواقع وفقاً للمثل التي نعبر عنها بالقيم فالقيم تشكل باعثاً على

السلوك الخالق كما أن القيم تزرع على نحو المستقبل الدائم ، فهي دائمًا واعدة إلى غدٍ أفضل من اليوم و الأمس ، كما أن الحضارة لا تقوم إلا على القيم و المثل قبل أي شيء آخر .

إن للقيم أهمية خاصة في حياة الفرد و المجتمع فيها تتشكل الثقافة و عن طرقها يبدو طريق النمو و التقدم ، و من خلالها تتأكد الروابط و العلاقات الاجتماعية فأهميتها ترجع إلى أنها لا تقف عند مستوى الفكر الفلسفي بل تتعداه لأنها تتغلغل في حياة الناس أفراداً و جماعات و ترتبط عندهم بمعنى الحياة ذاتها لأن القيم ترتبط بدوافع السلوك و بالأمال و الأهداف.

و تعود أهمية القيم الاجتماعية إلى أنه بقدر وحدة القيم في المجتمع يكون تماسكه و بقدر التفاوت و التباين في القيم يكون تفكك و المجتمع و ينجم الصراع القيمي في المجتمع عن التباعد و الانفصال بين فئات المجتمع بالنسبة للمواقف الهامة في الحياة ، فالقيم الاجتماعية المجتمعية أهم عوامل وحدة عمل المجتمع و تماسكه و من هنا فهي ضرورة لبناء أي مجتمع . (إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: ص 13-14-15)

و مما سبق ذكره عن الأهمية البالغة التي تتميز بها القيم الاجتماعية فإننا نستطيع القول

بان القيم تعطي معنى للحياة سواء في ذلك حياة الناس كأفراد أو كجماعات، فالإنسان يسعى وراء شيء ما، و يبذل في ذلك من الجهد ما يتاسب مع قيمة ذلك الشيء عنده و لذلك فهي مهمة للفرد لأنها تتحقق له ما يلي:

1. أنها تهيء للأفراد اختيارات معينة تحدد السلوك الصادر عنهم و بمعنى آخر تحدد شكل الاستجابات و بالتالي تلعب دوراً مهما في تشكيل الشخصية الفردية، و تحديد أهدافها في إطار معياري صحيح.
2. أنها تحقق للفرد الإحساس بالأمان فهو يستعين بها على مواجهة ضعف نفسه، و التحديات التي تواجهه في حياته.

3. أنها تعطي للفرد إمكانية أداء ما هو مطلوب منه، و تمنحه القدرة على التكيف والتوافق الإيجابيين، و تحقيق الرضا عن نفسه لتجاويه مع الجماعة في مبادئها، و عقائدها الصحيحة.
4. أنها تدفع الفرد لتحسين إدراكه و معتقداته لتنتضج الرؤيا أمامه ، و بالتالي تساعده على فهم العالم حوله و توسيع إطاره المرجعي في فهم حياته و علاقاته.
5. أنها تعمل على إصلاح الفرد نفسيا و تربويا و توجهه نحو الخير و الإحسان و الواجب.
6. أنها تعمل على ضبط الفرد لشهواته و مطامعه كي لا تتغلب على عقله و وجدها لأنها تربط سلوكه و تصرفاته بمعايير و أحكام يتصرف في ضوئها و على هديها .

(علي خليل مصطفى، أبو العينين :1988،ص35-36).

و هنا لابد من أن ندرك أن هذه الوظائف ليست منفصلة عن بعضها، بل تتدخل و تتكامل، و بالتالي تحقق ذاتية الإنسان و تجعله يحس و يستشعر عظمة و قيمة حياته، إنها في النهاية تحقق إنسانية الإنسان و رضاه عن نفسه برضاء الله تعالى عليه.

أما بالنسبة للجماعة فتكمن وظيفتها فيما يلي:

1. إن أي تنظيم اجتماعي في حاجة ماسة إلى نسق القيم الذي يضمن له أهدافه و مثله العليا التي تقوم عليها حياته و نشاطه و علاقاته، فإذا تضاربت هذه القيم أو لم تنتضج فإنه سرعان ما يحدث الصراع القيمي الاجتماعي.
2. و القيم تضمن للجماعة روحها و تماسكها داخل أهدافها التي وضعتها لنفسها، و هي تساعد المجتمع بأفراده و جماعاته المختلفة على التمسك بمبادئ ثابتة و مستقرة، و تحفظ له هذا التماسک والثبات اللازمين لممارسة حياة اجتماعية سليمة و مستقرة، و تساعد المجتمع على مواجهة التغيرات التي تحدث فيه من خلال الاختيار الصحيح الذي يسهل للناس حياتهم و يحفظ للمجتمع استقراره و تضمن كيانه في إطار واحد. (منى كشك، 2003 ،ص85)

و تتكامل الوظائف الفردية للقيم مع الوظائف الاجتماعية لها، بحيث تعطي في النهاية نمطا معينا من الشخصيات الإنسانية القادرة على التكيف الإيجابي مع

ظروف الحياة، لأداء دورها الحضاري المنشود، كما و تعطي المجتمع شكله المميز و من أجل هذا يحرص المجتمع على تنشئة أفراده متشبعين ومتشربين ثقافته و قيمه، فالمجتمع بإطاره الثقافي هو الذي يزود أفراده بنظرتهم للأشياء و طريقة الحكم عليها، و كيف يضفون عليها قيمة موجبة أو سالبة، و من هنا تختلف من مجتمع لآخر و من أمة لأخرى، و هذا لأن لكل مجتمع من المجتمعات نماذج و أنماط تحدد ما يجب أن يكون عليه أفراده، هذه النماذج تتبلور في صيغ مجردة تشكل ما يسمى بقيم المجتمع التي تنتقل في النهاية لأعضاء المجتمع الجدد عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية التي تهدف إلى خلق الشخصية المثالية للمجتمع و بنفاذ هذه القيم إلى أعضائه كما أسلفنا تكتسب معناها و رسوخها في نفوس الأفراد. (ماجد الزيد: 2006، ص 25)

3. تصنیف القيم الاجتماعية :

أ- من حيث بعد الشدة :

- **قيم ملزمة (أمّة ، ناهية) :** و هي القيم التي تمّس كيان المصلحة العامة و التي تتصل اتصالاً وثيقاً بالمبادئ التي تساعده على تحقيق الأنماط المرغوب فيها و التي تصطلح عليها الجماعة في تنظيم أفرادها من الناحية الاجتماعية و الخلقيّة و العقائدية ، فالقيم الملزمة هي القيم ذات القدسيّة التي تلتزم الثقافة بها و أفرادها و يرعى المجتمع تنفيذها بقوّة و حزم سواء عن طريق العرف و قوّة الرأي العام أو عن طريق القانون مثل القيم التي ترتبط بتنظيم العلاقة بين الجنس أو بمسؤولية الأب نحو أسرته أو بتحديد حقوق الفرد و وقايتها من عدوان الغير.

- **القيم التفضيلية :** هي القيم التي يشجع أفراده على التمسك به و لكنه لا يلزمهم بها إلزاماً يتطلّب العقاب الصارم و من أمثلتها إكرام الضيف، المجاملات، الطموح.

- **القيم المثالبة :** هي القيم التي يشعر الناس باستحالة تحقيقها بصورة كاملة، ومع ذلك فإنّها تؤثّر في توجيه سلوك الأفراد مثل القيم التي تتطلّب من الفرد أن يعمل لدنياه كأنّه يعيش أبداً و لأخرته كأنّه يموت غداً و القيم التي تتطلّب الكمال في أمور الدين و الدنيا . (فاروق عبده فليه و عبد المجيد: 2009، ص 193)

ب- من حيث بعد العمومية :

هذا بعد يخلق نوعين من القيم ، و ذلك من ناحية شيوّعها و انتشارها ، فهناك قيم عامة للمجتمع برمته مثل أهمية الزواج و أهمية الأسرة و رعاية الصغار و تربيتهم و كبار السن، و قيم خاصة تتعلّق بموافقات أو مناسبات اجتماعية معينة أو مناطق محدودة أو بطبقة اجتماعية ما أو جماعات خاصة مثل طبقة النبلاء و القيم الخاصة بالدور الاجتماعي للطبيب و أستاذ الجامعة .

ج - من حيث الوضوح :

و تنقسم وفق هذا البعد إلى قيم صريحة ظاهرة و التي يعبر عنها بالكلام و يصرح عنها ، مثل القيم المتعلقة بالخدمة الاجتماعية و المصلحة العامة و قيم ضمنية و هي التي تستخلص و يستدل عليها من ملاحظة الميل و الاتجاهات و السلوك الاجتماعي بصفة عامة مثل القيم المرتبطة بالسلوك الجنسي .

فالقيم تتجلى في السلوك الخارجي في موقف الحياة أو هي اتجاهات السلوك أو العمل أو هي السلوك الفعلي للأفراد في تفاعلاتهم مع بيئتهم و بناءً على ذلك يمكن ملاحظة السلوك أو رصده من المظهر الخارجي و يعبر عن أحکام القيم الداخلية و التي تنشأ في الوقت نفسه مع السلوك الظاهري ، أما القيم الصريحة المعونة فكثيراً ما تكون زائفة في ظاهرها تقول شيء و في باطنها تخفي العكس (مثل المشاريع الخيرية) .

د - من حيث الدوام:

حسب هذا البعد تصنف القيم إلى عابرة و هي قيم عارضة قصيرة الدوام و سريعة الزوال كالقيم المتعلقة بالموضات و البدع ، أما القيم الدائمة فهي قيم ذات دوام و تبقى لفترة زمنية طويلة كذلك المرتبطة بالعرف و التقاليд المتجسدة في سلوك الناس.(حميد خروف:1999،ص149-150)

ه - حسب تاريخها:

و تقسم إلى قيم تقليدية - أصلية- و توجد لدى الشباب ذوي الشخصيات الموجهة نحو الأخرى و الشخصيات التقليدية ، وقيم منبثقة و عصرية و توجد لدى الشباب ذوي الشخصيات الموجهة نحو الذات . (عبد الله عقله:2009،ص41)

و- من حيث بعد المحتوى

- **القيم النظرية:** و تتعلق باكتشاف الحقيقة مثل السعي الدائم لاكتشاف الحقيقة و التعرف على العالم المحيط بنا و السعي لمعرفة القوانين التي تحكم الأشياء و وضع العلم و الثقافة في المقام الأول و الأفراد الذين يصنعون هذه القيم في مستوى أعلى من غيرها يمتازون بنظرة موضوعية نقدية معرفية تنظيمية و هم عادة ما يكونون من الفلاسفة و العلماء.

- **القيم الاقتصادية :** و يقصد بها اهتمام الفرد و ميله إلى ما هو نافع في سبيل هذا الهدف و يتخذ من العالم المحيط به وسيلة للحصول على الثروة و زيتها عن طريق الإنتاج و التسويق و استهلاك البضائع و استثمار الأموال لذلك نجد أن الأشخاص الذين تتضح عليهم هذه القيم يمتازون بنظرة عملية و هم عادة من رجال المال و الاقتصاد .

- **القيم الجمالية:** و يقصد بها اهتمام الفرد و ميله إلى ما هو جميل من ناحية الشكل و التسيق و تشجيع الفن و الابتكار الفني و الاهتمام بالتدوّق الفني و الجمالي و دراسة الأدب الذي يصور الحب في أسمى صوره.

- **القيم السياسية :** يقصد بها اهتمام الفرد و ميله للحصول على القوة ، فهو شخص يهدف إلى السيطرة و التحكم في الأشياء أو الأشخاص و هي تتعلق أيضا بالنشاط السياسي . (فاروق عبده فليه و عبد المجيد: 2009، ص 191-192)

- **القيم الدينية :** و يقصد بها اهتمام الفرد و ميله إلى معرفة ما وراء العالم الظاهري فهو يرغب في معرفة أصل الإنسان و مصيره و أن هناك قوة تسيطر على العالم الذي يعيش فيه كما يحاول أن يربط نفسه بهذه القوة بصورة ما . و لا يعني هذا التصنيف أن الأفراد يتوزعون تبعا له و لكنه يعني أن هذه القيم توجد جميرا في كل

فرد غير أنها تختلف في ترتيبها من فرد لأخر حسب قوتها و ضعفها لدى الفرد نفسه و لدى مجموعات الأفراد.

القيم الاجتماعية : يقصد بها اهتمام الفرد و ميله إلى غيره من الناس ، فهو يحبهم و يميل إلى مساعدتهم و يجد في ذلك إشباعاً له و هو ينظر إلى غيره على أنهم غaiات و ليسوا وسائل لغايات أخرى و لذلك فإن الذين يمتازون بالقيم الاجتماعية يمتازون أيضاً بالعطاف و الحنان و الإيثار و خدمة الغير و الإحساس بالمسؤولية .

و هناك من يصنف القيم الاجتماعية إلى قيم محلية و مستوردة فال الأولى هي نتيجة تفاعل العناصر الداخلية و التي ظهرت و تطورت محلياً تماشياً مع واقع المجتمع و مشاكله و اهتماماته طموحاته، أما القيم المستوردة فهي تلك التي تظاهر و تتطور في أوساط حضارية أجنبية، شرقية أم غربية بقيمها و انشغالاتها و اهدافها ثم نقلت إلى مجتمعنا رغم اختلاف الحضارتين و المجتمعين و تمثل القيم المستوردة في طرق الادارة و التنظيم و التسيير المستوردة مع التكنولوجيا. (معهد الثقافة و التسيير: 1992، ص 215)

و يمكننا أيضاً تقسيم هذه القيم الاجتماعية إلى:

قيم ايجابية مثل قيم تحمل المسؤولية في العمل و الاخلاق المهنية و الانطباط، احترام الزملاء و التعامل المهني و الابداع و الشرف و الامانة و التعاون و الشجاعة.

قيم سلبية مثل التواكل و الانعزal، عدم احترام الزملاء، عدم تقديس العمل، التمسك بما هو قديم دون تمييز ومحاربة كل ما هو جيد، عدم تقدير الوقت و احترام الموعيد، عدم تقدير المسؤولية و الإسراف في الاستهلاك عدم المشاركة الإيجابية.

4. مصادر القيم الاجتماعية ومحدداتها :

لقد كان مصدر القيم وأصلها موضوع جدل ومزال محل نقاش الفلاسفة والعلماء على حد سواء وهو ما جعلهم ينقسمون إلى أربعة اتجاهات.

الاتجاه الأول: هذا الرأي يرجع القيم في مصدرها إلى قوة خارجية عن الإنسان والمجتمع ، فالقيم تعلو فوق الإنسان و قدراته ، و أن الأشياء لا تقوم بذاتها و لا تخلق نفسها بل الله خالقها و مقومها، فهو الذي يعطي قيمة الأشياء و الأفعال. إن القيم لا بد أن تكون عامة و ثابتة و مطلقة و كافية، بحيث تتطبق على جميع الناس دون استثناء و لا تخضع لإرادتهم و أهوائهم الفردية و الجماعية على السواء ، و هذا لا يمكن أن يتم إلا إذا سلمنا بوجود الله الخالق، و في هذا الصدد يقول ديكارت "فالله الصادق هو الذي يمنح للحقيقة معناها و يجعل البحث عنها مشروعًا" فإننا على الرغم مما نتکبده فيه من متاعب ، لأنه مشروع يقرينا منه، و يغنينا و يثري وجودنا، و لهذا فإننا إذا أنكرنا وجوده تملكتنا اليأس و صار يظهر لنا أن التوهم يسود ميادين الحياة كلها . (الربيع ميمون : 1980, ص 93)

كما أن التسليم بأن الله هو مصدر القيم يعني:

- تميز هذه القيم بالقداسة و المحبة، مما جعل احترام هذه القيم أمراً نابعاً من ذات الإنسان عن طاعة اختيارية لله و نية صادقة لكسب رضاه.
- أن يصبح للالتزام الأخلاقي و المسؤولية معنى.
- أن يتتوفر للقيم سند حقيقي.
- الإبقاء على إرادة الإنسان و حريته في اختيار القيم التي يرتضيها.
- توفر شروط الاستقرار و الثبات في المجتمع.
- بقاء ذلك الحافز المتجدد على العمل و الاستقامة في ذات الوقت.
- توفر الميزان الثابت و العادل للحكم على الأشياء و الأفعال (مراد زعبي : 2004, ص 190)

الاتجاه الثاني: هناك من رد مصادر القيم إلى الأشياء والأفعال في ذاتها، فالقيمة عند أصحاب هذا الرأي تستغني عن التقويم الإنساني لأن لها الوجود بدونه، إنها خاصة في الأشياء تثير رغبتها فيها بفضل طبيعتها. (الربيع ميمون: 1980، ص 119)

فأصل القيم من هذا المنطلق إذن يعود إلى طبيعة الأشياء والأفعال ذاتها و الإنسان يكتشف هذه القيم و يهتدي إليها بعقله نظراً لجاذبيتها و قدرتها على التأثير في رغباته، و هذا يعني أن هذه الفلسفة للقيم تفترض أن القيمة لها وجود مستقل عن أي شيء خارج عنها،

فهي تتمتع بالاستقلال التام الذي يتتصف به الشيء أو الفعل المتصف بها، و من

أنصار هذا الرأي أرسطو، و لوبي ماینار، و المعتزلة . (مراد زعيمي: 2004، ص 188)

الاتجاه الثالث: و هو رأي الاتجاه الفردي الذين يربطون القيم بالإنسان، و ينسبون أصلها إلى الطبيعة البشرية، و بالذات إلى التكوين النفسي للفرد و ما ركب فيه من عدد قليل أو كثير من الغرائز و الدوافع و الميول.

فالفرد هو الذي يعطي القيم للأشياء والأفعال، و التقويم عندهم عملية نفسية باطنية تخلع القيم على الأفعال و الأشياء الخارجية . و من أنصار هذا الرأي البرجماتيين و الوجوديين و أصحاب مدرسة التحليل النفسي و هذا يعني أن هذه الفلسفة للقيم تفترض أن القيمة تعتمد على الاختيار الحر و الرغبة الذاتية للأفراد و هنا ينتهي معنى الالتزام . فلا معيار و لا قيمة إلا بما تحكم به الرغبة و يبعث عليه وجdan اللذة و الألم ، و هذا من شأنه أن يلقي بالقيم فريسة للتغيير ، فتقىد المسؤولية معناها ، و يحتجب المثل الأعلى وراء ضباب كثيف من تذبذب الرغبات و الميول . فهناك اعتقاد للكثرين في أنهم هم خلقوا القيم مما أدى و يؤدي إلى التدافع و النزاع الذي تعشه البشرية (مراد زعيمي، 2004: 186 - 187) .

الاتجاه الرابع: و هو رأي أصحاب الاتجاه الجماعي الذي يقول بأن مصدر القيم هو المجتمع، و يرد أصحابه القيم إلى العقل الجماعي، فالمجتمع في نظرهم هو أصل القيم و مصدر الإلزام.

فالتفويم عند أصحاب هذا الرأي إذن عملية إجتماعية خارجة عن ذوات الأفراد، و صادرة عن المجتمع تخلع القيم عن الأفعال و الأشياء الخارجية بمقتضى العقل الجماعي و الإرادة الجماعية التي تعلو على الأفراد و ذواتهم . و من أنصار هذا الرأي (دوركايم ، و ماركس) مع الاختلاف المعروف بينهما. و هذه الفلسفة للقيم تفترض أن القيمة ناشئة عن الحتمية الاجتماعية أو الحتمية الاقتصادية و يعطيها المبرر الذي يجعلها متعلة عن الأفراد (مراد زعيمي : 2004 , ص 187)

و يمكن للفرد أن يكتسب قيمهم الاجتماعيا من خلال دور الاسرة و التنشئة الاجتماعية و المؤسسات التعليمية و غيرها كما سنوضح في النقاط التالية:

1. **الأسرة:** تقوم الأسرة بإعداد النشئ و ذلك بنقل التراث من جيل إلى جيل من أجل تكوين شخصية المواطن و تربيته جسمانيا و عقليا و روحا، وهي تقوم بتربص في أعماق الصغار ما تزيد ترسبيه من معتقدات و قيم ومنه يمكن التأكيد على دور الأسرة ك وسيط هام و أساسي بين الثقافة والفرد، من خلاله يتحقق غرس القيم أو تغييرها في نفوس الأبناء و عندما نتكلم عن الأسرة فإننا الأم و الأب و أفراد الأسرة المحيطين بالطفل حيث أن دور الأم و الأب هما دوران متكاملان و لهما الدور الأساسي في عملية التطبيع الاجتماعي فهما يولييان اهتمام بإشباع حاجيات الأولاد البيولوجية و التخفيف من حدة التوتر، و حمايتهم مما يهدد حياتهم من أخطار و إبعادهم عن مسببات الألم ، و تلقينهم عادات السلوك المختلفة متاثرين في ذلك بالإطار الثقافي الذي تعيش فيه الأسرة و قد يكون هو ذاته الإطار الثقافي الذي يسود المجتمع ، أما في المجتمعات الكبيرة و المعقّدة و هي تتميز بتنوع و تنوع أشكال

العلاقات الاجتماعية و هذا كله يؤدي إلى أن تكون داخل المجتمعات الكبيرة نوع من الخلط الثقافي ، بمعنى أن الإطار الثقافي للأسرة قد يكون متحرراً عن الإطار الثقافي للمجتمع ، ومن ثم تختلف نماذج التربية و أنماط السلوك و القيم الاجتماعية مع بعضها و ينعكس أثر ذلك على الأطفال ، حيث يتعلم الأسر المختلفة نماذج مختلفة من السلوك و بالتالي يواجه الأولاد متاعب كبيرة نتيجة لتنوع الثقافات داخل المجتمع الكبير ، و في هذا الصدد يقول واسطن "لقد درست مئات العيد من الأطفال . فخرجت من دراستي الطويلة بهذه النتيجة و هي بأنه بإمكاننا أن نكون شخصية الطفل أو نحطمها قبل بلوغه سن الخامسة ، و في معتقدي أننا عند نهاية الثانية من عمره نكون قد رسمنا الأسس لشخصيته المستقبلية ." .

فالأسرة تكسب أفرادها قيمًا معينة ثم تقوم الجماعات الأخرى التي ينضم إليها الفرد خلال حياته الاجتماعية في مراحل عمره المختلفة بدور مكمل لدور الأسرة . (مصطفى الباهي : 1995 ص 23).

ن استحوذ الأسرة على عملية التطبع الاجتماعي للطفل بحيث تأثيراً بالغاً على شخصيته لا يستمر طويلاً و لا تبقى الأسرة هي الفاعل الوحيد في العملية ففي سن معينة يتحقق الطفل بالمدرسة و هنا يواجه مواقف اجتماعية معايرة كافية لموقف الأسرة ، فهو يواجه مواقفاً أكثر تعقيداً من الأسرة و هو سيواجه أيضاً معايير و أنماط سلوكية و قيم و أنظمة جديدة لا عهد له بها كذلك سيحتك بأفراد آخرين غير الدين تعود عليهم في محيط الأسرة . (نورهان منير حسن فهمي: 1998، ص 112)

بـ _ الإطار الحضاري: و قد ذكر في هذا - محمد احمد سليمان و سوسن عبد الفتاح - أن ارتقاء الطفل يتأثر بأسلوب التنشئة و التوجيهات التي يتلقاها من ثقافته و مجتمعه و أسرته , فالتنشئة الاجتماعية هي العملية التي يكتسب الطفل من خلالها سلوكياته و معتقداته و معاييره و قيمه, و تستمر هذه العملية على امتداد فترات

حياته المختلفة و ما يمر به من خبرات معينة يلعب فيها المنشئون دورا واضحا، نظرا لما لهؤلاء من قدرة على إشباع حاجاته و مساعدته على تكوين معانٍ و دلالات للأشياء في محیط البيئة ، فيولد الأطفال في مجتمع له قيمه و معاييره المحددة ، و يكتسب هؤلاء الأطفال هذه المعايير و هذه القيم في إطار هذا المجتمع.

فإطار الحضاري كما يرى بعضهم (لا يجوز تصوّره على أنه يحيط بنا فحسب بل الواقع أن جزءاً كبيراً منه لا يمكن أن يقوم من خلالنا فالقيم و الرموز و أشكال السلوك المقبولة أو المطلوبة - على سبيل المثال ، كلها جوانب من الحضارة لا يمكن أن تقوم بواسطة أبناء المجتمع ، و لا يمكن أن تستمر عبر الأجيال إلا بأن ينقلها أبناء الجيل إلى أبناء الجيل الثاني) . فإطار الحضاري يشجع على بروز توجهات قيمة معينة و عدم ظهور توجهات أخرى. (أحمد سليمان وسوسن عبد الفتاح: 2010، ص 57).

ج_ الطبقة الاجتماعية:

هناك اختلاف في قيم الأبناء باختلاف الطبقة الاجتماعية التي ينتمون إليها فالآباء من الطبقة المتوسطة يهتمون بغرس قيم معينة في أبنائهم كالإنجاز و الإبداع ، في حين لا يهتم الآباء من الطبقة الدنيا بذلك ، كما تبين بأن هناك فروقاً ذات دلالة بين المستويات الاقتصادية - الاجتماعية المختلفة فيما يختص بترتيب بعض القيم داخل النسق القيمي . فالأمهات ذوات المستويات الاقتصادية - الاجتماعية المرتفعة يعطين أهمية لقيم : اعتبار الآخرين ، و حب الاستطلاع ، و ضبط النفس و المتعة، كما يعملن على غرس هذه القيم في أبنائهن ، في حين تعطي الأمهات ذوات المستوى الاقتصادي المنخفض أهمية لقيمتي الطاعة و النظافة ، كما تبين أن الأفراد ذوي المستوى الاقتصادي المنخفض يعطون أهمية لقيم التدين و الصدقة و

التسامح و الطاعة و التهذيب ، وفي المقابل ذلك يعطي الأفراد من المستوى الاقتصادي المرتفع أهمية لقيم :الإنجاز و الأمان و الأسرى و الحب و الكفاءة و التخيالية (استخدام الخيال) و الاتساق الداخلي .

د_ مؤسسات التعليم: يستخدم أصحاب هذا المنحى عدداً من المصطلحات أو المفاهيم في وصفهم لعملية إكساب القيم كالتدريم الإيجابي و التدريم السلبي و يتعاملون مع القيم على أنها إما إيجابية أو سلبية أكثر من مجرد استنتاجات من السلوك الصريح للفرد. و يرى أصحاب نظرية التعليم الاجتماعي أن الطفل يكتسب الضمير الجماعي أو مجموعة المعايير الداخلية و التي في ضوئها يحكم الطفل على ما هو مناسب أو غير مناسب من أشكال السلوك - بنفس الطريقة التي يكتسب من خلالها دور الجنسي الملائم ثقافياً. (أحمد سليمان و سوسن عبد الفتاح: 2010، ص 60).

و يضيف مصطفى الباهي إلى هذا اللغة و التعليم حيث يرى بأن اللغة من بين العوامل المساعدة في اكتساب القيم و ذلك باعتبار أن اللغة هي الحامل للقيم التي تسود المجتمع و أن عملية التعلم تتم بواسطتها و من جهة أخرى فاللغة تسهل عملية التواصل و التبليغ بين أفراد المجتمع و من المؤكد أن عملية الاتصال في ميدان التنظيم الإداري تعتبر أساسية لحسن سير العمل و لرفع مستوى فاعلية الاتصال في التنظيم و تأتي أهمية اللغة من حيث أنها تعكس شخصية الفرد و ثقافة مجتمعه و أنها تساعد على تعديل الشخصية و الثقافة و ذلك أن الاختلاف اللغوي يؤدي إلى اختلاف في إدراك و تنظيم الواقع .

بينما يساهم التعليم بدوره في نشر الوعي لدى الأجيال لأجل بناء مجتمع قوي و متماسك كما أنه يطلع بدور هام لجعل عملية التأقلم تتم بشكل متزامن و متوازن بين القوى العاملة و التقنيات المستخدمة في الإنتاج فكما أن القوى العاملة المؤهلة

و المدرية لا يمكن أن تستخدم تقنيات مختلفة في الإنتاج كذلك القوى العاملة المختلفة فنياً و مهنياً لا يمكن أن تدير و تسير الإنتاج باستخدام تقنيات متقدمة جداً خصوصا في عصر ثورة المعلومات و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و من المنطقي أن يواكب هذا التحول و التطور في المفاهيم و المعايير تطويرا موازيا له في التعليم ، ويلعب التعليم هنا دورا هاما و خطيرا في عملية ترسیخ القيم الإيجابية في الإنسان حتى يصبح الإنسان المتعلّم المؤهل مهنياً المحترم للقانون المنضبط في الوقت ، المقدر للعمل ، و المتفاني في خدمة وطنه . و يعتبر مستوى التعليم متغريا حاسما و ذا أهمية ، فهناك فجوة في القيم بين المرتفعين و المنخفضين في مستوى التعليم ، كما أن هناك فروقا بين الذكور والإإناث في الأبعاد و العوامل التي ينتمي إليها نسق القيم. (مصطفى الباهي: 1995-1996، ص23)

ـ السياسة: يتوقف نوع الإدارة و بشكل كبير على النظام السياسي السائد في البلاد "إن تنظيم و تسير المؤسسات يختلف باختلاف النظام السياسي السائد في المجتمع فيما إن كان نظاما اشتراكيا أو رأسماليا و فيما إذا كان نظاما متعدد الأحزاب أو نظام الحزب الواحد.

وعند الحديث عن الثقافة السياسية لمجتمع معين فإننا نشير إلى النظام السياسي الذي أدمجه الفرد في فكره و مشاعره و قيمه، و الثقافة السياسية تتكون من نظام المعتقدات و القيم التي تحدد الوضعية التي يأخذ الفعل السياسي صفتة و طريقة تعامل و تفاعل الأفراد مع بعضهم البعض، هذه القيم تعتبر السياسة في فهم جذور الصراع ضمن النخبة و القيادة

السياسية كما أن النمط السياسي و ما يبرزه من قيم و سلوكيات تتعكس على إدارة المؤسسة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

حيث أن نمط الإدارة و طرق تسييرها في المؤسسات الاقتصادية يعتبر صورة مصغرة لنمط الإدارة السياسية حيث نلاحظ تلك الانعكاسات في تركيز السلطة في يد شخص واحد ، في حين أننا نجد أن هذا الشخص يتصرف من المسؤوليات بالقدر الذي يسمح له التحرك فيه حيث أن أغلب المديرين الإداريين كانوا يمثلون مجرد منفذين للقوانين و الأوامر . و بذلك فان المديرين في المؤسسات لم تكن لهم حرية التصرف و الأخذ بزمام المبادرة غير أنهم كانوا يتصرفون من المسؤوليات فيما يسمح لهم به خوفا من تعدي الحدود التي كانوا لا يعرفون أين تبدأ وأين تنتهي. وأمام مثل هذه المواقف كان العمال في المؤسسة يحسون بنوع من انعدام الثقة في المديرين وأن القائمين لا يمكنهم فعل أي شيء مما يدفعهم إلى اتخاذ موقف سلبية بهذه التصرفات تأتي كانتقام من نمط التسيير و سلوكيات سياسية وإدارية في التسيير. (مصطفى الباхи : 1995-1996، ص26)

و_ وسائل الإعلام:

تلعب وسائل الإعلام التي يحتك بها أفراد المجتمع على اختلاف أعمارهم أطفالاً و شباباً دوراً كبيراً في عملية التنشئة الاجتماعية و في خلق الوعي الاجتماعي وهذه الوسائل متعددة و متنوعة، و تشمل الإذاعة و التلفزيون و السينما و الصحف والمجلات و التسجيلات المختلفة ، و تلعب وسائل الإعلام دوراً حيوياً في تنشئة أفراد المجتمع و تكوين شخصيتهم و تزويدهم بالخبرة و المعرفة، و يتوقف تأثير كل وسيلة من هذه الوسائل على مدى فاعليتها و نوعية مضمونها و محتواها من جهة، و جميع الوسائل تشتراك في هدف و هو توصيل رسالة أو فكرة أو معلومة إما مسموعة أو مرئية أو مقرؤعة. و قد أدرك القائمون على التنشئة الاجتماعية أن الطفل و الشباب و حتى الكبار منهم أن لوسائل الإعلام أهمية ببناء الشخصية.

هذا وتفيد الدراسات الأمريكية المختصة بهذا الجانب أن متوسط عدد الساعات لمشاهدة الأسرة يومياً للتلفزيون هو ست ساعات يومياً، و من المتوقع أن تزيد هذه النسبة مع الانتشار السريع لأجهزة الفيديو والأجهزة الأخرى في المنازل و النادي و المقاهي.

وهذا يعني مزيداً من وقت الأسرة و أفرادها لحساب استعمال هذه الأجهزة و على حساب وقت الراحة أو الدراسة أو العمل و الإنتاج.

وفي هذا الصدد يؤكد الفيلسوف الألماني (أيلبرت أشفيتس) في كتابه "فلسفة الحضارة" أنه لم يتحقق شيء ذو قيمة في هذه الدنيا إلا بالحماس و التضحية . وأنه لا سبيل لإقناع الناس بحقيقة الحياة و بالقيم الصادرة بالأخلاق إلا بنشأة العقلية الإيجابية الخلاقة التي تحوي هذه المعتقدات كمحصلة لصلة روحية باطنية بالعالم ، وأنه عندئذ تصبح هذه المعتقدات قوية وواضحة وراسخة و تكيف كل أفكار الإنسان وأفعاله فان القيم و الأسس التي تقوم عليها فلسفة الإعلام إذا غابت عن عقل رجل الإعلام أو أصبحت باهتة وغامضة فإن محصلة

عمله تصبح التخبط والتشتت . و بهذا فالمجتمع بحاجة إلى فلسفة إعلام واضحة ومعبرة عن واقعه وعقيدته و آماله. (محمد سيد محمد: 1983، ص 208)

5. قياس القيم الاجتماعية:

أولاً: المشاهدة أو الملاحظة المنظمة : Systematic observation

الميزة الرئيسية للمشاهدة هي أنها تطلعنا على مظهر السلوك دون إمكانية لتزيفه وخاصة إذا أجريت هذه المشاهدة على غفلة من الفرد أو الأفراد موضوع الدراسة، كما أنها تعتبر من أكثر الطرق ملائمة في مجال العلوم الاجتماعية وقد اهتم العديد من الباحثين بدراسة السلوك الاجتماعي والأخلاقي وذلك باستخدام طريقة العينات الزمنية (عينة من السلوك الصادر في عدد من الفترات الزمنية).

ومن الملاحظ في الوقت الحاضر أن المشاهدة كأسلوب للتعرف على القيم وتحديدها نادراً ما تستخدم، ولعل ذلك يرجع لعدد من الأسباب من أهمها اهتمام الباحثين بالجانب الكمي في قياس الظواهر من خلال استخدامهم لاستئنافات والاختبارات أو المقابلات الشخصية المقتننة، كما يرجع عدم استخدامها حالياً إلى عدم كفاءة القيام بها بشكل منظم ودقيق من جانب المتخصصين في الميدان.

فالملحوظة العلمية المنظمة يمكن أن تأتي بنتائج دقيقة في مجال العلوم والاجتماعية بعامة إذا تم استخدامها بشكل ملائم، فاستخدامها في مجال الكشف عن القيم على سبيل المثال يتطلب من جانب الباحث أن يحبيب على تساؤلين رئيس:

الأول : ما القيم التي يهتم الباحث بدراستها ؟

الثاني : ما مظاهر هذه القيم وهل هي ثابتة أم متغيرة ؟

ثانياً: مقياس قيم العمل Work values inventory

قام بإعداده (سوير Super) لقياس قيمة الإبداع والأمن والمكانة الاجتماعية، والعلاقة مع الآخرين، و الغيرية.

و يتكون المقياس من 18 مجموعة ويحتوى كل منها على أربعة بنود لقياس أربع قيم مختلفة ويطلب من الفرد ترتيبها أيضاً حسب أهميتها بالنسبة له. (محمد جميل منصور:

(1973)

فالمجموعة الأولى على سبيل المثال تختص بقياس قيمة الإبداع، والعلاقة مع الزملاء، وقيمة التنوع في عمل الأشياء، وبيئة العمل. وتتمثل بنوادها فيما يلي:

- المساهمة في وضع النظريات العلمية.
- التعرف على الأفراد الآخرين.
- عمل أشياء متنوعة.

- العمل في مكان مؤثر تأثيراً فاخراً. (عبد اللطيف محمد خليفه: 1992، ص 79)

4. مسح القيم لروكش (R. V. S.)

ويتضمن جزئين:

الأول:

لقياس القيم الغائية Terminal values ويتكون من 18 قيمة .

الثاني:

لقياس القيم الوسائلية instrumental values ويتكون من 18 قيمة ويطلب من الفرد ترتيب كل جزء منهما بشكل مستقل عن الآخرين من رقم (1) وهي الأكثر أهمية إلى رقم وهي الأقل أهمية (18). (Rokeach, 1963).

ويتضمن مقياس القيم الغائية القيم الآتية:

- الحياة المريحة - الحياة المثيرة - الإنجاز - السلام العالمي - جمال العالم -
- المساواة - الأمان العائلي - الحرية - السعادة - الانسجام أو التمازن الداخلي -
- الحب الناجح - الأمن القومي - المتعة - النجاة والخلود في الحياة الآخرة - احترام الذات - التقدير أو الاعتراف الاجتماعي - الصداقة الحقيقة - الحكمة.

ويتضمن مقياس القيم الوسيطية القيم الآتية:

- طموح - واسع الأفق - قادر أو متمكن - مرح - نظيف - شجاع - متسامح -
خدوم - أمين - واسع الخيال - مستقل - مثقف - عقلاني أو منطقي - محب -
مطيع - مهذب - متتحمل للمسؤولية - منضبط - (ضبط النفس). (عبد اللطيف محمد :

(1992، ص 81-79)

5. مقياس القيم الفارقة: The differential values inventory

أُدِّه برينس (R. Prince) وترجمه إلى العربية جابر عبد الحميد ويقوم على أساس تصنيف القيم إلى نوعين هما قيم تقليدية traditional وقيم عصرية Emergen

ويتكون من 64 بندًا ويشتمل كل منها على عبارتين وعلى المجيب أن يختار واحدة منها. إحداها يمثل قيمة تقليدية كالقيمة الأخلاقية، الرغبة و النجاح، الحصول على المركز، الاهتمام التخطيط للمستقبل.

و تشير العبارة الثانية إلى قيم عصرية (مثل المغاراة و الاهتمام بالحاضر و الصداقة و السعادة). (عبد اللطيف خليفة: 1992، ص 76).

6. المنظورات الرئيسية في تفسير القيم الاجتماعية:

أولاً: المنظور الإسلامي للقيم :

اعتبر المفكرون المسلمون أن (الله المطلق) هو قيمة الإنسان العليا، وأساس لكل أنساق القيمة الأخرى، ولهذا فإن الأساس الميتافيزيقي المطلق لكل القيم يمكن مناقشته على أنه صفات الله، فتلك الصفات هي القيم المثالية للإنسان والتوحيد هو القاعدة القيمية للمكانة المتسامية لنسق القيم الإسلامي، ونتيجة لذلك فإن القيم الخاصة بالعالم الاجتماعي أو المادي لا يمكن اعتبارها غایيات في حد ذاتها، ولكنها وسائل لتحقيق القيمة في ذاتها صفات الله.

وبعض مفكري المسلمين الاجتماعيين مثل : المعتزلة وإخوان الصفا، والفارابي وابن سينا، و ابن مسكونية ، والغزالى، والماوردي، و ابن خلدون و ابن تيمية، والأفغانى، ومحمد عبده، ومحمد إقبال، وكل حركات الإصلاح الدينية، كل هؤلاء شيدوا الكثير من أنساق القيم الأخلاقية، التي تحفظ للمجتمع الإسلامي هويته وتجلب للفرد السعادة القصوى في الدارين كذلك اهتموا بتحديد القيم والصفات السياسية لرئيس الدولة الإسلامية، وما هو جدير بالذكر أنه من أجل إقامة مجتمعاً أخلاقياً يتمتع أفراده بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونشر التقوى والعدالة في كل أرجاء الدولة الإسلامية ، أقام المسلمون نظاماً للتقييم أسموه "الحسبة" ، هذا النظام ليس له وظيفة دينية فقط، ولكنه يهدف أيضاً إلى جعل الناس يتصرفون طبقاً للمصالح العامة، كما أنه يحرم الأفعال الغير مشروعية أو التي ليست حلالاً، وتنظم الحسبة كل جوانب الحياة، سواء دنيوية أو دينية، وكانت تعنى بأخلاقي الفرد والقيم الاجتماعية والمعاملات التجارية، ودرس المفكرون الإسلاميون الاجتماعيين أيضاً موجهات قيمة الفعل الاجتماعي وحدودها، وذهبوا إلى أنه من أجل دراسة القيمة أو الفعل الشرعي يجب أن نميز بين : 1-المصدر، 2-الموضوع، 3-الفاعل، أكثر من هذا عرف

ال فعل القيم أو حدد في علاقته باتجاهات معينة مثل المرغوب وغير المرغوب، الملزم والمحرم ،المقبول وغير المقبول، ولهذا فإن الفعل قد صنف على أنه:

1- فعل إيجابي (حسن) أو واجب، - 2 فعل سلبي (شرّ أو قبيح)- 3 (فعل

حيادي

(مسموح أو مباح) ، وكذلك الندب أو المذكي، وفرق العلماء المسلمين كذلك بين القيمة كعلة

مثل العلة (القيمة) المحددة، الجوانب الجزئية للعلة (القيمة) وعلل (القيم) الأفعال الخاصة. (محمد أحمد محمد بيومي 2002 : ص 157- 155)

ثانياً/ القيم في المنظور السيكولوجي:

رغم أن الاهتمام بالدراسة السيكولوجية للقيم الإنسانية بدأ متأخراً (منذ أربعينيات القرن الماضي) إلا أن استخدام هذا المفهوم في مجال الدراسات السيكولوجية ما لبث أن أخذ حيزاً كبيراً ضمن الدراسات السيكولوجية حيث بدأ علماء النفس يستخدمون المصطلحات ذات العلاقة بمفهوم القيمة مثل الاتجاهات والاحتياجات والعواطف والأمزجة والاهتمامات والتفضيل والد الواقع، كما نجد أن استخدام مفهوم القيمة في علم النفس وخاصة في الوقت الحالي يتم بصورة واسعة على أساس فروع التخصص في علم النفس تتفاوت بينهما في تحديد مفهوم القيمة فنجد أن علم الأكاديمي يميل إلى استخدام مفهوم القيمة و مدى تأثيرها في البحث والنظرية، بينما نجد في علم النفس التجريبي يستخدم مفهوم القيمة إمبريقياً عن طريق فحص تأثيرها الحافزي بالنسبة للمواقف.

و يعرف علم النفس القيم على أنها تنظيمات لأحكام عقلية انتقالية مصممة نحو الأشخاص والأشياء والمعاني التي توجه رغبتنا واتجاهاتنا نحوها، و القيمة مفهوم مجرد ضمني يعبر عن الفضل والامتياز و درجة التفضيل التي ترتبط بالأشخاص أو الأشياء أو المعاني.

و في علم الاجتماع يشار إلى القيم بوصفها معايير الخير والشر، قبلها الجماعة وترضاها لنفسها وتلزم الفرد بإتباعها فهي بمثابة معايير اجتماعية ذات صيغة انفعالية وتهيمن على حياة الفرد و تحدد له اتجاهاته و هي بهذا إطار نفسي اجتماعي معياري متقن.

و قد أكد أصحاب هذا المنظور السيكولوجي على أن القيم عبارة عن أنماط من السلوك الإنساني تتميز بالفردية و ينطلق علماء النفس في دراستهم من مجموعتين رئيسيتين من المتغيرات، ترتكز الأولى على الفروق الفردية كالجنس و النوع و الذكاء، أما المجموعة

الثانية فتعتمد في تحليلها للقيم على الفروق المكتسبة من البيئة الاجتماعية (كالانتماء الطبقي و المهنة، الدين، التعليم، البيئة الاجتماعية ريفي أو حضري)، التي نشأ فيها الفرد و هي تستند في ذلك إلى مقولات علم النفس الاجتماعي التي تهتم بدراسة علاقة الفرد بالبيئة الاجتماعية المحاطة به، أي دراسة السلوك في إطار المواقف داخل البناء الاجتماعي على اعتبار أن البيئة الاجتماعية تعد مصدراً لبعض المثيرات التي تؤثر في سلوك الفرد و توجهاته .

ومن ناحية أخرى فان القيمة كموضوع للدراسة جذبت عدداً كبيراً من علماء النفس المحدثين و المعاصررين أمثال "ألبرت كلکھون A.Klukhon" و "فون ميرنگ Von Merieng" و "موريس Morris F.Morris" قد ركزت الدراسات السيكولوجية للقيمة على حول ثلاثة مجالات و هي:

المجال الأول: و هو قياس القيم حيث يعني بالفارق القيمي بين الجماعات و الأفراد أي العلاقات بين بعض المتغيرات مثل الجنس، الدين، الذكاء، و الطبقة الاجتماعية و نوع الشخصية.

المجال الثاني: و يتصل بدراسة أصل وتطوير القيم داخل الأفراد، بمعنى آخر كيف يقوم الأطفال خلال عملية غرس القيم باكتساب نسق القيم الثابتة من سلوك الكبار.

المجال الثالث: و يهتم بتأثير وظيفة القيم في الأفراد أي تأثيرها على العمليات الإدراكية مثل (الاختبار، الثبات، الإدراك الاجتماعي ، الاستجابة اللفظية) كما طورت بعض الأدوات لقياس و وصف قيم الأفراد و الجماعات.

و من بين الإسهامات الهامة في ذلك دراسة ألبورت - فرنون عن القيم و قياسها عن طريق الاختبار حيث بنيت فكرته على أساس المسلمة التي تقضي بأن بعض المهارات تعكس أفكار الناس و أفعالهم ومن ثم تصنيف القيم إلى ستة اقسام وفق لستة مقاييس

قيمية و هي القيم النظرية و القيم الاقتصادية و القيم الجمالية ، الاجتماعية ، السياسية ، الدينية ، و الحقيقة أن علماء النفس قد ساواوا القيمة بمصطلحات قريبة منها مثل (الاتجاه و الرغبة و الدوافع و الحاجة و المشاعر و الهدف و الانفعالات) و هذه الألفاظ غالبا ما تستخدم في غير موضعها أو تستعمل كبدائل للقيمة أو تشير إلى بعض جوانبها و لهذا فإن القيمة من وجهة نظر السيكولوجية تعرف بأنها « ذلك الجانب من الدافعية الذي يشير إلى المعايير الشخصية و الثقافية أو هي التوجيه الاختياري نحو التجربة ، أو هي المعايير التي تشكل و تحقق الإرضاء القوي لرغبات و حالات الفرد الملحة ». .

و بالرغم من أن علماء النفس قد طوروا العديد من الأدوات لقياس القيمة إلا أنهم طبقوا هذه الأدوات على مشاكل الاختلالات الفردية و بذلك أهملوا كلية نسق القيمة في المجتمع، و تأكيده على القيم الفردية و الشخصية كما لم يهتموا بالقيم على أنها موضوعات وأنساق و لكنهم ركزوا اهتمامهم على إدراك الفرد للقيم، غير أن هذا الموقف (رأي إرجاع القيمة إلى رغبات ذاتية و ميل شخصية تجاه الموضوعات و الأشياء الخارجية) أدى بأصحاب هذا المنظور إلى الواقع في الحتمية السيكولوجية و ذلك على الرغم من أن الإنسان ليس عقلاً خالصاً كما يدعى المثاليون و لا حساً محضاً كما يتصوره السيكولوجيون و لكنه وحدة عقلية و حسية من حيث أنه يختلف عن باقي الكائنات الحية بالتفكير و الإدارة و لا يكتفي بما تمليه عليه رغباته فقط ، فعندما يوجه موقفاً ما فإنه يلجأ أيضاً إلى الاحتكام العقلي مسترشداً بالقيم و المعايير التي تدين لها الجماعة بالولاء و التي ينتمي إليها فيختار من بين البديل ما يراه مرغوبا فيه و يتحاشى ما هو مرغوب عنه اجتماعيا. (نوير بلاقاسم:2011,ص145) .

ثالثا / القيم في المنظور الاجتماعي :

تعتبر القيمة من خلال هذا المنظور الحكم الذي يصدره الإنسان على شيء ما مهتمياً بمجموعة من المبادئ و المعايير التي المجتمع الذي يعيش فيه و الذي يحدد المرغوب فيه و المرغوب عنه من السلوك، و القيمة تتضمن قانوناً أو مقياساً له نوع من الثبات على مر الزمن في المجتمع أو بعبارة أعم تتضمن دستوراً ينظم الأفعال و السلوك فالقيمة - حسب كلاكهون مفهوم تجريدي للمرغوب فيه الذي يؤثر على اختياراتنا من عدة بدائل لطرق و وسائل و أهداف السلوك . (فوزية دياب: 1980، ص 52)

و بالتالي تشتمل القيم كل الموضوعات و الظروف و المبادئ والتي أصبحت ذات معنى خلال تجربة الإنسان الطويلة ، إنها باختصار الإطار المرجعي للسلوك الفردي و الجماعي . (عبد الهادي الجوهرى: 1999، ص 196).

كما ينظر للقيم كذلك على أنها معتقدات تحدد كيف يجب أن نتصرف و أهمية أهدافنا ، ويرى علماء الاجتماع الغربيون أن القيم من صنع المجتمع و أنها تعبر عن الواقع فالقيم حقيقة و توجد في المجتمع و تعتبر عنصراً مشتركاً في تركيب البناء الاجتماعي و يحاول عالم الاجتماع عند دراسته للقيم أن يحللها و يفسرها و يقارن بين الجماعات المختلفة و تأثير القيم في السلوك . (محمد سعيد فرج: 1980، ص 380-381)

لذلك فقد طرحت قضية سوسيولوجية القيم كأحد المحاور الرئيسية التي اشغلت بدراساتها العديد من الباحثين السوسيولوجيين بحيث تجسد ذلك في كتابات الكثير من الباحثين في معالجاتهم للقيم إلا أنهم يختلفون في تفسير طبيعتها وأسباب تغيرها لذلك ظهرت على مسرح الفكر الاجتماعي اتجاهات فرعية تتطوّي تحت لواء المنظور الاجتماعي محاولة تفسير طبيعة القيم و مصدرها ، ولو حللنا مدارس علم الاجتماع المختلفة لوجدنا ظهور مفهوم القيمة ضمناً أو صراحة في كافة المدارس بدايةً من المدرسة الفرنسية و خاصة عند إميل دوركايم الذي حدد مكونات الظاهرة الاجتماعية بأنها "نظم اجتماعية لها صفة الضغط و الإلزام كما أنها تتكون من الرموز الاجتماعية و القيم و الأفكار و المثل و

تأكيده على مفهوم الضمير الجمعي في تحديد الضبط داخل المجتمع .(أحمد مصطفى خاطر: 1990، ص 111-112).

و يتمثل إسهامه في تأكيده على دور النسق القيمي في تحديد السلوك الاجتماعي و لتأكيد المستوى الاجتماعي للقيم فإن دوركايم رفض العملية التقييمية التي يقوم بها الفرد و كما أشار بارسونز فإن دوركايم قد وضح كيف أن المجتمع يعتبر ظاهرة أخلاقية و أن الأخلاق ظاهرة اجتماعية ، وفي مفهوم الشعور الجمعي فإن المفتاح الأساسي لتعريف دوركايم لهذا المفهوم هو الاعتقادات و المشاعر التي هي عامة للجميع ولعل مشكلة الوحدة و التضامن واضحة في كتاب تقسيم العمل في المجتمع ففي هذا الكتاب تصدى "دوركايم" لدراسة التغيرات التي تحدث في المجتمع نتيجة للتكنولوجيا و كيف يؤثر ذلك على نسق القيم و أطلق دوركايم على ذلك إسم التضامن العضوي في مقابل التضامن الآلي ، وفي دراسة عن الانتحار قام "دوركايم" بعقد علاقات بين معدلات الانتحار في أسواق اجتماعية متعددة و بين طبيعة القيم و الاعتقادات الرئيسية المشتركة للجميع و قد وجد أنه حينما تتحطم و تضعف روابط المجتمع أو قيمه يكون هناك حيز بسيط للإحساس الداخلي بالمسؤولية اتجاه الآخرين و في هذه الحالة تكون الالتزامات المشتركة قليلة و لهذا فإن الانتحار يكون من المتوقع حدوثه ، أما في كتابه **الأشكال الأولية للحياة الدينية** نجد أن دوركايم في تحليله للدين و علاقته بالمجتمع تأكيداً أكثر على دور القيم باعتبارها ميكانيزمات للتضامن الاجتماعي فاهتمام دوركايم بالدين يعد اهتمام بالجوانب الداخلية و الاستدامة لأنساق القيم و المعايير بتضميناتها المباشرة لبناء الشخصية . (محمد أحمد بيومي: 2004، ص 73-75)

أما المدرسة الانجليزية على رأسها هيريت سبنسر و ما طرأ على النظرية العضوية من تغيرات أدت إلى ظهور نظرية التطور التي تؤمن في أساسها بتعديل نسق التوقعات بين الوحدات و لو تناولنا هذا المفهوم بالتحليل لوجدنا أن ضمن التوقعات لا بد و أن تكون القيم السائدة في المجتمع هي من الاعتبارات الأساسية في تحديد هذه التوقعات .

أما المدرسة الألمانية و على رأسها ماكس فيبر كان لها اهتمام بتأثير القيم و تدخلها في تحديد مسار الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية . (أحمد مصطفى خاطر: 1990، ص 112)

و قد قدم لنا فيبر مفهومه الشهير **الفهم** و يقصد به فهم أنساق المعاني الثقافية و قد طور فيبر طريقتين للوصول إلى هذا الفهم بمعنى الفعل الاجتماعي:

الطريقة الأولى: و يسمىها المشاركة عن طريق التقمص و يصفها بأنها من أجل الرغبة في التحقق التفسيري لمعنى الظاهرة فإنه مما يساعد على ذلك إلى حد كبير أن يكون الشخص قادرا على وضع تصورا في مقام الفاعل و بهذا التقمص فإنه يستطيع أن يشارك في تجاربه.

الطريقة الثانية: وهي النموذج المثالي ويرى فيبر أن كثيرا من القيم المطلقة توجه سلوكيات يمكن فهمها ذهنيا و هو ما يطلق عليه فيبر النموذج المثالي وقد حل فيبر الفعل الاجتماعي من خلال أربعة نماذج مثالية:

- عقلانية الظروف عن طريق توقعات السلوك لموضوعات البيئة الخارجية.

- عقلانية القيمة عن طريق الاعتماد الشعوري في القيمة المطلقة نفسها .

- الوجودانية خاصةً المشاعر عن طريق تأثيرات معينة و حالات الإحساس.

- التقليدية خلال التعود الناشئ عن طول فترة الممارسة و بنفس الطريقة أقام فيبر نموذجا مثاليا للتقاليد التي تدرك باعتبارها وسائل لتوجيه الفعل الاجتماعي مثل "الطرائق، العادات، التوجيه العقلي، الموضة، العرف، القانون".

كما تشكل أعمال فيبر عن العلاقة بين القيم الدينية و الأنساق الاقتصادية مساهمة أقرب لعلم اجتماع القيم ، فقد كان فيبر مهتما بالقيم الدينية التي شكلت ظهور الرأسمالية الحديثة و لقد بنى اهتمامه على اعتبار القيم عاملا ديناميا في التغير التاريخي و الثقافي و لاشك في أن فيبر قد أدرك أهمية متغيرات أخرى مثل التكنولوجيا و المصادر المادية و لكن منهجه جعله يخطو خطوة أبعد من ذلك فقد أخذ متغيرا واحدا و عزله و حاول قياس أهميته في إخراج الموقف أو الظاهرة. (محمد أحمد بيومي: 2004، ص 76-79)

أما المدرسة الأمريكية و لذا نأخذ على سبيل المثال لا الحصر كل من سوروكين و تالكوت بارسونز فسوف نجد أن الأول منهم حاول الوصول إلى تعليمات عن التغير الاجتماعي

و التكافي من خلال تاريخ الإنسانية كمؤشر محدد للقيم و يعبر عن التفاعل على أساس أنه ظاهرة اجتماعية ثقافية تتكون من ثلاثة عناصر :

- الشخصية كفعل.
- المجتمع باعتباره المجموع الكلي للمتفاعلين .
- الثقافة وهي المجموع الكلي للمعاني و القيم والمعايير الناشئة عن الشخصيات المتفاعلة.

و بالتالي نبحث عن القيم من خلال تتبع الأشكال الثقافية. (أحمد مصطفى خاطر: 1990، ص 115)

أما تالكوت بارسونز فيعتبر بدوره من أبرز علماء الاجتماع المعاصرين الدين خصصوا للقيم مكانة خاصة في نظريته حول الفعل و النسق الاجتماعي و إن كان لم يتبع الطرح التطوري كما فعل دوركايم فإنه بالمقابل بين أن القيم و المعايير هي موجهة للفعل و حسب بارسونز فإن أي مجتمع يريد البقاء و ضمان هذا البقاء عليه أن يضمن تجديد قيمه ، فالمجتمع منظور إليه كنسق من القيم و الثقافة و المعايير و الأفعال الفردية تستطيع أن تكون في تواافق فيما بينها لأن الفاعلين الاجتماعيين يتصرفون من خلال معايير قيمة المجتمع .

و في هذا الإطار فقد اكتسبت المعايير أهمية مطلقة في حل بارسونز لمشكلة النظام فأفعال الفرد ليست عشوائية أو محكومة بالعواطف و لكنها على العكس من ذلك تماماً إذ نجدها تكشف عن قدر من النظام بحيث لا تتردى في حالة من الحرب أو تختلف اختلافاً كبيراً بحيث لا يمكن التنبؤ بها و توجد هاتان الخاصيتان فقط إذا ما شارك أعضاء المجتمع في مجموعة من القيم المطلقة التي تحدد أهدافهم و وسائلهم لتحقيق هذه الأهداف ، و تضفي هذه القيم قدرًا من النظام و المعنى على سلوك الفرد ومن ثم تكبح الصراع و الفوضى في المجتمع.

و حسب بارسونز و لكي يكون المجتمع مستقراً و يستمر في الوجود يجب أن يستجيب لأربع وظائف و أنماط من القيم و قد اختصرها بارسونز في ما يلي:

- النسق الفرعي الاجتماعي يتواافق مع قيم التكامل الاجتماعي.
- النسق الفرعي الاقتصادي يتواافق مع قيم التكيف.

- النسق الفرعي السياسي يتوافق مع قيم تحديد الهدف.
- النسق الفرعي الثقافي يتوافق مع قيم الحفاظ على النمط والمعايير. (عبد العالى دبلة: 2011، ص 92)

يكشف العرض التحليلي لإسهامات المنظور الاجتماعي في تفسيره للقيم و تحديد أبعادها أنه ينطوي على مجموعة من الاتجاهات المتباعدة من حيث طريقة التحليل و المتفقة من حيث تأكيدها على الإطار الاجتماعي الذي يحدد القيم ، أي أن الفرد يستمد قيمه من نظم مجتمعه و عاداته و تقاليده أي من ثقافته ، فالقيم ليست إلا تعبيراً عن رغبات الأفراد في إرضاء المجتمع الذي ينتهي إليه فير انه يلاحظ في هذا التصور نوع من المبالغة في تجسيد شخصية المجتمع حتى توارت إلى جانبها شخصية الأفراد و بذلك فقد الفرد حريته و فاعليته ولكن الواقع أحياناً يشهد مواصفات المجتمع كثيراً ما تكون بالية مما يدفع الأفراد إلى القيم بثورة على العرف الهزيل و التحرر من القيم المختلفة للمجتمع تطلاعاً إلى تغييرها بقيم سليمة جديدة تصدر عن الفرد ومع ذلك لا ينبغي أن تتظر إلى الفرد و المجتمع نظرة استقلالية كما لو كان كل منهما منعزلاً عن الآخر ذلك أن الحياة الأخلاقية هي حياة اجتماعية .

إن أصحاب المنظور الاجتماعي إذ مضطرون إلى دراسة القيم كما تبدوا في مجتمع بشري يرتبط بمكان و زمان محدد و يخضع لظروف بعينها و وبالتالي فإن القيم تتطور بتطور المجتمع الذي توجد فيه و أن أحكام القيمة تقبل الحكم عليها بالصدق و الكذب على أساس من الدلالة التجريبية . (صلاح قنصوة: 1981، ص 65-66)

و وبالتالي حاول الكثير من علماء الاجتماع الإعراب عن الأصول الاجتماعية و الثقافية للقيم مضيفين إليها عنصر طالما تجاهله الفلسفه و بعض أصحاب المنظور السيكولوجي الذين وقفوا عند حدود المصادر الفردية وحدها يتمثل في أهمية المجتمع و بنائه في نشأة القيم و تأثيرها على السلوك.

لقد كان لمختلف المنظورات السابقة العرض منطلق مشترك مفاده أن الإنسان كائن اجتماعي ة أخلاقي أي لابد له أن يعيش مع غيره من الأفراد و يتفاعل معهم في مجتمع منظم ذلك أنه يتميز دون سائر الكائنات الحية بالتأمل العقلي و حرية الاختيار إذ ينفرد

بالتبصر والإدراك مما يجعله ينزع بإرادته إلى الاستعلاء فوق حيوانيته و التطلع بعقله إلى مستقبل أفضل فهو ينشد مثلاً عليها يدين لها بالولاء و يعمل على التحكم في أهوائه و نوازعه في ظل قيم عليا توجه سلوكه و تحكم علاقاته الاجتماعية لغيره من الأفراد .

و لما كانت قدرات الإنسان قاصرة و محدودة و أن الأشياء لا تقوم بذاتها و لا تخلق نفسها بل الله خالقها و مقومها فهو الذي يعطي قيمة الأشياء و الأفعال فإن مصدر القيم يرد إلى قوة خارجة عن الإنسان و المجتمع فالقيم تعلو فوق الإنسان و قدراته ، إن القيم لابد أن تكون عامة و ثابتة ، مطلقة و كافية بحيث تتطبق على جميع الناس دون استثناء و لا تخضع لإرادتهم و أهوائهم الفردية و الجماعية على السواء و هذا لا يمكن أن يتم إلا إذا سلمنا بأن مصدر القيم يعود إلى الله سبحانه و تعالى ، يقول جاك ماريتان « إن أي مجتمع بشري يحتاج إلى مجموعة من القيم ذات المصدر الإلهي الذي يعلوا على الإنسان » أي أن مصدر القيم لا يجوز أن يرجع إلى الإنسان نفسه و إلا فإنه سيكون طرفاً و قاضياً في نفس الوقت ، فالله الصادق كما يقول ديكارت هو الذي يمنح للحقيقة معناها و يجعل البحث عنها مشروعًا فإننا على الرغم مما نتکده فيه متاعب لأنه مشروع يقربنا منه و يغنينا و يثري وجودنا و لهذا فإننا إذا انكرنا وجوده و تملكتنا اليأس صار يظهر لنا أن التوهم يسود ميادين الحياة كلها . (مراد زعيمي: 1997، ص 223)

ويشير الربيع ميموني في دراسة لنظرية القيم حيث يقول « و يظهر لنا أيضاً أن اعتبار القيمة مطلقة نسبية يبعد عنها النسبة الخالصة و التي تجعلها تبعة لغيرها و لا سلطان لها كما يبعد عنها المطلقة المطلقة التي لا يمكن أن تكون صفة لها ، و يضعها في مكانها الصحيح الذي يسمح لنا بتقديرها حق قدرها و يجعل منها دليلاً لنا نهدي على بينة من الأمر و مرقاً إلى من بيده الأمر كله ». .

و فق هذه الآراء فإن التسليم بأن الله هو مصدر القيم يعني:

- أن تتميز هذه القيم بالقداسة و الهيبة مما يجعل احترام هذه القيم أمر نابع من ذات الإنسان عن طاعة اختيارية و نية صادقة لكسب رضاه.
- أن يصبح للالتزام الأخلاقي و المسؤولية معنى .

- أن ينور للقيم سند حقيقي.
- الإبقاء على حرية الإنسان و إرادته في اختيار القيم التي يرتبها.
- بقاء ذلك الحافز متعدد على العمل و الاستقامة في ذات الوقت.
- توفير الميزان الثابت و العدل للحكم على الأشياء و الأفعال. (فوزية نباب: 1980، ص 108)

7. تأثير القيم الاجتماعية على سلوك الموظفين:

تؤدي تناقضات القيم إلى مجموعة من المشاكل التنظيمية التي يصعب في غالبية الأحيان التعرف على أسبابها القيمية ، لهذه المشاكل انعكاسات على العمل و المسؤولين داخل التنظيم يمكن تقسيمها إلى أربعة مراحل حسب درجة التناقض و قوة الانعكاسات و هي تدرج من سوء التكيف البسيط إلى سوء العلاقات البشرية ثم الصراع أو الانسحاب، و أقوى رد فعل و أخطره يتجلّى في ظاهرة التخريب.

1- صعوبة التكيف:

إن قوة التناقضات و الاختلافات بين القيم داخل التنظيم يؤدي إلى صعوبة التكيف و عدم القدرة على تحمل ضغوط مختلف القيم المتعاكسة . فكلما زادت الاختلافات و التناقضات زادت صعوبة التكيف و أدت إلى انعكاسات أوسع مدى و أكثر قوة.

2- فشل التكيف:

و في هذه المرحلة تبرز مظاهر الفشل في ثلاثة صور:

- سوء العلاقات الإنسانية:

هناك اختلاف في طبيعة القيد و الاختلافات في درجات الثقافة و التكوين بين العمال و المسؤولين حيث تتغلب القيم التقليدية على دهنيات العمال بينما تتغلب القيم الحديثة و تؤثر على سلوكيات الإطارات ، هذا التناقض و الاختلاف قد يصل إلى درجة توثر العلاقات الإنسانية داخل التنظيم و خاصة بين العمال و المشرفين و المسيرين.

- انخفاض الرضا المهني:

إن سوء العلاقات البشرية يؤدي إلى انخفاض الرضا المهني عند العمال و نقص الحواجز و الدوافع إلى جانب الإنجاز و المبادرات و انخفاض الروح المعنوية.

- الإجهاد الذهني و البنلي:

إن مشاكل العمل و انخفاض الرضا المهني و تناقض القيم يؤدي إلى التعب والإجهاد نتيجة الضغوط النفسية التي يتعرض لها العامل مما يؤدي إلى حالة من الإجهاد الذهني و التعب البدني دون بذل الجهد الذي يبرز ذلك التعب.

3-المواجهة:

إن صعوبة العمل في التنظيم و عدم القدرة على مسيرة التغيير و الاستجابة للمتطلبات يؤدي إلى ظهور آليات دفاعية، يمكن حصرها في ثلاثة أنماط و هي الانسحاب و الصراع

و التخريب.

✓ الانسحاب:

و يكون في صورتين، أما ترك العمل نهائيا، و خاصة في حالات الرداء الاقتصادي الذي يسمح للعاملين بإيجاد شغل بمؤسسة أخرى، و أحياناً يفضل العامل البطالة على التعرض لضغوط العمل في التنظيم و ما فيه من ضغوطات و تناقضات، أما الطريقة الانسحابية الثانية، فتمثل في البقاء في العمل مع التخلف و التغيب و التمارض و تجنب العمل بطريقة أو بأخرى و إنتاج أقل مما يمكن إنتاجه.

الصراع:

و يتمثل في مواجهة المواقف بصورة أكثر عنفا و تكون في صورة صراعات عمالية و اضطرابات و اختلافات واضحة على السبب القيمي للمشاكل التي تظهر في التنظيم.

✓ التخريب:

و يكون كمرحلة قصوى تدفع العامل إلى تخريب آلية حتى يتخلص منها و يجد مبرراً مقبولاً للتوقف عن العمل و لو لمدة.

مما سبق، يمكن التعرف على أسباب بعض المشاكل التي تعاني منها التنظيمات، و التي تكون عادة ذات عواقب وخيمة على مستوى الإنتاج و فعالية التنظيمات و هذه الأسباب هي تعبير عن عدم رضا العاملين و الموظفين و عدم شعورهم بالإنتماء و عدم قبولهم لأهداف المؤسسة و قيمها التنظيمية و هو ما عبر عنه بالتخريب أو الإنتحاب و هي من المؤشرات التي تأكّد التأثير السلبي للقيم الاجتماعية على سلوك العاملين الذي يتجسد من خلاله إلتزامهم التنظيمي.

(معهد علم النفس و علوم التربية: 1992، ص 217-218)

خلاصة:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل أن تناول موضوع القيم و لو بشكل مبسط و ذلك بالنظر إلى التعقيد الذي يحيط به و يميزه و كذا لاختلاف المنظورات و الاتجاهات النظرية التي تناولته ، فموضوع القيم موضوع واسع و يتداخل و يرتبط مع العديد من المفاهيم الأخرى ذات الصلة به و المتكاملة معا ، وقد تضمن محتوى هذا الفصل ابرز المنظورات الفلسفية و السينكولوجية و الاجتماعية التي اهتمت القيم الاجتماعية ، و كذا مجموعة من العناصر التي من شأنها أن تعطينا فهم أكثر و رؤية أفضل لموضوع القيم ، بالرغم من أنه لا يمكننا من خلال هذا البحث الحديث عنها كلها و ذلك لصعوبة الإحاطة بها كلها ، ومنه ارتأينا إنتقاء العناصر التي تساعدنا في إتمام هذه الدراسة بالشكل المناسب .

الفصل الرابع: الاجراءات المنهجية للدراسة

تمهيد

اولا : تحديد مجالات الدراسة الميدانية

1. المجال المكاني

2. المجال الزماني

3. المجال البشري

ثانيا: أسس اختيار العينة

ثالثا : نوع المناهج و الادوات المستخدمة في الدراسة.

1. مناهج الدراسة

2. أدوات جمع البيانات

3. الاساليب الاحصائية

خلاصة

تمهيد

لا يقل هذا الفصل أهمية عن الفصول السابقة بل يمكن القول أنه جد مهم حيث قمت من خلاله بتحديد مجالات الدراسة الميدانية (المجال المكاني، الزماني و البشري) كذلك قمت بإختيار عينة البحث و تحديد المنهج المتبع و الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات اللازمة و التي سيتم تفريغها و تبويبها و تحليلها للإجابة عن أسئلة الدراسة و التأكد من فرضياتها.

أولاً: مجالات الدراسة الميدانية.

1. المجال المكاني:

وقد تمثل مجتمع دراستي في المؤسسة الاستشفائية العمومية "محمد نذدان" لمدينة عزابة، ولاية سكيكدة، والتي بدأت العمل في 09 ديسمبر 1986 كقطاع صحي و في 2007 أصبحت المؤسسة العمومية للصحة الجوارية ذات الطابع الإداري و ذلك بموجب :

المرسوم التنفيذي رقم: 140_07 المؤرخ في 02 جمادي الأول الموافق لـ 19 ماي 2007، المتضمن إنشاء المؤسسات العمومية للصحة الجوارية وتنظيمها و سيرها. و القرار الوزاري رقم: 2777 و.ص.إ.م المؤرخ في 06 فيفري 2008 المتضمن إنشاء المصالح و الوحدات المكونة لها على مستوى المؤسسة العمومية الإستشفائية عزابة.

و تغطي هذه المستشفى دائريتي عزابة و بن عزوز، و 08 بلديات (عزابة،السبت،بن عزوز،عين شرشار،بكوش،لخضر،جندل،الغدير،المرسى) و تترفع على مساحة تقدر ب 1283كم² و تؤمن تغطية صحية لي 164604 ساكن، بقدرة سريرية بلغت 162 سرير تقني و 174 سرير منظم، و تتضمن العديد من الوحدات و الاختصاصات مثل الطب الداخلي و طب العيون، أمراض الكلى و تصفيية الدم، أمراض السرطان، الجراحة العامة، الأشعة التكثيف الوظيفي.... الخ

و قد كان وراء اختياري للمؤسسة الإستشفائية العمومية بعزابة كمجال لدراستي هذه جملة من الإعتبارات أذكر منها الآتي:

- وجود المؤسسة في نفس المحيط الاجتماعي و الذي ساعدني في التنقل اليومي إليها.

- تقليل الصعوبات التي قد تواجهني في المؤسسات الأخرى و ذلك للإستعانة في هذا بالعلاقات الشخصية.
- ترددى على هذه المؤسسة بعرض الإستطلاع و ملاحظتي للعديد من المظاهر التي شدتني إلى التمسك بها كميدان للدراسة.
- توفير الوقت و الجهد.
- تناسب الموجود في هذه المؤسسة مع طبيعة موضوع الدراسة و أهدافها كونها تضم موظفين من نفس المحيط أو البيئة الإجتماعية.

2. المجال الزمني لدراسة:

وقد تضمن مرحلتين نوردهما كالتالي:

أ. المرحلة الاستطلاعية: وبدأت هذه المرحلة منذ أول يوم حصلت فيه على موافقة و توقيع السيد محمد خالدي مدير المشفى و كان ذلك بتاريخ 19 أفريل 2015 و السيد المدير مشكور جعل فترة البحث مفتوحة و غير محددة الأمر الذي ساعدني في الدخول إلى المشفى في مختلف الأوقات و زاد من معرفتي أكثر بميدان الدراسة و كون لدى بعض العلاقات و الروابط مع الموظفين بالإدارة و التي ساعدتني في الحصول على البيانات التي تلزم بحثي هذا.

ب. المرحلة التطبيقية:

بدأت هذه المرحلة يوم 02 جوان 2015 و تم خلالها توزيع إستمارات البحث على العينة المختارة للدراسة و المقدرة بـ 20% من إجمالي عدد العمال و الموظفين و الذين بلغ عددهم 415 موظف مع العلم بأنني أخذت في الحسبان الأفراد المثبتون في مناصبه فقط و لم أخذ بالموظفين في إطار عقود ما قبل التشغيل و كما قمت بتطبيق الملاحظة و تسجيل بعض السلوكيات التي شدت انتباхи و كذا استرجاع الاستمارات و تغريغها و تبويبها و تحليلي محتواها و التعليق عليها.

3. المجال البشري للدراسة:

أجريت هذه الدراسة في المؤسسة الإستشفائية العمومية بعزاوة و التي تضم 415

عامل و موظف مقسمين إلى الفئات التالية:

المجموع	العدد	الفئات	
74	26	مختصين	اطباء
	36	عامون	
	03	أسنان	
	03	صيادلة	
	03	نفسانيون	
	03	بيولوجيون	
205	102	ممرض	الشهب طبي
	67	ممرض مؤهل	
	09	مساعد التخدير	
	19	قابلة	
	08	مشغل الاشعة	
34	34		الإداريين
46	46	العمال المهنيون + سائقى السيارات	
56	56		الاعوان المتعاقدين
415	415		المجموع

المصدر (إعداد الطالبة)

كما يمكننا شرح توزيع الموظفين و العمال بهذه المؤسسة الإستشفائية العمومية لمدينة عزاوة من خلال الجداول و الوثائق التي قمنا بعرضها في ملحق هذه الدراسة.

ثانياً: أسس اختيار العينة.

تمثل العينة مجموعة العناصر أو الوحدات التي يتم استخراجها من مجتمع البحث وجرى عليها الاختبار أو التحقق، (سبعون، 2012، ص 135).

أي أنها مجموعة فرعية من مجتمع بحث معين يتم إستخراجها من أجل التتحقق من فرضيات الدراسة، وقد شملت عينة هذه الدراسة مفردات من مختلف المصالح والوحدات الموجودة أو المتوفرة على مستوى المؤسسة الإستشفائية و ذلك كان بالنظر إلى أهداف هذه الدراسة، وكذا لوجود تباين و اختلاف بين فئات المجتمع المدروس، لهذا فإنتي إختارت العينة العشوائية الطبقية بإعتبارها الأنسب حتى أشمل بالدراسة مختلف وحدات المجتمع محل الدراسة.

و قد إختارت 20% كنسبة مماثلة لعينة الدراسة و هي عينة مماثلة لجميع فئات العمال و الموظفين الموجودين في هذه المؤسسة و الذي تراوح عددهم إلى 415 عامل و موظف.

و قد تحصلت على عينة تتكون من 83 مفردة مماثلة لجميع فئات مجتمع البحث حيث أخذت من كل فئة نسبة مماثلة لها و سأشرح ذلك كما يلي:

$$100 \div 415 \times 20 = \text{س} \quad \left\{ \begin{array}{l} \%100 \leftarrow 415 \\ \%20 \leftarrow \text{س} \end{array} \right.$$

الفئات	العدد	عدد المفردات
اداريين	34	7
اطباء	74	15
شبه طبي	205	41
العمال المهنيون + سائقي السيارات	46	09
الاعوان المتعاقدون	56	11
المجموع	415	83

وبالتالي تحصلت على عدد المفردات من الفئات المكونة لعينة البحث المطلوبة، و التي ستكون محل هذه الدراسة، أما السحب لمفردات الدراسة من كل فئة فقد تم ذلك بطريقة عشوائية و بالصدفة.

ثالثاً: المنهج المتبعة في الدراسة:

إن القيام بأي عمل أو بحث علمي لابد لنا من منهج يوضح لنا الطريق الذي نتبعه أو المسار الذي نسلكه حتى نتمكن من الكشف عن الحقائق أو العلاقات القائمة بين الموضوعات وظواهر و ذلك باتباع مجموعة من الإجراءات وفق المنهج المناسب لكل دراسة.

و قد عرف المنهج على أنه مجموعة منظمة من العمليات تسعى لبلوغ هدف، أو الطريقة المتبعة لأكتساب المعارف القائمة على الإستدلال و على إجراءات معترف بها للتحقق في الواقع. (موريس انجرس، 2004، ص 99)

و تحديد المنهج العلمي المناسب لأي دراسة يتوقف على غاياتها و الأهداف التي ترمي للوصول إليها ذلك أن لكل منهج أدوات و تقنيات و إجراءات خاصة به و لا يمكن أن تتناسب مع أي دراسة و لهده الاعتبارات و بالنظر إلى أهداف دراستي الحالية و المتمثلة في الكشف عن تأثير القيم الاجتماعية المحلية للعمال على إلتزامهم التنظيمي في المؤسسة الاستشفائية بعزاية. فإنني اخذت بالمنهج الوصفي التحليلي و إعتمدته كمنهج أساسي لهذه الدراسة و هناك العديد من التعريفات لهذا المنهج و منها ما ذكره محمد علي محمد على أنه "المنهج الوصفي هو المنهج الذي يهتم بجمع و تلخيص الحقائق الحاضرة المرتبطة بطبيعة الظاهرة المدرستة. (محمد علي محمد، 1988، ص 181)

و عرفه هوينتي بأنه " يقوم بدراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث و الأوضاع". (محمد شفيق، 1985، ص 181)

و بالتالي يمكنني القول أن المنهج الوصفي التحليلي هو طريقة علمية لوصف الظاهرة أو موضوع الدراسة و تصوير النتائج المتحصل عليها بأشكال رقمية معبرة

قابلة للتفسير، وقد إعتمدت هذا المنهج في الجزء النظري لهذه الدراسة من خلال وصف متغيري الدراسة و شرح ابعاد كل منها و ذكر خصائصهم و مميزاتهم و العلاقات التأثيرية بينهما وهو ما ساعدني في التعمق أكثر في فهم موضوع دراستي بشكل أفضل ، و إعتمدت عليه كذلك في الجزء الميداني للدراسة و ذلك من خلال وصفي للميدان أو المؤسسة الاستشفائية التي مثلت مجتمع دراستي حيث قدمت وصف كامل لهذا المجتمع بمختلف خصائصه و الخطوات و الإجراءات التي إتبعتها في إتمام هذا البحث هي تطبيق لخطوات المنهج الوصفي .

رابعاً: أدوات جمع البيانات.

باعتراضي المنهج الوصفي التحليلي لإتمام هذه الدراسة فلا بد من إتباع الأدوات والوسائل الملائمة له و هي متعددة وقد استخدمت كل من الإستمارة و المقابلة و الملاحظة للحصول على البيانات اللازمة للتحقق من فرضيات هذا البحث.

أ- الإستمارة:

و هي من أهم الأدوات المستعملة في جمع البيانات و تعرف بأنها "تقنية مباشرة للتقسيي العلمي تستعمل إزاء الأفراد باستجابتهم بطريقة موجهة و القيام بسحب كمي بهدف إيجاد علاقات رياضية و القيام بمقارنات رقمية". (موريس انجرس، 2004، ص204) وعرفت بأنها وثيقة تتضمن مجموعة من الأسئلة توجه إلى المستجيبين، وهم أفراد العينة التي يستخرجها الباحث بعرض التحقق من فرضيات البحث و ينتظر من هؤلاء المستجيبين أن يقدموا إجابات في مسائل أو نقاط معينة مرتبطة بأهداف الدراسة. (سعيد سبعون، 2012، ص156).

إذن بإعتبار أن الاستمارة هي مجموعة من الأسئلة التي يتم بناؤها في إطار الفرضيات المحددة لموضوع الدراسة، أين يتم وضع عدد من المؤشرات لتغطية كل فرضية على حدا و منه يتم طرح الأسئلة انتلاقاً من المؤشرات التي وضعت لكل فرضية ، فقد قمت بتطبيق الاستمارة بهدف الحصول على إجابات من المستجيبين ، و التي إحتوت على(64) سؤال مقسماً إلى أربعة محاور تهدف في مجملها للكشف عن تأثير القيم الاجتماعية المحلية للعمال على التزامهم التنظيمي بالمؤسسة الاستشفائية بعزاية.

المotor الأول: و تضمن مجموعة من الأسئلة تبحث في بيانات الأفراد الشخصية كالجنس، السن، المستوى التعليمي، الحالة المدنية...و يبدأ هذا المحور من السؤال رقم (01) إلى السؤال رقم (08).

المحور الثاني: يحتوي على أسئلة خاصة بالوظيفة تبدأ من السؤال رقم (09) إلى السؤال رقم (18).

المحور الثالث: و يحتوي على أسئلة تهدف للبحث عن تأثير القيم الاجتماعية المحلية لدى العمال و الموظفين بهذه المؤسسة على إلتزامهم التنظيمي بمعنى التحقق من فرضيات الدراسة التي قمت وضعها سابقا و يبدأ من السؤال رقم (19) إلى السؤال رقم (64).

ب - المقابلة:

عرفت المقابلة بأنها "عملية تقصي علمي تقوم على مسعى اتصالي كلامي من أجل الحصول على بيانات لها علاقة بهدف البحث" و جاء في تعريف آخر بأنها "وسيلة أو تقنية بحث هامة تسمح باكتشاف آراء المبحوث و تصوراته في ظل تلك العلاقة التفاعلية معه، و النقاء الباحث بالمبحوث شرط أساسي لقيام المقابلة في مكان معين". (سعيد سبعون، 2012، ص173).

وقد استعملت هذه التقنية في بداية الدراسة الميدانية أولا مع مدير المشفى وكانت مقابلة حرة حيث عرضت عليه موضوع دراستي و الهدف منها و حاولت الحصول على موافقته لتكون هذه المؤسسة ميدان لعملي و قام هو بدوره بتقديمي و تعريفني على مسؤول مصلحة النشاطات الصحية و مسؤولة الموارد البشرية كما طلب منها أن يقدم لي المساعدة التي احتاج إليها، فقد تحصلت منهم على كافة البيانات و المعلومات التي اعتمدت عليها في تحديد مجتمع و عينة دراستي و المقابلة الثانية كانت مع المدير نفسه وقد كانت لدى رغبة في إجراء مقابلة معه بهدف الحصول على البيانات و المعلومات التي تفيبني في التأكد من فرضيات الدراسة و بهدف مقارنة ما لديه مقابل ما قال به المبحوثين و لكنني تفاجأت برغبته في مقابلتي و كان يريد من خلالها الحصول مني على معلومات حول ما توصلت إليه من نتائج في

دراسة و ذلك لأنها تقيده في معرفة و تسيير موظفيه بشكل أفضل وقد كانت مقابلة حرة، حاول من خلاله المدير إعطائي فكرة حسنة عن المؤسسة الاستشفائية .

الملاحظة: إذا كانت الملاحظة هي معايشتي الموضوع المدروس و مشاهدته عن قرب و الاستعانة بالصور و العلاقات الموجودة بين الأفراد و الجماعات الإنسانية ، و انطلاقا منه فإنني اعتمدت على هذه الوسيلة لأنها هامة جدا بالنسبة لموضوع بحثي ، حيث أنها مكنتي من ملاحظة بعض الأفعال و السلوكيات الصادرة عن الموظفين و التي مردها إلى خلفيات متعددة و أهداف متباعدة، كذلك قد تسمح لنا بالحصول على معلومات لم تكن في حساباتنا و قد لا نحصل عليها من خلال التقنيات الأخرى.

خامساً: أسلوب التحليل:

لتقصي فروض الدراسة و تحقيق أهدافها إعتمدنا في هذه الدراسة على الأسلوبين

الكمي و الكيفي:

- الأسلوب الكمي: و الذي تم استخدامه من خلال تكميم البيانات و حساب النسب

المئوية للمعطيات و وضعها في جداول باستخدام طرق احصائية.

- الأسلوب الكيفي: الذي ارتبط بتحليل المعطيات المتحصل عليها من خلال تقنيات

جمع البيانات و تفسيرها و التعليق عليها و ربطها بفرضيات الدراسة.

خلاصة:

بعد التطرق للمعالجة المنهجية للدراسة و تحديد مجالات الدراسة المختلفة و عينة البحث، نكون قد وصلنا إلى رسم المعالم المنهجية الكبرى لهذه الدراسة، و ذلك من خلال تحديد المنهج الذي تمثل في المنهج الوصفي و بالإضافة إلى تحديد التقنيات المستخدمة في جمع المعطيات و التي تجسدت في الاستمارة كأدوات رئيسية بالإضافة إلى المقابلة و الملاحظة، و في الاخير تحديد الاساليب المتتبعة في تحليل المعطيات، و الفصل المولاي سينظم عرض و تحليل معطيات الدراسة الميدانية.

الفصل الخامس:

عرض البيانات الميدانية و تحليلها و تفسيرها و مناقشة النتائج

أولاً: عرض البيانات الميدانية و تحليلها و تفسيرها.

ثانياً: عرض نتائج الدراسة و مناقشتها.

أولاً: عرض البيانات الميدانية و تحليلها و تفسيرها.

تمهيد :

تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل في إعداد البحث الإجتماعية حيث تبين حقيقة العلاقة بين المتغيرات و تمكنا و من التحقق من صدق فرضياتنا و ذلك من خلال عرض البيانات و تبويتها و استخراج النتائج و النسب المؤدية التي تعتبر نتائج كمية و تحويلها إلى إستنتاجات كيفية و هو ما قمت به في هذا الفصل من الدراسة حيث عرضت كل النتائج في جداول بسيطة و مركبة و قمت بحساب النتائج و النسب ثم التعليق عليها و تفسيرها بإستناد إلى أراء المبحوثين و ما لاحظته أثناء لقاء بهم و تواجدي في ميدان البحث و بالرجوع إلى مasico لي عرضه في الجزء النظري من الدراسة ثم خرجت من كل نتيجة بإستنتاج عنها و أخيرا قمت بجمع كل النتائج و مقارنتها مع فرضيات دراستي و التتحقق من صدقها.

أولاً : بيانات الحالة الشخصية

الجدول رقم (01): يوضح الفئات الجنسية للمبحوثين.

الفئة	النوع	النسبة
ذكر	ذكر	%45 = 44,57
انثى	انثى	%55 = 55,42
المجموع	المجموع	%100

نلاحظ من خلال بيانات هذا الجدول بأن عدد الإناث يفوق عدد الذكور في المؤسسة الإستشفائية محمد داندان بمدينة عزابة و ذلك بنسبة 55,42% للإناث في مقابل 44,57% للذكور و هو فارق ليس بغير و هي ظاهرة شاعت في مختلف المؤسسات الإدارية و قد يرجع ذلك إلى المستوى التعليمي و اتمام الدراسات.

الجدول رقم (02) يوضح لنا الفئات العمرية للمبحوثين:

الفئة	المجموع	التكرار	النسبة
اقل من 29 سنة	18	21,68	%22=21,68
39 _ 30 سنة	25	30,12	%30 =30,12
49 _ 40 سنة	23	27,71	%28=27,71
59 _ 50 سنة	17	20,48	%20=20,48
المجموع		83	%100

تظهر لنا نتائج هذا الجدول بأن الفئة العمرية مابين (39-30) سنة هي الفئة الأكثر عددا بنسبة 30,12% و هي تمثل فئة الشباب ثم تليها الفئة العمرية ما بين(49-40) سنة بنسبة 27,71% و هي تمثل فئة الكهول و بعدها الفئة العمرية الأقل من 29 سنة بنسبة 21,68% و تأتي بعدها الفئة العمرية مابين (50-59) سنة بنسبة 20,48% ممثلة أيضا لفئة الكهول و اخيرا الفئة العمرية التي تفوق الستون سنة ممثلة بنسبة 00%.

نستنتج من نتائج هذا الجدول أن هناك تقارب في النسب بين مختلف الفئات العمرية من الشباب إلى الكهول و هذا راجع إلى سياسة التشغيل الخاصة بهذا القطاع و إقبال الشباب عليه لأن الدراسات في هذا المجال توفر العمل المباشر و خاصة الشبه طبي حيث يوفر هذا التخصص من الدراسات توظيف مباشر للطلبة و هو مايفسر إقبال الشباب عليه و ذلك بالنظر إلى معانات خرجي التخصصات الأخرى في ايجاد وظائف و لكن بجمع النسبتين الأولى و الثانية و بما تعبّر عن فئة الشباب فنجدها تساوي 52% و وبالتالي فإن فئة الشباب هي الغلبة في هذه المؤسسة.

الجدول رقم (03) يبين الحالة المدنية للمبحوثين.

الفئة	النكرار	النسبة
اعزب	27	%33=32,53
متزوج	56	%67=67,46
المجموع	83	%100

يتبيّن من خلال معطيات هذا الجدول بأن نسبة المتزوجين ممثلة في 67% تفوق نسبة العزاب ممثلة بنسبة 33% و هذا الأمر يعود كما جاء في الجدول السابق إلى أن اغلب الفئات العمرية تصل إلى السن المناسب للزواج كما يعود أيضا لخصائص المجتمع الجزائري و ثقافته و معتقداته الدينية التي تحبد الزواج و تكوين الأسرة و استقرار الإنسان باعتباره نصف الدين و لتحسين النفس من الوروع في الأخطاء و كذا المحرمات.

الجدول رقم (04) يبين المستوى التعليمي للمبحوثين بهذا المشفى :

المستوى	التكرار	النسبة
ابتدائي	04	%4,81
متوسط	16	%19,27
ثانوي	20	%24,09
جامعي	29	%34,93
دراسات عليا	14	%16,86
المجموع	83	%100

تبين معطيات هذا الجدول بأن أعلى نسبة تمثل المستوى الجامعي بـ 35% و تليها فئة المستوى الثانوي ممثلة بنسبة 24% و بعدها تأتي فئة المستوى المتوسط بنسبة 19%، ثم فئة مستوى الدراسات العليا ممثلة بنسبة 17% و أخيراً نجد المستوى الإبتدائي ممثلاً بنسبة 5%.

نستنتج من خلال معطيات هذا الجدول بأن أعلى نسبة مثلت أصحاب المستوى الجامعي و هذا راجع لكون هذه المؤسسة هي مؤسسة استشفائية و من الطبيعي أن تتوفر بها يد عاملة ذات مستوى تعليمي عالي في مختلف التخصصات و في جميع المصالح و الوحدات بهدف تقديم خدمة جيدة للمرضى ، أما نسبة 5% التي مثلت المستوى الإبتدائي كأقل نسبة فهي تمثل العمال المهنئين و أعوان الصيانة و الأمن و ذلك لأن هذه الوظائف لا تتطلب في التوظيف مستويات دراسية عليا، و بجمع نسبة الجامعين مع نسبة أصحاب الدراسات العليا تكون لدينا نسبة 53% من المبحوثين أصحاب المؤهلات العلمية العليا.

الجدول رقم (05) يبين مقر سكن المبحوثين:

الإحتمالات	التكرار	النسبة
بدائرة العمل	57	%68,67
البلديات التابعة لها	21	%25,30
مناطق أخرى تذكر	05	%6,02
المجموع	83	%100

توضح نتائج هذا الجدول بأن فئة الموظفين الساكنين بدائرة العمل أي بمدينة عزبة مثلثة نسبة 69% وهي أعلى نسبة ثم تأتي فئة الموظفين الساكنين بالبلديات التابعة لها بنسبة 25% وأخيراً المناطق الأخرى بنسبة 06%.

نستنتج بأن اغلبية الموظفين بهذه المؤسسة الإستشفائية هم من نفس الدائرة و نسبة قليلة جداً تقطن خارج دائرة العمل و هذا الأمر يرجع أيضاً إلى سياسات التشغيل في هذا المجال و ذلك بهدف تسهيل وصول الموظفين في الأوقات الناسبة للعمل و ذلك لأنه يتعلق بحياة المواطنين و صحتهم .

الجدول رقم (06) يوضح المستوى التعليمي لأسر المبحوثين.

الفئة	النكرار	النسبة
من اسرة متعلمة	37	% 44,57
من اسرة غير متعلمة	42	%50,60
أحد الأبوين متعلم	04	%4,81
المجموع	83	%100

تظهر نتائج هذا الجدول بأن 51% من موظفي هذه المؤسسة الإستشفائية هم من أسر غير متعلمة و هي أعلى نسبة و أما فئة الموظفون من الأسر المتعلمة فقد تمثلت ببنسبتهم في 44% و أخيرا نجد نسبة 04% ممثلة للموظفين الذين لديهم أحد الأبوين متعلم.

و يرجع ارتفاع نسبة الموظفين من الأسر الغير متعلمة لأسباب تاريخية و اجتماعية تمثلت في مرحلة الثورة الجزائرية و مابعد الإستقلال حيث كانت نسبة الجهل و الأمية مرتفعة، أما اصغر نسبة و التي عبرت عن فئة الموظفين من أسر أحد الأبوين فيها متعلم فهو يعود إلى الثقافة المحلية للكثير من المناطق التي تسمح بتعليم الرجال دون النساء و كذلك سياسة القضاء على الأمية مثل برامج محو الأمية .

الجدول رقم (07) يبين أباء المبحوثين.

الفئة	النكرار	النسبة
اطار	04	%04,81
عامل مهني	10	%12,04
موظف او عون ادارة	11	%13,25
متقاعد	13	% 15,66
اعمال حرة و يدوية و فلاحون	35	% 42,16
لا شيء	10	%12,04
المجموع	83	%100

يتضح من خلال معطيات هذا الجدول بأن 24% من أباء الموظفين بالمؤسسة الإستشفائية كانوا يمارسون الأعمال الحرة و اليدوية و تليها نسبة 19% منهم يمارسون الفلاحة ، و 16% متقاعدون، و 13% منهم كانوا موظفين و إداريون و بعدها نجد 12% منهم كانوا عمال مهنيين و 12% أيضا كانوا بطاليين، و أخيراً أصغر نسبة مماثلة بـ 5% كان أبواؤهم إطارات.

نستنتج من خلال هذه النسب بأن أكبر عدد من الموظفين كان أبوائهم يمارسون الحرف اليدوية و الأعمال الحرة و هذا راجع لطبيعة و مميزات عالم الشغل في تلك الحقبة . كما نرى أيضاً بأن النسبة التي تليها كان أبواؤهم فلاحون و هذا راجع لقلة المؤسسات الإنتاجية و الخدمية و المصانع كما هو الحال الأن، ليأتي بعدهم العمال المتقاعدون و المهنيون و أعون الإدارات بنسب أقل و أخيراً و بنسبة ضعيفة الموظفون الذين كان أبواؤهم إطارات و ذلك بسبب أن الفئات المتعلمة أن ذاك كانت قليلة جداً.

الجدول رقم (08) يبين مهن أمهات المبحوثين.

الفئة	النسبة	النكرار
ربة بيت	%86,74	72
أساتذة و أساتذة جامعيين	%07,22	06
محاسبة	%01,20	01
عاملة مهنية	%03,61	03
أعمال حرة	%01,20	01
المجموع	%100	83

نلاحظ من خلال نتائج هذا الجدول بأن 72% من الموظفين امهاتهم هم ربات بيوت و لا يمارسن أي اعمال عدى الأعمال المنزلية، ثم تليها نسبة 07% ممثلة في العمال الذين تزاول أمهاتهم مهنة التدريس بالجامعات و المؤسسات التعليمية ، ثم تليها نسبة 04% ممثلة في الموظفين الذين تمارس أمهاتهم أعمال مهنية و تبقى في الأخير أقل نسبة 01% ممثلة لكل من الموظفين الذين تمارس أمهاتهم مهنة المحاسبة و أعمال حرة.

نستنتج مما سبق بأن نسبة الموظفون الذين امهاتهم ربات بيوت قد طغت على باقي النسب و هذا الأمر راجع إلى عادات و قيم المجتمع الجزائري التي تحدد دور المرأة في العمل المنزلي و رعاية الأولاد و تبعدها عن الأعمال الأخرى في حين أننا نجد النسبة المولالية لها تخص أمهات الموظفين اللاتي تزاولن العمل في مجال التعليم و هذا راجع إلى التغير الحاصل في القيم و العادات و المعايير الإجتماعية حيث صارت المرأة أكثر تواجد في أماكن العمل إلى جانب الرجال و خصوصا في مجال التعليم و النسب الباقية هي تمثل أمهات الموظفين اللاتي تمارسن المحاسبة و الأعمال الحرة و هي نسبة قليلة جدا تمثلت في 01% و لا يمكن القياس عليها.

ثانياً: بيانات خاصة بالوظيفة

الجدول رقم (09) بين المصالح التي يعمل بها مبحوثي هذه الدراسة.

النسبة	التكرار	المصلحة
%09,63	08	طب داخلي
%09,63	08	أمراض النساء و التوليد
%06,02	05	جراحة عامة
%=01,20	01	الإنعاش
%01,20	01	الأوبئة
%00	00	الأشعة
%02,40	02	طب العمل
%03,61	03	أمراض الكلى و تصفية الدم
%03,61	03	أمراض السرطان
%06,02	05	طب الأطفال
%02,40	02	صيدلية
%00	00	التأهيل الوظيفي
%13,25	11	الإستعجالات
00	00	جراحة الأسنان
%04,81	04	مخبر
%00	00	العمليات
% 02,40	02	المراقبة
%09,63	08	حضيرة السيارات
%15,66	13	الصيانة و الأمن
%08,43	07	الادارة
%100	83	المجموع

تفسر معطيات و نتائج هذا الجدول بأن التوزيع العشوائي لاستمارت البحث قد إشتمل تقريرياً على مفردات من كل المصالح ماعدا قسم الأشعة و جراحة الأسنان و العمليات و هذا يساعد في تعليم نتائج هذه الدراسة على المؤسسة ككل.

الجدول رقم (10) يبين الوظائف التي يشغلها الموظفين لعينة البحث.

الفئة	النسبة	التكرار
طبيب مختص	% 02,40	02
طبيب عام	%10,84	09
ممرض رئيسي	%09,63	08
ممرض	%19,27	16
رئيس مصلحة	%09,63	08
قابلة	%04,81	04
صيدلي	% 02,40	02
أخصائي نفسي	% 02,40	02
مخبر	%03,61	03
مراقب طبي	% 02,40	02
أستاذ مشرف	%1,20	01
إداريين و أعوان إدارة	%7,22	06
عامل مهني(سائق + حارس+أعون الصيانة و الأمن)	%24,09	20
المجموع	%99	83

تبين نتائج هذا الجدول بأن عينة بحثنا قد إستعملت على مفردات متباينة و مختلفة من حيث تخصصها فقد ضمت مثلاً فئة الأطباء على المختصين و العاملين و النفسيين و الصيادلة و هو الأمر بالنسبة لبقية الفئات و هو أمر ساعدنا في الإلماام بمختلف الثقافات و أنماط السلوك المتواجد لدى هؤلاء المبحوثين.

الجدول رقم (11) يوضح أسبابه العمل للموظفين قبل التحاقهم بهذه المؤسسة وأسباب ترك العمل السايف.

الإحتمالات	نهاية عقد العمل	البحث عن منصب ثابت	بعد المسافة	أسباب مهنية	النسبة	النكرار
لا					%66,26	55
نعم					%07,22	06
					%14,45	12
					%06,02	05
					%06.02	05
					%100	83
						المجموع

يتضح من خلال نتائج هذا الجدول أن أكبر نسبة 66% تمثل الموظفين الذين لم يسبق لهم العمل قبل الإنفاق بهذه المؤسسة و أصغر نسبة هي 33% ممثلة للموظفين الذين سبق لهم العمل داخل هذه المؤسسة، هذا و تعود النسبة الأولى إلى سياسات التشغيل الخاصة بهذا القطاع فالموظرون في الشبه الطبي بعد دراستهم مباشرة يشتغلون بالمؤسسة التي تكون في محيط سكنهم كذلك التوظيف المباشر الذي كان مع افتتاح هذا المشفى حيث وفر فرص عمل للكثرين و أما النسبة الثانية و التي تعني الموظفين الذين قد اشتبأوا بأماكن أخرى و قد تركوا أعمالهم و التحقوا بهذه المؤسسة لأسباب متعددة فقد كان البحث عن منصب عمل ثابت أهم الأسباب ممثلا بنسبة 14% و هو هدف كل عامل يبحث عن الإستقرار فالمنصب الثابت يوفر الموظف الأمان و الأجر الثابت حتى و إن كان ضعيف و ذلك وفقا لقيمة العمل يصون كرامة الإنسان و حسب تفكير الكثرين بأنهم سيجدون بعد التقاعد راتب يعيشون. أما النسبة التي تليها 07% فهي تخص الموظفين الذين انتهت عقود عملهم السابق و تأتي في الأخير النسبتين المتساويتين ب 06% تمثل

الموظفون الذين تركوا أعمالهم لأسباب مهنية و بعد المسافة عن مساكنهم وعائلاتهم مما يؤثر على تركيزهم في العمل و انشغالهم في التفكير بعائلاتهم و ذلك باعتبار ايضاً أن الإنسان ابن بيته لا يستطيع التعايش بسهولة في بيئات مختلفة.

الجدول رقم(12) يوضح كيفية التحاق الموظف بالوظيفة الحالية.

طريقة الالتحاق بالوظيفة	النكرار	النسبة
إختبارات كتابية	23	%27,71
إختبارات شفوية	25	%30,12
إختبارات شفوية وكتابية	21	%25,30
علاقات شخصية	14	%16,86
المجموع	83	%100

يتضح من خلال معطيات هذا الجدول بأن أكبر نسبة هي 30% ممثلة للموظفين الذين حصلوا على وظائفهم من خلال الإختبارات الشفوية و تليها نسبة 28% ممثلة للموظفين الذين حصلوا على وظائفهم من خلال الإختبارات الكتابية و بعدها تأتي فئة الموظفين الحاصلين على وظائفهم من خلال الإختبارات الكتابية و الشفاهية معاً ممثلة بـ 25% ، و أخيراً تأتي فئة الموظفين الحاصلين على وظائفهم من خلال العلاقات الشخصية ممثلة بـ 17%.

نستنتج من هذه المعطيات تقارب في النسب بين مختلف طرق التي تم من خلالها التحاق الموظفين بمناصب عملهم فقد كانت أكبر نسبة منهم قد توظفوا من خلال الإختبارات الشفوية و هذا بسبب الطرق القديمة و الجديدة في التوظيف حيث أن الكثير من الموظفين القدماء عبر بأنهم قد توظفوا بشكل مباشر من خلال مقابلة شفوية فقط و هو الحال بالنسبة للموظفين الجدد أما من التحقوا بمناصبهم عن طريق العلاقات الشخصية فقد أعلموني بأن أغلبية الموظفين قد حصلوا على وظائفهم من خلال العلاقات الشخصية و المحسوبية، و هذه الظاهرة أصبحت شائعة كثيراً في وقتنا الحالي .

الجدول رقم (13) يوضح أسباب اختبار الموظفين العمل بهذه المؤسسة.

الأسباب	المجموع	نسبة	التكرار
المعرفة السابقة بالمؤسسة	%31,32	26	
السمعة التي تميزها	%13,25	11	
الامتيازات التي توفرها	%18,07	15	
عدم توفر البديل و الصدفة	%33,73	28	
قرب المسافة	%03,61	03	
	%100	83	

يتبيّن من خلال بيانات هذا الجدول بأن أكبر نسبة من الموظفين (31%) قد إلتحقوا بهذه المؤسسة الإستثنائية لمعرفتهم السابقة بها و مايفسر هذا هو أن أغلبيتهم يسكنون بنفس دائرة العمل و مع افتتاح هذه المؤسسة الخدمية إنظم إليها عدد كبير منهم ، و تليها فئة الموظفين الذين إلتحقوا بها للامتيازات التي توفرها ممثلة بنسبة (18%) فقد سبق و علمنا في البيانات السابقة لأسباب الإلتحاق بهذه المؤسسة الإستثنائية بأنهم يسعون وراء الأجر الثابت أو منصب العمل الدائم و الإستقرار و هذا أهم مايميز هذه المؤسسة و غيرها من مؤسسات الوظيف العمومي، و في المقابل تأتي بعدها فئة الموظفين الذين التحقوا بها لعدم توفر البديل ممثلة بنسبة (17%) و قد رأيت بأن هذه الفئة لا تشعر بالرضى في عملها الحالي و هذا لأنهم لم يحققوا مكانتهم التي يصيرون إليها بعد وهذا ما سنتأكّد منه في المعطيات اللاحقة ، و بنفس النسبة (17%) عبر الموظفون عن سبب التحاقهم بهذه المؤسسة بالصدفة أو كما عبر لي الكثير (المكتوب) فلم تكن لهم رغبة مسبقة للإلتحاق بهذه المؤسسة على وجه الخصوص بل هذفهم العمل فقط، و أخيراً نجد أصغر نسبة بهذا

الجدول (04%) نعبر عن الموظفين الذين كان وراء إلتحاقهم بهذه المؤسسة هو قرب المسافة و هذا ما تؤكده نتائج السابقة لأسباب ترك العمل السابق و التي أرجعها بعضهم إلى بعد المسافة عن مقر السكن و ذلك لتسهيل عملية التقل لمكان العمل.

الجدول رقم (14) يبين أقدمية الموظفين في هذه المؤسسة.

الفئة	التكرار	النسبة
أقل من خمس سنوات	26	%31,32
من 06 إلى 10 سنة	14	%16,86
من 11 إلى 15 سنة	08	%09,63
من 16 إلى 20 سنة	07	%08,43
من 21 إلى 25 سنة	10	%12,04
26 سنة فما فوق	18	%21,68
المجموع	83	%%100

توضح معطيات هذا الجدول بأن أعلى نسبة هي (31%) تمثل الموظفين الجدد الذين لم يتجاوزوا الخمس سنوات في العمل ثم تليها نسبة (22%) ممثلة لفئة الموظفين الذين تفوق أقدميتهم 26 سنة فأكثر، و بعدها تأتي على التوالي بقية الفئات ممثلة بنسبة 17% للموظفين الذين تتراوح سنوات عملهم بهذه المؤسسة ما بين (10-06) سنوات و نسبة 12% ممثلة لفئة الموظفين الذين تتراوح أقدميتهم ما بين (21-15) سنة و نسبة 10% ممثلة للموظفين الذين تتراوح أقدميتهم ما بين (15-11) سنة و أخيراً نجد أصغر نسبة 8% تمثل فئة الموظفين الذين تتراوح أقدميتهم ما بين (16-20) سنة.

نستنتج من خلال هذه المعطيات بأن نسبة الموظفين الجدد الذين لم يتجاوزوا بعد الخمس سنوات هي الأكبر و وبالتالي فإن مجتمع هذه الدراسة ليس لديه أقدمية في العمل أي أنه يفتقر إلى الخبرة الازمة في هذا نوع من المهام التي تختص بالمرضى و حياة الناس و خصوصاً عند فئة الأطباء و الشبه طبي مع العلم أنني لم اخذ من فئة الشبه طبي و الفئات كل إلا الموظفين المثبتون في مناصبهم فقد

كانت فئة الشبه طبي اكبر بكثير لو اني اخذت الأفراد الجدد و بالتالي فإن أهم الفئات في هذه المؤسسة هي فئات شبابية لا تمتلك الخبر الكافية في هذا المجال الحساس و مع هذا فإن الفئة التي تليها في النسبة هي فئة الموظفون الدين تفوق أقدميتهم في العمل 26 سنة و هذا عامل ايجابي لأنهم سيكونون مرشدین و موجهین للفئات الأخرى و الجدول التالي سنوضح من خلاله سنوات الأقدمية لكل الفئات.

المجموع العام	العمل المهني العام	الإداريين العام	الشبه طبي العام	الأطباء العام	و الفئات النكرار الأقدمية
26	02	05	10	09	اقل من 05 سنوات
14	03	01	05	05	من 06 - 10 سنوات
08	06	01	01	00	من 11 - 15 سنة
07	04	00	03	00	من 16 - 20 سنة
10	01	00	08	01	من 21 - 25 سنة
18	04	00	14	00	من 26 سنة فأكثر
83	20	07	41	15	المجموع

و مايفسر هذا الجدول اضافةً إلى مasic ذكره هو سياسة التشغيل و كذا توجه الشباب نحو هذا المجال لأن الدراسات فيها توفر منصب عمل بعد التخرج مباشرة و هذا ماتؤكد النتائج السابقة لأسباب الإلتحاق بهذه المؤسسة و التي عبر عنه العديد من الموظفين بأنه من أجل العمل فقط.

الجدول رقم (15) يوضح استفادة الموظفين من دورات لتحسين المستوى في العمل وأسباب عدم استفادتهم منها.

الفئات	النسبة	النكرار
المستفيدين	%50,60	42
الغير مستفيدين	%20,48	17
	%14,45	12
	%14,45	12
المجموع	%100	83

تبين معطيات هذا الجدول بأن أعلى نسبة هي (51%) و تمثل الموظفون المستفيدين من دورات التأهيلية أو تحسين المستوى، أما الذين لم يستفيدوا من هذه الدورات فإن 20% منهم أرجعوا أسباب عدم استفادتهم منها إلى عدم توفرها في الوظائف التي يمتهنونها في حين أرجع 14% منهم سبب عدم إستفادتهم منها إلى أنهم جدد في العمل و لم يتجاوزو الخامسة سنوات ، و في المقابل نجد 14% منهم أرجعوا السبب وراء عدم إستفادتهم من هذه الدورات إلى المحسوبية و العلاقات الشخصية حيث وضح لي الكثرين من الموظفين بإختلاف تخصصاتهم (أطباء , صيادلة, أداريون ,....) بأن الموظف هو الذي يسعى وراء الترقية و يحصل عليها من خلال معارفه و علاقته الشخصية و حسب ما قاله لي أحد الموظفين من أصحاب الأقدمية بهذه المؤسسة الإستشفائية أن عملية التقييم للموظفين لا تقوم أبدا على أساس الكفاءة و المهارة في العمل و إنما تقوم على أساس المعرف و المكانة أو الطبقة الإجتماعية و علاقاته الشخصية، و في هذا الخصوص أكد لي أحد الموظفين بأنه قد أخذ منه منصبه بالترقية و هو أحقر به و لديه كل الدلائل على كلامه و هذه الظاهرة أصبحت شائعة في معظم المؤسسات و الإدارات الحكومية خصوصا و هو أمر راجع إلى تدني القيم الإجتماعية و إدخال

الأمور و المصالح الشخصية في العمل مما يؤدي إلى عدم الإهتمام بشؤون و مصالح المؤسسة و تغليب المصالح الخاصة بمعنى عدم إلتزام الموظف بمهامه و أدائه يكون على أساس حسابات لما سيجنيه من وراء كل عمل يقوم به و غياب الضمير المهني و هذا ما سبق ذكره في الفصل الثاني في العنصر الأخير (العوامل المؤثرة في الإلتزام التنظيمي).

الجدول رقم (16) بين مستويات أجور الموظفين.

النسبة	النكرار	الإحتمالات
%25,30	21	أقل من 25,000,00 دينار
%24,09	20	من 25,000,00 إلى 35,000,00 دينار
%20,48	17	من 35,000,00 إلى 45,000,00 دينار
%22,89	19	من 45,000,00 إلى 55,000,00 دينار
%04,81	04	من 55,000,00 إلى 65,000,00 دينار
%00	00	من 65,000,00 إلى 75,000,00 دينار
%00	00	من 75,000,00 إلى 85,000,00 دينار
%02,40	02	86,000,00 دينار فأكثر
%100	83	المجموع

يتضح من خلال معطيات هذا الجدول بأن أكبر نسبة (25%) تمثل الموظفين الذين يتلقون أجور تقل عن خمسة وعشرون ألف دينار و تليها مباشرة نسبة (24%) ممثلة للموظفين الذين تتراوح أجورهم بين الستة وعشرون ألف دينار وخمسة وثلاثون ألف دينار جزائي و هتان النسبتان معا تمثلان أكثر من نصف حجم عينة البحث و هي تعبر عن موظفين يتلقون مرتبات غير كافية لتلبية أهم متطلباتهم بالنظر إلى المستوى المعيشي الحالي و التدهور الاقتصادي الذي نعيشه في السنوات الأخيرة، و تأتي بعدها على التوالي نسبة (23%) ممثلة للموظفين الذين تتراوح مرتباتهم ما بين ستة وأربعون ألف دينار جزائي و خمسة وخمسون ألف دينار جزائي و تليها نسبة (20%) ممثلة للموظفين الذين تتراوح مرتباتهم ما بين ستة وثلاثون ألف دينار جزائي و خمسة وأربعون ألف دينار جزائي، و هتان النسبتان متقاربتان قد تكون مناسبة للبعض و هذا ما مستتأكد منه لاحقا، وأخير و كأصغر نسبتين نجد (5%) ممثلة للموظفين الذين تتراوح مرتباتهم ما بين خمسون ألف و ست مئة دينار و ستون ألف و خمس مئة دينار ، و (2%) ممثلة للموظفين الذين تتراوح أجورهم أكثر من ثمانون ألف و ست مئة دينار جزائي و

هي نسبة قليلة جداً من الموظفين الذين يتقاضون أجور مناسبة و ذلك يرجع إلى المناصب التي يشغلونها و هم من الأطباء المختصين و أصحاب الأقدمية في هذه المستشفى.

ثالثاً : بيانات خاصة بفرضيات الدراسة.

الجدول رقم (17) بين الأسس التي تقوم عليها العلاقات بين زملاء العمل.

الإحتمالات	النسبة	النوع
التعاون	%07,22	06
المفعة المتبادلة	%03,61	03
الصدقة	%03,61	03
الاحترام	%12,04	10
التعاون+الاحترام+الصدقة	%53,01	44
المنفعة +الاحترام	%02,40	02
جميع الإحتمالات	%18,07	15
المجموع	%100	83

توضح بيانات هذا الجدول بأن نسبة 53% من مفردات عينة الدراسة قد أفادوا بأن علاقاتهم مع زملائهم في العمل تقوم على أساس كل من التعاون و الإحترام و الصدقة و لم يأخذوا بالمنفعة المتبادلة كأساس في علاقتهم مع بعضهم في حين أن 18% منهم عبروا عن رأيهم بذكر جميع الأحتمالات بما في ذلك المنفعة المتبادلة، وحصر 12% من المبحوثين رأيهم في أساس علاقاتهم مع زملائهم في الإحترام فقط، كما عبر 07% من بقية المبحوثين عن رأيهم بالتعاون أما فيما يخص إحتمالي المنفعة المتبادلة و الصدقة فقد كانت نسبة المبحوثين الذين إعتمدوا هاذين الإحتمالية متساوية (04%) و أصغر نسبة في هذا الجدول 02% فقد عبر من خلالها المبحوثين عن الإحترام و المنفعة كأساس لعلاقاتهم مع زملائهم في العمل.

نستنتج من خلال ما سبق بأن هناك تباين و اختلاف في أراء المبحوثين حول الأسس التي تقوم عليها علاقاتهم بزملائهم في العمل حيث أن أغلب المبحوثين قد إختاروا أكثر من إحتمال كأساس لعلاقاتهم بزملائهم في العمل في حين أختارت نسبة معتبرة منهم جميع الإحتمالات بما فيها المنفعة المتبادلة. أما بقية الإحتمالات فقد كانت سببهم ضعيفة

الجدول رقم(18) يبين فيما إن كان زملاء العمل من نفس المصلحة أو مصالح أخرى.

الإحتمالات	المجموع	نسبة	النكرار
نفس المصلحة		%30,12	25
مصالح أخرى		%18,07	15
كلا الإحتمالين		%50,60	42
ليس لدى أصدقاء في العمل		%01,20	01
المجموع		%100	83

يتضح من خلال بيانات هذا الجدول بأن نسبة (51%) كأعلى نسبة تمثل الموظفون الذين أجابوا بأن أصدقائهم في العمل هم من نفس المصلحة و مصالح أخرى و تليها نسبة (30%) من الموظفين الذين أصدقائهم في العمل هم فقط من نفس المصلحة ، في حين أن (18%) منهم أفادوا بأن أصدقائهم في العمل هم من مصالح أخرى ، و أخيراً نجد أصغر نسبة تمثل مفردة واحدة من عينة الدراسة حيث عبرت عن عدم وجود صدقات لها مع باقي الموظفين .

نستنتج من خلال ما سبق بأن أكبر نسبة عبرت عن كلا الإحتمالين أي أن هناك علاقات صداقة بين الموظفين من نفس المصلحة و من المصالح الأخرى و مايفسر هذا هو أن أغلب الموظفين بهذه المؤسسة الإستشفائية هم من نفس دائرة العمل و يعرفون بعضهم البعض وبالتالي تربطهم علاقات جيرة أو قربات و كذلك هذه الصداقات هي نتاج التقلبات بين مختلف المصالح و هذه من بين المظاهر التي شاهدتها داخل هذه المؤسسة الإستشفائية و التي تعكس عدم إلتزام الموظفين بأماكن عملهم و سنتأكد من هذه النقطة الأخيرة في البيانات اللاحقة.

الجدول رقم(19) يبين أسس المعتمدة في اختبار زملاء العمل بين الموظفين.

الإحتمالات	النسبة	التكرار
القرابة و الجيرة	%04,81	04
المصلحة الشخصية	%00	00
الطبقة الإجتماعية	%01,20	01
أدائهم في العمل	%74,69	62
احتمالات أخرى	%04,81	04
	%06,02	05
	%02,40	02
	%01,20	01
ليس لدي زملاء	%01,20	01
مجموع الأحتمالات الأخرى	%19,27	16
المجموع	%100	83

اللاحظ من خلال معطيات هذا الجدول بأن نسبة 75% من مفردات عينة الدراسة أكدوا بأن اختيارهم لزملائهم في العمل يكون على أساس أدائهم في العمل لا غير في حين نجد أن إحتمال اختيار زملائهم على أساس المصلحة الشخصية لم يكن ضمن الإجابات و أما بقية النسب فقد كانت متقاربة و شملت أكثر من احتمال فقد كانت احتمالات القرابة و الجيرة و الطبقة الإجتماعية زائد الأداء هي جملة الأسس التي يتم على أساسها اختيار زملاء العمل في حين أن 01% اجاب بأن ليس لديه أصدقاء في العمل و 03% لم يجيبوا على هذا السؤال. و قد تلمست بأن المستجوبين لم يكونوا صادقين في إجابتهم عن هذا السؤال و هذا ما ستؤكده البيانات اللاحقة.

الجدول رقم (20) يبين لنا التعاون في اتمام المهام داخل جماعة العمل.

الإحتمالات	النكرار	النسبة
نعم	78	%93,97
لا	03	%03,61
أحيانا	01	%01,20
بدون إجابة	01	%01,20
المجموع	83	%100

تبين لنا معطيات هذا الجدول بأن 94% من مفردات عينة بحثنا قد أجابوا بأنهم يتعاونون في اتمام المهام فيما بينهم أي هناك تعاون داخل جماعة العمل ، و في المقابل عبرت نسبة 06% منهم بعدم وجود تعاون بين جماعة العمل و أن كل فرد مسؤول عن مهامه و لا يتدخل في شؤون غيره و في هذا تأكيد للنتائج السابقة و التي تبحث في اصدقاء العمل من نفس المصلحة و من المصالح الأخرى حيث وجدنا نسبة معتبرة لديهم أصدقاء من نفس المصلحة و كذا من مصالح أخرى فالتعاون بين زملاء العمل ينتج عنه صداقات داخل الجماعة و خارجها.

الجدول رقم (21) يبين لنا نتائج الاختلاف في وجهات النظر بخصوص الأعمال وطرق انحازها داخل جماعة العمل.

الاحتمالات	النسبة	القرار
شجارك معهم	%14,45	12
مقاطعتهم و عدم التعامل معهم	%06,02	05
محاولة الوصول إلى حل وسط	%73,49	61
إنعزلك و عملك بمفردك	%06,02	05
المجموع	%100	83

تبين معطيات هذا الجدول بأن أعلى نسبة من مفردات عينة البحث ممثلة في 73% قد عبروا بأنهم يحاولون إيجاد حلول وسطية في حالة وقوعهم في خلافات في وجهات النظر بخصوص أعمالهم و طرق إتمام المهام فيما بينهم و هذا الأمر يرجع للعلاقات و الإرتباطات بين المصالح بهذه المؤسسة الإستشفائية و كذلك لأنهم مجبرين على إيجاد حلول لخلافاتهم لأنها ستمس بمصلحة المريض و تؤثر على رعايته و الإهتمام به و هذه النسبة تمثل بصفة كبيرة فئة الأطباء و الشبه طبي، و نجد نسبة 14% من الموظفين الذين أقرُوا بأن خلافاتهم حول شؤون العمل و مهامه تؤدي إلى حدوث شجارات بينهم، في حين أن 06% منهم أفادوا بأنه في حالة حدوث خلافات بينهم و بين زملائهم في العمل فإنهم يقاطعونهم و لا يتعاملون معهم و بنفس النسبة عبر 06% من مفردات عينة هذه الدراسة عن رأيهم بالإنعزل و العمل الإنفرادي و عدم الإحتكاك بغيرهم من زملاء العمل.

نستنتج أن أغلبية أفراد العينة يحاولون الوصول أو إيجاد حلول وسطى لمعالجة خلافاتهم في العمل و هذا راجع إلى خصوصية و طبيعة هذه المؤسسة الإستشفائية و التي تهدف إلى الإهتمام و الرعاية الجيدة بالمرضى.

الجدول رقم (22) بين لنا الأسباب التي تؤدي إلى نشوب الخلافات داخل جماعة العمل.

الأسباب	النسبة	التكرار
سوء التسيير و التنظيم و عدم الأخذ برأي الجماعة و عدم التنسيق و الإنفراد بالقرارات و الكبراء	%09,63	08
اختلاف الرأى و التعصب او سوء الحوار + المستوى الثقافي	%14,45	12
التماطل و التهان و اللامبالات في إتمام المهام و الإتكالية و التهرب من المسؤولية والنفاق و عدم الاحترام و إهمال المريض	%33,73	28
الأنانية و الحقد و الغيرة+ التباكي و نقل الكلام	%16,86	14
المصالح الشخصية التمييز بين الموظفين اخفاء المناصب و منها حسب	%04,81	04
ضغوط العمل	%03,61	03
لم يجرب	%16,86	14
المجموع	%100	83

توضح بيانات هذا الجدول بأن أعلى نسبة من الموظفين ممثلة في 34% أرجعت أسباب نشوب الخلافات داخل جماعات العمل إلى اللامبالات في إتمام المهام والإتكالية و التهرب من المسؤولية و النفاق و عدم الاحترام و إهمال المريض و خاصة لدى فئة الشبه طبي، و الفئة التي تلتها بنسبة 17% كانت إجابتهم بالأنانية و الحقد و الغيرة و التباكي و نقل الكلام، كأهم أسباب الخلافات في العمل و بنفس النسبة تحفظ الموظفون عن الإجابة عن هذا السؤال، أما نسبة 14% منهم فقد كان رايهم في هذا الخصوص هو اختلاف الرأى و التعصب و سوء الحوار و تدني مستوى الثقافي، وتليها نسبة 10% من الموظفين الدين أرجعوا أسباب الخلافات و المشاكل في العمل إلى سوء التسيير و التنظيم و عدم التنسيق و عدم الأخذ برأي الجماعة و الإنفراد بالقرارات و الكبراء، في حين أن ذهب 50% من

هؤلاء برئيسمهم في هذا إلى تمييز المسؤولين في المعاملة بين الموظفين و إخفائهم للمناصب و منها حسب المصالح الشخصية، و أخيرا و كأصغر نسبة في هذا الجدول ممثلة ب 04% فإن رأيهم تمثل في ضغوط العمل .

نستنتج من خلال الشرح السابق للبيانات أن أغلبية الموظفين يرجعون أسباب الخلافات إلى جملة من القيم الإجتماعية السلبية التي تمثلت في اللامبالات والإتكالية و التهرب من المسؤولية و النفاق و أهمال المرضى و التمييز و إدخال المحسوبية و المصالح الشخصية في أمور العمل، و في هذا تعبير عن عدم التزام الموظف بمهام عمله و مسؤولياته في العمل و تغليب مصالحه الشخصية على المصلحة العامة للمؤسسة أي أن الموظفون لا يتذكرون قيمهم الاجتماعية ما يعتقدون به خارج نطاق عملهم بل هي تتبعهم و تتحكم في أساليب عملهم و تصرفاتهم و ردات فعلهم داخل هذه المؤسسة الإستشفائية و وبالتالي تؤثر على أدائهم في العمل.

**الجدول رقم (23) يبين لنا نوع العلاقة التي تربط بين الموظف و المشرف و
الأسباب التي تحكمها.**

الإحتمالات	الأسباب	النسبة	النكرار
جيدة	التشاور و التسبيق و التقارب لإتقان العمل	%07,22	06
	الالتزام بمهام العمل	%14,45	12
	التفاهم و تقديم التسهيلات في العمل	%15,66	13
	تواضع المسؤول و حسن المعاملة والحوار لصالح المؤسسة	%03,61	03
	الاحترام المتبادل	%26,50	22
	العمل لإرضاء المريض لوجه الله	%01,20	01
	المعرفة الشخصية بالمسؤول و الثقة المتبادلة	%02,40	02
	المسؤول يخافني	%01,20	01
	لم يجيء	%12,04	10
المجموع			84,33
حسنة	حسن المعاملة و التعاون	%02,40	02
	الاحترام	%02,40	02
	الالتزام بالعمل	%03,61	03
	لم يجيء	%02,40	02
المجموع			%10,84
سيئة			%02,40
سيئة جداً			%01,20
المجموع			%01,20
المجموع الكلي			%07,22
المجموع الكلي			%100

تبين معطيات هذا الجدول بأن أكبر نسبة من الموظفين ممثلة في 84% من إجمالي عدد مفردات العينة كانت إيجاباتهم لنوع العلاقة التي تربطهم مع مشرفيهم

بأنها علاقات جيدة و قد أرجعوا هذا لعدة أسباب من أهمها الإحترام المتبادل و الذي وصلت نسبة القائلين به إلى 26% و القائلين بأن علاقاتهم مع مشرفיהם جيدة بسبب التفاهم و تقديم التسهيلات في العمل فقد وصلت نسبتهم إلى 16% أما الملفت في هذه الفئة التي تربطها علاقة جيدة مع المشرف أو الرئيس فهي نسبة تمثلت في 01% و الذي يرجع سببه إلى خوف المسؤول منه فجوابه يثير الإهتمام و يستوجب التوقف عنده لأنها ثانية مرة يقول فيها مبحث بأن الرئيس يخافه، و من جهة أخرى فقد عبر 11% من مفردات عينة بحثي عن نوع علاقتهم بمشرفיהם بالحسنة و قد تقاربت نسبتهم في تفسيرهم لأسباب حسن العلاقة بين حسن المعاملة و التعاون و الإحترام و الإلتزام بالعمل، أما الموظفون الذين عبروا عن علاقتهم بمشرفיהם بالسيئة فقد تمثلت نسبتهم في 07% من إجمالي مفردات عينة البحث و قد أرجعوا أسبابهم في هذا إلى التمييز و مشاكل حول الترقية و العلاقات و المصالح الخاصة و لأن بعضهم جدي في عمله و ما يؤسف أن أحد المبحوثين أقر بأن رئيسهم المشرف يتغاضى رشاوى تتمثل في علب سجائير مقابل التغاضي عن هروب البعض من العمل، و هو ما سبق و ذكرته في تدخل القيم الإجتماعية سلبيتها في التأثير على التزام الموظف و إنطباطه في العمل.

الجدول رقم (24) يبين لنا تقدير المسؤولين لمجهودات الموظفين المبذولة لصالح المؤسسة.

النسبة	النكرار	الإحتمالات
%63,85	53	نعم
%36,14	30	لا
%100	83	المجموع

تبين بيانات هذا الجدول بأن 64% من اجمالي مفردات عينة بحثي ترى بأن هناك تقدير من طرف المسؤولين على مجدهم لهم المبذولة لصالح المؤسسة و قد فسر لي الكثير منهم بأن هذا التقدير هو تقدير معنوي يتمثل في شكر و ثناء المسؤولين على أعمالهم و لاكتنهم لم يحصلوا على أي تقدير مادي و هذا راجع لطبيعة هذه المؤسسة كونها تابعة للوظيف العمومي كغيرها من المؤسسات لا تقدم مكافآت مادية للأفراد المتميزين في أعمالهم، و بالمقابل فإن نسبة 36% من الموظفين يرون بأنهم لا يتلقون أي تقدير مقابل مجدهم في العمل من طرف المسؤولين و في هذا ذكر لي الكثرين من الموظفين و خصوصا العمال المهنئين و أعوان الأمن بأنهم مهما بذلوا من مجهودات فلا أحد يثنى على اجتهادهم أو يقدر ما يقومون به و لاحظت تحسن بعضهم على هذا و شعورهم بالخيبة.

الجدول رقم (25) يبين رأي الموظفين حول العدل و المساوات في توزيع المهام و تنفيذ العقوبات بينهم.

النسبة	النكرار	الإحتمالات
%37,34	31	نعم
%21,68	18	بسبب صلات القرابة و المعاملة على أساس المحسوبية و المصالح الشخصية و المتبادلة
%10,84	09	المقربون من المدير و التغطية من طرف المسؤولين على أخطاء الموظفين
%09,63	08	التمييز و الإستغلال
%09,63	08	ضعف التسيير
%01,20	01	القيم الإجتماعية و الثقافية التي لاتدعم الكفاف
%09,63	08	لم يجيب
%62,65	52	مجموع الإجابات ب لا
%100	83	المجموع الكلي

تبين معطيات هذا الجدول بأن أعلى نسبة 63% من الموظفين الممثلين لعينة بحثي قد عبروا عن رأيهم حول العدل و المساوات في توزيع المهام و تنفيذ العقوبات بالنفي و قد عبرت أكبر نسبة منهم (22%) عن السبب في ذلك إلى تدخل صلات القرابة و المعاملة على أساس المحسوبية و المصالح الشخصية و المتبادلة في حين ذهب 11% منهم إلى أن السبب هو المقربون من المدير و تغطية و المسؤولين على أخطاء الموظفين المدعومين ، وبنسبة مقاربة ذكر الموظفون أن هذا الأمر راجع إلى التمييز و الإستغلال و ضعف التسيير و كذلك القيم الإجتماعية التي لا تدعم الكفاف، إضافة إلى أن هناك نسبة 10% من هذه الفئة أجابوا ب لا و لكن لم يذكرو الأسباب، و بالمقابل نجد أن 37% من إجمالي مفردات عينة البحث قد أجابوا بنعم أي بأن هناك عدل و مساوات في توزيع المهام و تنفيذ العقوبات و هذا لأنهم لم يتعرضوا لأي عقوبة أو تمس مصالحهم.

الجدول رقم (26) يبين لنا رأي الموظفين حول تحيز الرئيس أو المشرف في توزيع المهام بين الذكور والإناث.

الإحتمالات	النسبة	التكرار
نعم	%01,20	01 لأن المرأة أكثر جدية و لديها أساليبها الخاصة
	%01,20	01 تحيز تجاه الذكور من نفس المنطقة
	%01,20	01 المسؤولية و المصالح الضيقة
لا	%72,28	60
بدون اجابة	%24,09	20
المجموع	%100	83

تفسر بيانات هذا الجدول بأن أعلى نسبة من مفردات عينة البحث ممثلة في 72% قد أفادوا بأنه لا يوجد تحيز من طرف المشرفين في توزيع المهام بين الذكور والإناث و هذا راجع لأن هناك بعض المصالح التي تعمل فيها الإناث فقط مثل مصلحة التوليد، أما 24% من مفردات عينة البحث لم يجيبوا على هذا السؤال وهذا راجع لطبيعة عملهم الذي لا يتتوفر فيه العنصر النسوي و يمثلون أعيان الأمن و الصيانة و سائقي السيارات، و أخيرا نجد أصغر نسبة ممثلة في 4% من أفراد العينة الذين اجابوا بأن هناك تحيز نحو الذكور من نفس المنطقة أي تدخل عامل الجيرة و كذلك هناك من ذكر سبب المسؤولية و المصالح الضيقة و أخيرا من أرجع السبب هو أن المرأة أكثر جدية و لها أساليبها الخاصة و هذه الأخيرة لم أفهم المقصود بها بالتحديد .

الجدول رقم (27) يبين لنا إن كان هناك تحيز من طرف المشرف أو المدير نحو الموظفين الذين يقربونه و يجاورونه في السكن.

النسبة	النوع	الإحتمالات
%13,25	11	نعم ثقافة المحابيات نحو الأقارب و تدني التصورات دون المستوى
%04,81	04	المحسوبيّة و العلاقات الشخصية و التحايل و الإستغلال
%01,20	01	تعزيز المناصب و كسب الدعم
%80,72	67	لا
%100	83	المجموع

أُستوضح من خلال معطيات هذا الجدول بأن أكبر نسبة من مفردات عينة هذه الدراسة ممثلة في 81% قد أفادوا بأن المشرف أو المدير ليس متحيزاً نحو الموظفين الذين يقربونه أو يجاورونه السكن و في المقابل فإن نسبة 19% منهم قد أكدوا بأن هناك تحيز و عزو إجابتهم بذكر جملة من الأسباب أهمها ثقافة المحابيات نحو الأقارب و تدني التصورات دون المستوى و إدخال المحسوبيّة و العلاقات الشخصية و التحايل و الإستغلال و كسب الدعم لتعزيز المناصب، و في هذا تأكيد بأن تصورات الأفراد و اعتقادهم و أفكارهم الإجتماعية لا تبقى خارج المؤسسة بل هي لصيقة بهم و تؤثر في كل أفعالهم و في هذا تأكيد لفرضيتي بأن للأرتباطات و الصلات الإجتماعية السائدة في المجتمعات المحلية للموظفين تأثير بارز على أدائهم في المؤسسة الاستشفائية العمومية بمدينة عزبة.

الجدول رقم (28) يبين لنا إن كان هنالك اهتمام من طرف الرئيس أو المشرف لشئون و مشاكل الموظفين.

الإحتمالات	النسبة	النكرار
نعم للتقليل من المشاكل لأن مشاكل الموظف تمس مصلحة العمل	%16,86	14
	%06,02	05
	%02,40	02
	%27,71	23
مجموع الإجابات بنعم		44
لا كل يهتم بمصالحه الخاصة لعدم توفر مناخ وثقافة مناسبة قلة المسؤولية مع تغطية المسؤولين على أخطاء العمل	%19,27	16
	%01,20	01
	%03,61	03
	%20,48	01
مجموع الإجابات ب لا		37
بدون ايجابة	%02,40	02
	%100	83
المجموع		

تبين معطيات هذا الجدول بأن أكبر نسبة من مفردات عينة البحث ممثلة في 53% قد أفادوا بأن هناك إهتمام من طرف المشرفين أو المسؤولين لمشاكلهم وقد كان من أهم الأسباب التي ذكروها هو أن هذا الإهتمام يرجع لأن مشاكل الموظفين تؤثر في العمل و تمس بمصلحة المريض لأنها تؤثر في أداء الموظفين، وقد علمت من خلال مقابلتي مع مدير هذه المؤسسة الاستشفائية بأنه يحاول أن يكون قريباً من الموظفين حتى يستطيع إحتوائهم و التعرف على أنماط تفكيرهم و محاولة التأثير فيهم من خلال تطبيقه سياسة التسيير أو الإدارة الأبوية و هو ما يجعله يتقارب من بعض الموظفين الأمر الذي يؤذى إلى شعور باقي الموظفين بأن هناك أفراد

مدعومين و بوجود المسوبيّة في المعاملة، و من جديد يذكر من بين الأسباب السابقة هو خوف المسؤول من الموظف و هو أمر محير بالفعل و يؤكّد لي تأثير جملة من القيم الإجتماعية السلبية على إلتزام الموظفين و إنطباطهم في العمل، هذا و قد أكّدت نسبة 45% من مفردات عينة الدراسة بأنه لا يوجد اي إهتمام بمشاكل الموظفين و أكبر نسبة منهم 20% لم يذكرو السبب في حين أرجع بقيةهم السبب إلى عدم توفر مناخ و ثقافة مناسبة مع تغطية المسؤولين على بعض الأخطاء و بأن كل فرد مسؤول عن نفسهم و عن مشكله لوحده.

و ما نستتّجه من هذه النتائج هو أن ثقافة المصلحة الشخصية أصبحت تطغى على كل المصالح الأخرى و أن قلة المسؤولية و تدني القيم الثقافية التي تتبع الموظف في مكان عمله تؤثّر بشكل بارز في أدائه لمهامه على أكمل وجه.

الجدول رقم (29) يوضح لنا رأي الموظفين حول (تشدد أو تسامح) الرئيس أو المشرف نحو أخطائهم في العمل.

الإحتمالات	النسبة	النكرار
متشدد	%30,12	25
متسامح	%66,26	55
في بعض الأحيان	%03,61	03
المجموع	%100	83

توضح بيانات هذا الجدول بأن نسبة 66% من مفردات عينة هذه الدراسة تقيد بأن مشرفيهم متسامحين فيما يتعلق بأخطائهم في العمل و في المقابل فإن 30% منهم أفادوا بأن مشرفيهم أو رئيسهم في العمل متشدد إتجاه أخطائهم ، أخيراً فقد أوضح 4% منهم بأنه في بعض الأحيان يكون المشرف متشدد و ذلك بحسب الخطأ المرتكب من طرف الموظف و تكراره.

نستنتج من ما سبق بأن أعلى نسبة أجبت بتسامح المشرفين فيما يتعلق بأخطاء الموظفين في العمل و ما نعرفه بأن العمل في هذا المجال يجب التشدد فيه بقوة لأنه مرتبط بحياة المواطنين فالخطأ قد يكلف حياة أو مصير شخص و هذه النتائج هي تأكيد لما ذكره عدد من مفردات عينة الدراسة في البيانات السابقة حول تغطية المسؤولين على أخطاء الموظفين وعدم المساوات في تنفيذ العقوبات.

الجدول رقم (30) يوضح لنا دعم الزملاء و رؤسائهم لبعضهم البعض عند وقوعهم في المشاكل و الأزمات.

النسبة	النكرار	الإحتمالات
%81,92	68	نعم
%02,40	02	لا يوجد اهتمام و المطلوب منا العمل فقط
%07,22	06	كلّ يهتم بشؤونه
%01,20	01	حسب هو المسؤول
%02,40	02	ليس الكل قوي الشخصية و يستطيع المواجهة
%02,40	02	دون ذكر السبب
%18,07	15	مجموع الإجابات بـ لا
%100	83	المجموع الكلي

يتبيّن من خلال بيانات هذا الجدول بأنّ أكبر نسبة 82% من مفردات عينة الدراسة أكدوا بأنّهم يدعمون بعضهم البعض و يتلقون الدعم من طرف زملائهم في العمل و مشرفيهم و هذا الأمر معروف عن شخصية الفرد الجزائري بأنه متضامن مع غيره في الأوقات الصعبة و في المحن و هي من شيم الكرم و التي و الحمد لله ما زالت موجود ضمن قيمنا الإجتماعية و في المقابل نجد نسبة 18% من مفردات هذه الدراسة أفادوا بأن كل موظف يهتم بشؤونه و بمشكلاته لوحده و لا أحد يهتم به و أن ما ينتظر منه هو فقط اتمام مهماته دون النظر إلى مشاكله و اهتماماته و نعود من خلال هذه الأخيرة إلى التأكيد من تفشي ظاهرة المصالح الخاصة و الضيقية على حساب المصالح العامة.

الجدول رقم (31): يوضح لنا مشاركة الموظفين في عملية اتخاذ القرارات.

الإحتمالات	النسبة	النوع
نعم	%08,43	التنسيق بين المصالح لخدمة المريض
	%22,89	بسبب التخصص و المعرفة بمتطلبات الوظيفة
	%03,61	شخصيتي و دكائي
	%02,40	أحيانا عند تأزم الأوضاع
	%20,48	دون ذكر السبب
مجموع الإجابات بنعم		
لا	%09,63	المركزية في اتخاذ القرارات
	%01,20	نوع الوظيفة
	%04,81	المنفعة الشخصية
	%26,50	دون ذكر السبب
	%42,16	مجموع الإجابات بنعم
المجموع الكلي		

توضح معطيات هذا الجدول بأن أكبر نسبة من مفردات عينة هذه الدراسة قد أوضحو لنا مشاركتهم في عملية إتخاذ القرارات أي أن المسؤول أو المشرف يأخذ برأي الجماعة أو يستشيرهم قبل القيام بأي إجراءات تخص الوظائف أو المهام التي يشغلونها و لكن نسبة كبيرة منهم لم يفسرو لنا السبب وراء ذلك في حين أرجع البعض منهم السبب وراء الأخذ برأيهم إلى التخصص و المعرفة بمتطلبات الوظيفة و مستلزمات مهامها و هذا راجع إلى الأقدمية و الخبرة في الوظيفة و منهم من مشاركتهم هي بهدف التنسيق بين المصالح خدمةً للمريض أو عند تأزم الوضع في حين وضحت نسبة 04% منهم أسباب استشارتهم لأهم أدكياء و شخصيتهم قوية و في الحقيقة أن الذكي و صاحب الشخصية القوية ليس بحاجة إلى القول بها و إنما أفعاله هي التي تعبّر عن شخصيته و قدراته و هذه تعكس قيم التفاخر و التباكي بنفس و هو إثبات للنتائج السابقة التي تخص أسباب نشوب الخلافات بين الجماعة

في العمل و التي إشتملت على التباهي و الكبراء، و هي تعبّر عن قيم اجتماعية محلية تتبع الموظف و تتحكم في أفعاله و تصرفاته في العمل، و من جهة أخرى فإن نسبة 42% من المبحوثين قد أفادوا بأنهم لا يشاركون أو تتم إستشارتهم في عملية إتخاذ القرار و أغلبهم لم يذكر السبب في حين قال البعض بمركزية القرار و تدخل المنافع الشخصية و كذلك طبيعة الوظيفة التي يشغلونها ، و ذلك لأن هناك وظائف لا تحتاج اتخاذ القرارات بها إلى التشاور أو الأخذ برأي الجماعة و هذا بسبب أنها واضحة و غير معقدة مثل عمل الحراس أو السائق.

نستنتج مما سبق عرضه من معطيات بأن هناك مشاركة للموظفين بأخذ آرائهم فيما يخص القرارات التي تتعلق بالوظائف التي يشغلونها و هذا الأمر يعود إلى دراية الموظف و أطلاعه على متطلبات الوظيفة و خصوصيتها أكثر من غيره و هو أمر له إيجابياته كما له سلبيات عديدة و هي من بين الأسباب التي تؤدي إلى نشوء الخلافات .

الجدول رقم (32) بين لنا تنقل الموظفين بين المصالح أثناء دوام العمل.

الإحتمالات	نوع	المجموع	مجموع الإجابات بـ لا	مجموع الإجابات بنعم	كل الاحتمالات	لقضاء المصالح الشخصية	الترفيه عن النفس	رؤية أصدقاء العمل	مهام العمل	النسبة	التكرار
نعم	%38,55	32									
	%10,84	09									
	%13,25	11									
	%04,81	04									
	%02,40	02									
مجموع الإجابات بنعم		58									
لا	%02,40	02	ليس لدى أصدقاء في العمل أو في المصالح الأخرى								
	%07,22	06	لتجنب المشاكل								
	%12,04	10	بسبب متطلبات الوظيفة								
	%08,43	07	لا يوجد وقت لكثرة العمل								
	%30,12	25	مجموع الإجابات بـ لا								
المجموع		83									

تفسر بيانات هذا الجدول بأن نسبة 30% من المبحوثين أفادوا بأنهم لا يتلقون بين مختلف المصالح أو لا يتذرون أماكن عمل و قد كانت أهم الأسباب التي ذكرها بأنها تمنعهم من التنقل هي متطلبات الوظيفة و كثرة العمل و عدم توفر الوقت من جهة و لتجنب المشاكل من جهة أخرى وهذا راجع لطبيعة المهام و الأعمال و التي تخص أو تمس بأرواح الناس و صحتهم في حين ذكر بعضهم (02%) بأن السبب وراء عدم تنقلهم بين مختلف المصالح هو أن لا أصدقاء لهم في العمل.

أما أكبر نسبة من المبحوثين فقد أقرו بأنهم يتلقون بين مختلف المصالح و السبب في ذلك حسب ما ذكر أغلبهم (39%) هو مهام العمل و هذا الأمر كان من بين المظاهر التي لاحظتها في هذه المؤسسة و هو يرجع إلى النقص في الموظفين و خصوصا الكفاءات مثل الأطباء و المختصين فتجد الطبيب يتنقل بين مصلحة

الإسعجالات لإسعاف الحالات الطارئة و مصلحة أو مكان المعاينات أين يتم تقديم فحوصات للمرضى العاديين، و هذا يرجع إلى عدم التنسيق في توزيع المهام، إضافةً إلى هذا فقد عبر (13%) من مفردات عينة البحث و بكل صراحة بأنهم يتلقون بين المصالح و يتذرون أماكن عملهم لترفيه عن أنفسهم و تليها نسبة (10%) منهم قالوا بأنهم يتلقن لرؤية زملائهم و اصدقائهم في العمل و في الأخير أقرت نسبة (05%) بأنهم يتلقون لقضاء مصالحهم الخاصة، إن جمع هذه النسب الثلاثة الأخيرة يعطينا نسبة (28%) من مفردات عينة البحث الذين يتلقون بين مختلف المصالح لأسباب شخصية و هذه النسبة هي كافية للقول بأن عادات الموظفين و سلوكاتهم الإجتماعية لا تبقى خارج المؤسسة بل هي تبقى معهم و تؤثر على أدائهم و التزامهم بمهام عملهم.

الجدول رقم (33) يوضح لنا التزام الموظفين بالأوقات المحددة للعمل.

الإحتمالات	النسبة	النكرار	
نعم	%19,27	16	الالتزام بالمسؤولية
	%19,27	16	الخوف من العقاب و تفادي المشاكل
	%09,63	08	متطلبات العمل و خصوصية الوظيفة
	%19,27	16	مسألة مبدأ و احترام الوقت
	%02,40	02	قرب المسافة
	%02,40	02	اعطاء قدوة حسنة
	%07,22	06	بدون ذكر السبب
مجموع الإجابات بـ نعم			
لا	%02,40	02	مع اتمام المهام
	%04,81	04	بعد المسافة
	%04,81	04	الأمور العائلية
	%01,20	01	التأخر في النوم
مجموع الإجابات بعد عدم الوصول في الوقت			
الوصول	%06,02	05	لتغادي المشاكل و مساعدة الزملاء
	%01,20	01	لأنه مكروه
مجموع الإجابات بالوصول قبل الوقت			
المجموع			

تفسر معطيات هذا الجدول بأن نسبة 75% من مفردات عينة البحث قد أفادوا بأنهم يلتزمون بالحضور في أوقات العمل المحددة و ذلك كما عبر بنسبة 19% متكررة بينهم بأنه إلتزاما منهم بالمسؤولية و تفادي للمشاكل و بأن إحترام الوقت من مبادئهم و كذلك لقرب المسافة عن مساكنهم و ليكونو قدوة لغيرهم في حين أن 07% من هذه الفئة لم يذكر لي السبب وراء تقيده بوقت العمل، هذا و في المقابل ردت نسبة 13% من مفردات عينة البحث على سؤالي بعدم التقيد بالوقت ل لكن مع إتمامهم مهام عملهم حتى و لو تأخرت في المغادرة و البعض الآخر قال بأن بعد المسافة و

الظروف العائلية و التأخر في النوم هي أهم الأسباب التي تؤخرهم عن الوصول في الأوقات المحددة للعمل، و أخيرا نجد أن هناك فئة من مفردات هذه العينة أفادوا بأنهم يحضرون قبل الوقت المحدد و ذلك لمساعدة الزملاء و خاصة في ما يخص العمل بالمناوبة و مفردة واحدة أجابت بأن حظورها قبل الوقت و ذلك لأنها مكروها من طرف المسؤولين.

نستنتج بأن أكبر نسبة من مفردات عينة البحث أفادوا بتقييدهم أو حضورهم إلى العمل في الوقت أو حتى قبله و لاكتنا في المقابل وجدنا بأن المسؤولين قد وضعوا آلية خاصة لتسجيل أوقات دخول و خروج الموظفين وهي تعمل من خلال أخذ بصمة اليد أو عن طريق البطاقة الإلكترونية مع وجود كميرات مراقبة و هذا الأمر يجعل الموظفون ملزمين بالحضور في الوقت المناسب ليس بسبب قناعاتهم و إنما بسبب الخوف من العقوبات و تقاديا للمشاكل و من جهة أخرى فإن ما يدفع المؤسسة إلى القيام بوضع آلية خاصة تسجل دخول و خروج الموظفين هو أنهم كانوا غير ملتزمين و يتحايلون في هذا الخصوص.

الجدول رقم (34) يوضح لنا التزام الموظفين بانجاز الأعمال في وقتها.

الإحتمالات	حسب الضرورة و الأولوية	تأجيله لوقت آخر	النسبة	النوع
انجاز العمل في وقته			%89,15	74
تأجيله لوقت آخر			%06,02	05
حسب الضرورة و الأولوية			%04,81	04
المجموع			%100	83

توضح نتائج هذا الجدول بأن 89% من مفردات عينة بحثي أفادوا بأنهم يقومون بإتمام مهامهم في أوقاتها و هذا الأمر يعود لحساسية و نوع المهام والتي تتعلق بصحة و عافية المرضى و حياتهم في حين أجاب 6% من بقية المستو gio bie أنهم يستطيعون تأجيل أعمالهم لأوقات أخرى وتليها آخر نسبة مماثلة بـ 5% أفادوا بأن تأجيل المهام يكون بحسب الضرورة و كان تفسيرهم لهذا الأمر بأنهم يقدمون المهام الطارئة أو المستعجلة على حساب باقي المهام.

نستنتج من خلال ماسبق و بجمع النسبتين الأخيرتين نجد بأن نسبة 11% من الموظفين لا تؤدي مهامها في وقتها المناسب بل حسب ما يرو بأنه مناسب و هو تأكيد لما سبق ذكره في الأسباب المؤدية إلى نشوب الخلافات داخل جماعات العمل حيث ذكر من بين أهم الأسباب التماطل و الإتكالية في إتمام المهام و عدم المسؤولية.

الجدول رقم (35) يوضح لنا رأي الموظف حول طول ساعات العمل.

الإحتمالات	النسبة	التكرار
طويلة	%54,21	45
مناسبة	%33,73	28
في بعض الأحيان	%12,04	10
المجموع	%100	83

تفسر لنا معطيات هذا الجدول رأي الموظفين الممثلين لعينة هذه الدراسة حول ساعات عملهم حيث عبرت أكبر نسبة منهم عن رأيهم بأن ساعات عمله طويلة و في المقابل عبر 34% منهم بأن ساعات عملهم مناسبة في حين أن أصغر نسبة مماثلة بـ 12% أفادوا بأن ساعات عملهم تكون طويلة في بعض الأحيان ، و في هذا الخصوص يمكنني القول بأن ساعات العمل هي طويلة بالنسبة للموظفين الذين يعملون بظام المناوبة و لكنهم في المقابل يأخذون تعويض ليوم أو يومين و لكنهم في بعض الأحيان يعملون لساعات إضافية دون تعويض فمثلا سائقى السيارات قد يضطر السائق إلى الخروج بسيارة الإسعاف قبل إنتهاء وقت عمله لأسعاف المرضى و أو لنقل مريض و يخرج عن وقت عمله و بالتالي يدخل في ساعات إضافية خارج وقت العمل و لكنها لاتحسب له و لهذا السبب عبر بعضهم عن ساعات عمله بأنها طويلة و متعبة.

نستنتج من خلال ما سبق بأن أغلبية مفردات عينة البحث يرون بأن ساعات عمله طويلة و في الحقيقة هي أيضا متعبة فمن خلال نزلات الميدانية طيلة فترة البحث رأيت بأنهم يعانون في تعاملهم مع المرضى و أهاليهم ففي بعض الأحيان المواطنون يستشيطون غظبا و يحاولون التهجم على الأطباء.

الجدول رقم (36): يوضح لنا إن كان مقر سكن الموظف يساعد في الوصول إلى العمل في الوقت المناسب.

الإحتمالات	النسبة	النكرار
نعم	%63,85	53
لا	%31,32	26
احيانا	%04,81	04
المجموع	%100	83

تبين معطيات هذا الجول بأن أكبر نسبة (64%) من مفردات عينة البحث قد أوضحوا بأن مقر سكنهم يساعدهم على الوصول لمكان العمل في الوقت المناسب و هذا راجع إلى أن أغلبية المبحوثين يقيمون بدائرة العمل (مدينة عزبة) و في المقابل فإن نسبة 31% منهم أفادوا بأن مقر سكناهم لا يساعد في الوصول للعمل في الوقت المناسب و بمقارنة هذه النسبة الأخيرة مع نسبة الموظفين الساكنيين بالبلديات التابعة لدائرة العمل و التي تمثلت في 25% نجد تفاوت في بين النسبتين و ذلك باعتبار أن الساكنين خارج دائرة العمل قد يتأخرون بسبب المواصلات و بالتالي فإن المبحوثين لم يصدقو كلهم بالقول بأن مقر سكنهم لا يساعدهم للوصول إلى مكان العمل في الوقت المناسب ، و في الأخير فقد عبرت نسبة 05% من مفردات عينة الدراسة عن هذا السؤال ببعض الأحيان و أوجعوا ذلك إلى التأخر في المواصلات.

الجدول رقم (37) يوضح لنا تصرف الموظفين في حالة وقوع أعطال في أجهزت العمل.

الإحتمالات	النسبة	النوع
محاولة إصلاحه إن كان ضمن المهام	%18,07	15
اخبار الجهات المسؤولة	%50,60	42
عدم الاهتمام و تركه على حاله	%06,20	05
الإخبار عنه و محاولة إصلاحه	%24,09	20
المجموع	%100	83

توضح لنا بيانات هذا الجدول بأن أعلى نسبة ممثلة في 51% من مفردات عينة البحث أفادوا بأنه في حالة وقوع أعطال في أجهزت العمل فإنهم يخبرون أو يبلغون عنها الجهات المسؤولة في حين أوضح 24% منهم بأنهم يخبرون الجهات المسؤولة عن العطل و يحاولون إصلاحه أن كان في مقدورهم و هذا في حالة الأعطال البسيطة و كما عبر 18% منهم عن حاولتهم إصلاح الأعطال و هذا لأنها تدخل في ضمن مهامهم وبالمقابل و أخيراً فقد أقرت نسبة 06% من مفردات عينة الدراسة بأنهم لا يهتمون بما يحدث من أعطال في أجهزت العمل و لا يخبرون عنها حتى بل يتربكونها على حالها و هذا يفسر تقشّي القيم السلبية بعدم المبالات و اللامسؤولية في العمل أو غياب الضمير المهني كما يقال.

نستنتج مما سبق بأن اغلبية الموظفون في هذه المؤسسة يبلغون عن الأعطال التي تقع في أجهزت العمل أو يحاولون إصلاحها إن كان ذلك ضمن مهام عملهم أما نسبة قليلة منهم في تتميز بالإهمال و عدم الاهتمام بمصلحة المؤسسة أي عدم الإلتزام بواجباتهم في العمل.

الجدول رقم (38) يبين عمل الموظفين لساعات إضافية دون مقابل.

النسبة	التكرار	الإحتمالات		
%69,87	58	نعم		
%01,20	01	لا أعمل و إن عملت فلوجه الله	لا	
%02,40	02	وقت عائلي		
%06,02	05	إكتفي بوقتي		
%01,20	01	لا يوجد تقدير لظروفي فلا أعمل		
%19,27	16	عدم ذكر السبب		
%30,12	25	مجموع الإجابات بـ لا		
%100	83	المجموع		

تبين لنا معطيات هذا الجدول بأن نسبة 70% من مفردات عينة هذه الدراسة قد أفادوا بأنهم يعملون لساعات إضافية دون مقابل و هذه النسبة تشمل فئات الشبه طبي و الطبي لأنهم يضطرون في بعض الحياة للعمل لساعات إضافية في حالة تأخر المناوبين عنهم فلا يمكنهم ترك المصلحة بدون مناوبين، و في نفس الوقت يتم تعويضهم بساعات أو أيام راحة و في المقابل فقد عبر باقي المبحوثين ممثلين بنسبة 30% بأنهم لا يعملون لساعات إضافية و قد كانت أسبابهم عائلية و كذلك عدم التقدير من طرف المسؤولين و لم يذكر لي 19% منهم أسبابهم حول هذه الجزئية إلا أنني أستطيع القول بأن هذه النسبة تمثل الإداريين بصفة كبيرة و بعض الفئات الأخرى مثل الأطباء و العمال المهنئين.

نستنتج مما سبق بأن أكبر نسبة من مفردات عينة البحث تعمل لساعات إضافية مع التعويض و لكن هناك نسبة معتبرة عبرو عن عدم رغبتهم في العمل لساعات إضافية.

الجدول رقم (39) يفسر رأي الموظفين حول معادلة أجورهم لمجهوداتهم في العمل.

النسبة	النكرار	الإحتمالات
%16,86	14	نعم
%83,18	69	لا
%100	83	المجموع

توضح نتائج هذا الجدول بأن 83% ممثلة لأكبر نسبة من المبحوثين عبر عن رأيهم حول مقابلة أجورهم لمجهوداتهم في العمل بأنها غير مساوية بل هي ضعيفة جداً و هذا الأمر راجع لتدني أجور هذا القطاع الصحي و في المقابل فإن 17% من المبحوثين أجابوا بأن أجورهم مناسبة و هذه النسبة تشمل الأطباء المختصين و الصيادلة و أصحاب الأقدمية فقط فأغلبية الموظفين يتقاضون رواتب ضعيفة كما سبق ورأينا في المعطيات السابقة التي توضح ما يتلقاه كل موظف في عينة البحث.

نستنتج من خلال هذه النتائج بأن أغلبية المبحوثين في هذه الدراسة هم غير راضون عن رواتبهم و هي في الحقيقة ضعيفة و غير كافية لتلبية احتياجات الموظفين المسؤولين عن أسرهم و خاصة بالنظر إلى ما يشهده المستوى المعيشي الحالي في البلاد و غلاء الأسعار في كل النواحي.

الجدول رقم (40) يوضح قواعد السلامة المعتمول بها ل مختلف الوظائف.

النسبة	النكرار	الإحتمالات
%44,57	37	متوفرة قفازات و كمامات و محاليل معقمة و ألبسة خاصة
%55,42	46	غير متوفرة أو لا تفي بالحماية
%100	83	المجموع

تبين بيانات هذا الجدول بأن نسبة 55% من مفردات عينة البحث أقرت بأن وسائل الوقاية والأمن من الأخطار غير متوفر على مستوى الوظائف التي يمارسونها وأن توفرت فهي قليلة وغير كافية وأنهم يحاولون حماية أنفسهم بأخذ الحيط فقط وتمثل هذه النسبة العمال المهنين كأعوان الأمن والصيانة وسائقي السيارات وفي المقابل عبر 45% من المبحوثين بأن لديهم مجموعة من الوسائل التي توفرها المؤسسة حتى تقييم وتقى المرضى من عدوى الأمراض وتفادي نقلها من مريض لأخر فقد ذكرت أسماء مثل الفغازات و الكمامات و اللباس الخاص و أيضا المحاليل المعقمة التي تستعمل لغسل اليدين و هذه الوسائل الوقائية تخص على وجه الخصوص فئة الشبة طبي و الأطباء وما لاحظته من خلال شرحى لهذا العنصر أن بعض المبحوثين لا يعرفون حتى معنى وسائل الوقاية و هم يسألون بعضهم البعض عنها و في هذا تأكيد على عدم إلتزامهم بإستعمالها.

نستنتج من خلال ما سبق بأن وسائل الوقاية والأمن غير متوفرة وغير كافية بالغرض لكل الفئات المهنية و الفئات التي تتوفّر لديها هذه الوسائل و الوقائية هم غير ملمين بها.

الجدول رقم (41) يفسر التزام الموظفين بقواعد السلامة لحماية أنفسهم من الأخطار.

الإحتمالات	الحالات المستعجلة	النكرار	النسبة
نعم	بسبب الحالات المستعجلة	64	%77,10
لا	لا تتوفر	07	%08,43
مجموع الإجابات بـ لا		02	%02,40
بدون جواب		09	%10,84
المجموع		83	%100

تبين معطيات هذا الجدول بأن 77% كأعلى نسبة تمثل المبحوثين الذين أفادوا بأنهم يلتزمون بقواعد السلامة بهدف حماية أنفسهم و غيرهم من الأخطار و هذه النسبة مرتفعة لأن 45% من المبحوثين تتوفر لهم وسائل الوقاية كما جاء في معطيات الجدول السابق و لكن و هنا نجد بأن هناك فارق بين النسبتين و هذا الأمر راجع لأن المبحوثين غير صادقين في أجابتهم هذه ، و قد أجابوا بنعم لأن السؤال كان عن إلتزامهم و لم ينتبهوا لأجابتهم السابقة ، و في المقابل عبر 11% من المبحوثين بعدم إلتزامهم بالإجراءات الوقائية و ذلك لعدم توفرها و بسبب الحالات المستعجلة و ضيق الوقت و بنفس النسبة (11%) إمتنع المبحوثين عن الإجابة عن هذا السؤال.

نستنتج مما سبق بأن هناك ضعف أو تقصير في الإلتزام بقواعد و إجراءات السلامة من طرف المبحوثين سواء لحماية أنفسهم أو حماية المرضى من الأخطار و عدوى الأمراض.

الجدول رقم (42) يوضح وقوف الموظف إلى جانب المؤسسة رغم ضعف أجراه.

الإحتمالات	النسبة	النكرار
نعم	%83,13	69
لا	%16,86	14
المجموع	%100	83

تفسر معطيات هذا الجدول بأن أغلبية مفردات العينة قد عبروا عن وقوفهم إلى جانب هذه المؤسسة الإستشفائية رغم ضعف أجورهم و حسب ما فهمت من العديد منهم بأن موقفهم هدا لا يبدر عن قناعة منهم و حبهم لهذه المؤسسة و لاكنه بداع التعود عليها و عدم توفر بديل و خاصة بالنسبة للأفراد الدين يقاربون على التقاعد فقد لاحظت الحسرة على بعضهم و في قوله (الله غالب) ، و في المقابل أبدى 17% من المبحوثين رأيهم في هذا الخصوص بعدم الوقوف مع هذه المؤسسة و أبدوا رغبتهم في مغادرتها مع توفر فرص عمل أخرى و هو يعكس عدم اندماجهم في هذه المؤسسة و عدم شعورهم بإنتماء إليها و هذا ما ينعكس بالسلب على أدائهم في العمل.

نستنتج من خلال ما سبق بأن هناك نسبة معتبرة من المبحوثين عبّروا بكل صراحة عن عدم دعمهم لهذه و أيضا هناك من يدعمها ولكن دعمهم ليس عن قناعة منهم و هم لا يمكن الاعتماد عليهم لأنهم سيغادرون المؤسسة في أول فرصة.

**الجدول رقم (43) يوضح تأثير الظروف الاجتماعية للموظفين على رغبتهم
للاستمرار بالمؤسسة.**

الإحتمالات	النسبة	النكرار	
نعم	%13,25	11	بسبب الأولاد و المشاكل العائلية
	%45,78	38	الضغوط الاجتماعية و غلاء المعيشة مقابل ضعف الأجر
	%03,61	03	طبيعة العمل المتعبة
	%62,65	52	مجموع الإجابات بـ نعم
لا	%37,34	31	
	%100	83	المجموع

تبين لنا بيانات هذا الجدول بأن 63% من مبحوثي عينة البحث قد عبروا بأن ظروفهم الاجتماعية تؤثر على رغبتهم للإستمرar في العمل بهذه المؤسسة و من أهم الأسباب التي ذكروها هي المشاكل العائلية و الأولاد خاصة بالنسبة للمتزوجين و غلاء المعيشة مقابل ضعف أجورهم و ضغوطاتهم الاجتماعية و طبيعة العمل المتعبة، و في المقابل عبر 37% من باقي مفردات عينة البحث عن عدم تأثير واقعهم الاجتماعي في رغبتهم للإستمرar بهذه المؤسسة ، هي تشمل بصفة كبير أصحاب الرواتب الجيدة و المناسبة مثل الأطباء و رؤساء المصالح و غيرهم. نستنتج مما سبق بأن أكبر نسبة من عينة الدراسة يعيشون ظروف إجتماعية تؤثر في رغبتهم للإستمرar بالعمل بهذه المؤسسة الإستشفائية.

الجدول رقم (44) يفسر ندم الموظفين لاختيارهم العمل بهذه المؤسسة.

الإحصاءات	النسبة	التكرار	
نعم	%18,07	15	لا يوجد بديل و العمل كثير و الأجر ضعيف
	%26,50	22	الظلم و المشاكل و عدم المساوات و التمييز في المعاملة بين الموظفين
	%03,61	03	خطورة المهنة و عدم توفر الظروف المناسبة لممارستها و عدم الاستقرار
	%02,40	02	بعد المسافة و عدم التقدير
	%50,60	42	مجموع الإجابات بـ نعم
لا	%15,66	13	اعتبار ان العمل عبادة
	%21,68	18	حب المهنة و اختيار مجال العمل
	%08,43	07	الإعتياد على العمل بهذه المؤسسة الإستشفائية
	%03,61	03	الإستفادة من هذه المؤسسة
	%49,39	41	مجموع الإجابات بـ لا
	%100	83	المجموع

تبين لنا معطيات هذا الجدول بأن 51% من مفردات عينة بحثي قد أقرّو بندمهم على العمل بهذه المؤسسة و هدا حسب رأيهم يعود لعدة أسباب أهمها الظلم و المشاكل و عدم المساوات في المعاملة بين الموظفين و لعدم وجود بدائل و ضعف الأجر و خطورة المهنة و عدم توفر الظروف الملائمة للممارستها و كذا عدم الإستقرار و بعد المسافة و عدم التقدير و من جهة أخرى عبر 49% من المبحوثين عن عدم ندمهم للإلتراك بالعمل في هذه المؤسسة و قد أرجعوا السبب في هدا إلى حبهم للمهنة و اعتبارهم العمل عبادة و إعتيادهم على هذه المؤسسة و إستفادتهم منها .

نستنتج من خلال ما سبق بأن النسبتين متقاربتين مع أن النسبة الأكبر اقرت بندمها على العمل في هذه المؤسسة الإستشفائية و هذا راجع إلى الأسباب السابقة و ينعكس بالتأكيد على مستوى ادائهم و نوعية الخدمة المقدمة من طرفهم نحو المرضى .

الجدول رقم (45) يوضح رد فعل الموظفون تجاه من يتكلم بالسوء عن المؤسسة.

الإحتمالات	النكرار	النسبة
تدافع عن سمعتها	45	%54,21
تؤيده	11	%13,25
التزام الصمت	27	%32,53
المجموع	83	%100

توضح بيانات هذا الجدول بأن 54% كأكبر نسبة تمثل المبحوثين الذين أفادوا ردود فعلهم تجاه من يسيئ إلى سمعة هذه المؤسسة الإستشفائية تكون من خلال الدافع عنها و عدم السماح لأي كان بأن يتكلم بالسوء عنها، أما 33% من مفردات هذه العينة أقروا بأنهم في مثل هكذا مواقف يلتزمون الصمت أو الحياد فلا يدافون عنها و لا يؤدون من يسيئ إليها و هذه النسبة معترضة و هي تعبر عن ضعف الولاء و الانتماء و الإنذماج مع المؤسسة فالموظف المندمج و الغير يدافعون عن المنظمة التي يعمل بها حتى و إن كان غيره على حق و يحاول دائما تقديمها في افضل صورة، في المقابل فإن 13% من هذه العينة أفادوا بأنهم يؤيدون من يتكلم بالسوء عن هذه المؤسسة و هو ما يثبت عدم رضاهם و ندمهم و عدم رغبتهم للبقاء بها.

نستنتج من خلال ما سبق بأنه رغم أن أكثر من نصف مفردات العينة قد أكدوا دفاعهم عن هذه المؤسسة الإستشفائية إلا أن هناك نسبة معترضة عبرت عن عدم دعمها و الدفاع عن سمعتها أمام الآخرين و هذا مع إعتبار أن الرأي المحايد في مثل هكذا موقف هو رأي سلبي.

الجدول رقم (46) بين شعور الموظفون بأنهم جزء من المؤسسة.

الإحتمالات	النسبة	التكرار
نعم	%74,69	62
لا	%25,30	21
المجموع	%100	83

توضح معطيات هذا الجدول بأن أكبر نسبة من المبحوثين ممثلة بـ 75% قد عبّرُوا من خلال إجابتهم بنعم عن شعورهم بأنهم جزءٌ من هذه المؤسسة وهذه النسبة مرتفعة ليس لشعور الموظفين حقيقةً بأهم جزءٍ من المؤسسة بل هو راجع لتفاخرهم و هي من بين القيم التي تميز الشعب الجزائري فحتى لو كان في قمة المعاناة و تسأله عن حاله يقول لك الحمد لله و ما يؤكداً كلامي هذا هو النتائج السابقة الموضحة لردة فعل المبحوثين تجاه من يسيئ لسمعة المؤسسة فمن يعتبر نفسه جزءً من المؤسسة يكون غيرها و يدافع عنها أمام مختلف الجهات و هنا نجد بأن جزءً من المبحوثين لم يصدقوا في إجابتهم بنعم، و في المقابل عبر 25% من باقي المبحوثين عن عدم شعورهم بأنهم جزءٌ من هذه المؤسسة و هذا ما يؤكد ما سبق من النتائج التي بينت عدم انتفاء و اندماج الأفراد مع هذه المؤسسة الإستشفائية وكذلك ندّهم على العمل بها و ذلك و حسب إفاداتهم السابقة لعدم اختيارهم العمل بها عن قناعة أو حباً منهم بل لعدم توفر البديل.

الجدول رقم (47) يوضح شعور العاملين بالظلم في هذه المؤسسة.

الإحتمالات	النسبة	النكرار	
نعم	%14,45	12	بسبب سوء التسيير و عدم توفر ظروف العمل الجيدة او حواجز
	%16,86	14	عدم حصول الموظفون على حقوقهم في العمل كالترقية
	%21,68	18	غياب العدل و المساوات لإعتبارات مثل العلاقات الشخصية و الجهوية, التحييز و الأقدمية
مجموع الإجابات بـ نعم		%53,01	44
لا	%33,73	28	لم أتعرض للظلم
	%03,61	03	التزم بعملي و ألتزم حدودي
	%06,02	05	الحمد لله هو الذي يدعمنا
	%01,20	01	التشاور في العمل
	%01,20	01	أنا مدعم و لدى معارف
	%01,20	01	أدافع عن نفسي جيدا
مجموع الإجابات بـ لا		%46,98	39
المجموع			%100 83

تفسر نتائج هذا الجدول بأن نسبة 39% من عينة البحث الذين أكدوا بعدم شعورهم بالظلم و أهم أسبابهم التي وردت هي عدم تعرضهم للظلم و أن هذا بفضل الله و أنهم ملتزمين لحدودهم و عملهم و قدرتهم للدفاع عن أنفسهم أو بسبب الحوار و التشاور و هناك من ذكر بأنه مدعم و لديه معارفه و صراحة هذا الأخير تدعم نسبة 53% من مفردات عينة الدراسة الذين أكدوا شعورهم بالظلم في هذه المؤسسة الإستشفائية و هذا بحسب توضيحاتهم راجع لعدة أسباب من أهمها عدم حصول الموظفين على حقوقهم في العمل كالترقية كما ارجع البعض منهم شعورهم هذا إلى سوء التسيير فكما قلت سابقاً بأن المدير يحاول تطبيق سياسة الإدارة الأبوية فعندما يرى الموظف بأن هذا المسؤول يتقارب من موظفين آخرين فسيعتقد

بأن هناك مصالح او علاقات تجمعهم و بالتالي سينكون لديه تصورات سلبية تترتب عليها الغيرة و الحقد ، كما نكر كأهم الأسباب للشعور بالظلم هو عدم توفر مناخ العمل المناسب وقلة الحواجز و غياب العدل و المساوات لأعتبارات مثل العلاقات الشخصية و الجهوية و التحيز و أيضاً الأقديمية و هذا راجع لتدخل القيم الإجتماعية المحلية التي يحملها الموظفون معهم داخل مؤسسات عملهم و التي تؤثر على النزاهة و العدل في إتخاذ القرارات و المعاملات و العلاقات سواء كانت أفقية أو عمودية و تؤثر في نوعية و مستوى أداء الموظفين و على إنطباطهم و إلتزامهم.

النتائج عامة.

مما سبق عرضه من معطيات مفصلة عن نتائج هذه الدراسة يمكننا القول بأن أهم ما يميز مجتمع بحثنا أنه مجتمع شبابي فأغلب الموظفين بهذه المؤسسة الإستشفائية لعراقة تقل أعمارهم عن 39 سنة وهو ذكوري بنسبة 55%، و أغلبية أفراده متزوجون و من حاملي الشهادات الجامعية و أصحاب الدراسات العليا هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن معظمهم من نفس البيئة الإجتماعية أو من نفس دائرة العمل أو البلديات التابعة لها ، و أكثر من نصف حجم هؤلاء هم من أسر غير متعلمة و قد كان أباءهم فلاحين و من أصحاب الحرف اليدوية و الأعمال الحرة ، و أمهاتهم كن ربات بيوت وهذه الأخيرة بنسبة 87%، هذا فيما يخص نتائج البيانات الشخصية.

أما نتائج الدراسة التي تتعلق بالوظائف التي يشغلها الموظفون بالمؤسسة الإستشفائية لمدينة عراقة فإن أفراد عينة هذا البحث هم بمختلف التخصصات و يتوزعون تقريبا على مختلف المصالح و الوحدات المتوفرة على مستوى المؤسسة وأكبر نسبة منهم 66% لم يسبق لهم العمل قبل الإلتحاق بهذه بوظائفهم الحالية أما من سبق لهم العمل فقد تركوا أعمالهم السابق لأسباب مثل هاوية عقود العمل و بعد المسافة و بهدف الحصول على منصب عمل ثابت، و 30% من هؤلاء إلتحقوا بوظائفهم عن طريق الإختبارات الشفوية أما 17% منهم التحقوا من خلال العلاقات الشخصية و كما أفاد الكثيرين من الدين قابلتهم بأنه بدون العلاقات الشخصية و المعارف الخاصة لما إستطاع الحصول على عمله، و في نفس السياق عبر 33% من المبحوثين بأن اختيارهم العمل بهذه المؤسسة الإستشفائية ليس بداعي الحب أو الرغبة فيها بل مجرد صدفة و عدم توفر البديل هذا من جهة ، من جهة أخرى فإن أغلبية المبحوثين ليست لديهم أقدمية في العمل (31% لم يتجاوزوا الخمس سنوات) و هذا راجع كما ذكرنا سابقا إلى خاصية الشبابية لمفردات العينة أما فيما يخص إستفادتهم من دورات التأهيل فنسبة الغير مستفيدين كانت مرتفعة 49% و حسب رأيهم هذا راجع لعدم توفرها لبعض التخصصات و تدخل المحسوبية و العلاقات الشخصية و من هنا يبدأ التأكيد على تدخل التصورات و الأفكار و المعتقدات التي

يؤمن بها الأفراد الموظفون و التي ألغوها في مجتمعاتهم على قراراتهم داخل المؤسسة الأستشفائية بمدينة عزبة، أما فيما يخص أجورهم فهي ضعيفة و غير كافية لتلبية احتياجاتهم فأغبهم نقل أجورهم عن الخمس و ثلاثة ألف دينار جزائري و هو الحال لكل قطاع الوظيف العمومي.

أما بالنسبة لنتائج الفرضية الأولى و التي أعتبرت من خلالها أن "العادات الإجتماعية التي ألغتها الموظفون في مجتمعاتهم المحلية تأثير يارز في قدرتهم على الانسجام مع قواعد و ظواقيط العمل"، فقد تبين من خلال العرض و التحليل السابق للنتائج بأن العلاقات بين الزملاء في العمل تقوم على أساس التعاون و الإحترام و الصداقة و في المقابل اضاف 18% من المبحوثين المنفعة المتبادلة إلى باقي الإحتمالات، كما وبيّنت نتائج الدراسة أيضاً بأن أغلبية الموظفين لهم زملاء و أصدقاء من مصالح مختلفة و في هذا تأكيد على تتقاداتهم الكثيرة بين المصالح ليس بداع العمل فقط بل لرؤيه الأصدقاء و الترفيه عن النفس و قضاء المصالح الخاصة، ومن جهة أخرى فإن اختيار الزملاء لبعضهم يكون على أساس الأداء في العمل، لأن العامل الغير منضبط أو الكسول سيضر به و بسيرورة العمل في حين أن هناك نسبة معتبرة من الموظفين يختارون زملائهم على أساس القرابة و الجيرة و الطبقة الإجتماعية، و هو راجع لتدخل القيم و تحكمها في سلوكات الموظفين، كما يمكننا القول بأن هناك تعاون في اتمام المهام بين الزملاء أما فيما يخص خلافات العمل فهي ناتجة عن التماطل التهاون و اللامبات و الإتكالية و إهمال المريض و التهرب من المسؤولية و الحقد و الغيرة و كذا سوء التسيير و تدني المستوى الثقافي، و هو راجع إلى تدخل افكار و تصورات المبحوثين و قناعاتهم الشخصية في أفعالهم و أدائهم لمهام عملهم، لacinهم يحاولون دائماً الوصول إلى حلول وسطى لمشكلاتهم لأنها ستضر بمصلحة المريض بالدرجة الأولى و بمصالح بالدرجة الثانية.

أما علاقاتهم مع مشرفיהם و رؤسائهم في العمل فهي جيدة لأن بعض المسؤولين يخافهم الرئيس و لأن بعضهم يقبل رشاوى و لأن بعضهم يعطي على أخطاء الموظفين من أصحاب الدعم و المعارف، فلا يوجد عدل في المعاملة بين الموظفين

و هناك تقدير معنوي فقط لمجهودات هؤلاء في هذه المؤسسة ومن جهة أخرى أكدت النتائج الميدانية بأن هناك دعم و تضامن بين الموظفين في حالة و قوع أحدهم في أزمة أو مشكلة ولا يوجد دعم من طرف المسؤولين، كما أفاد أكثر من نصف المبحوثين عن مشاركتهم في إتخاذ القرار حيث يتم إستشارتهم أو الأخذ برأيهم و ذلك كونهم أكثر معرفة فيما يخص مهام وظائف و التعديلات التي تخصها وهو ما يثير غيرة و غضب باقي الموظفين، و من ناحية أخرى قد وجدت التزام من طرف المبحوثين بخصوص أوقات دوامهم و خاصة أن المؤسسة قد وضعت آلية تسجيل لأخذ أوقات دخول و خروج الموظفين من خلال بطاقة إلكترونية خاصة أو عن طريق أخذ بصمة اليد إضافة إلى كميرات المراقبة الموجودة التي يتم من خلالها مراقبة جميع الأماكن على مستوى هذه المؤسسة الإستشفائية و بالإضافة تبين أن الموظفون غير صادقين فيما يخص التزامهم بإتمام مهامهم في الوقت المحدد و ذلك ما تؤكده أقوالهم عن مماطلتهم و تهريهم من المسؤولية في العمل، و إهمالهم للمرضى و الإتكالية وهذا ما قد لاحظته من خلال تواجدي طيلة فترة الدراسة، وبالتالي يمكن القول بأن فرضية بحثي الأولية قد تحققت.

أما فيما يتعلق بنتائج الفرضية الثانية و التي إفترضت من خلالها بأن "الخلفيات الاجتماعية للموظفين تأثر بарь على مدى ارتباطهم بالمؤسسة التي يشتغلون فيها", وقد بينت النتائج المتحصل عليها بأن قرب مساكن أغلبية الموظفين من مقر العمل يساعدهم في الوصول في الأوقات المناسبة و أنهم في حالة وقوع أعطال في أجهزة العمل فإنهم يصلون عن المسئولين و يحاولون إصلاح إن كان ضمن صلاحيات عملهم و ذلك لأن العمل يتوقف بتوقف الأجهزة الطبية، و من ناحية أخرى فهناك نسبة معتبرة من الموظفين ليس لديهم إستعداد للعمل لأوقات إضافية حتى مع المقابل لأنهم لا يريدون الأخذ من وقت أسرهم و لأنهم لا يجدون أي تقدير في المقابل و كذلك فإن ساعات عملهم طويلة و متعبة في مقابل أجر ضعيف و لا يغوفي إحتياجاتهم ، كما وجدت لدى 55% من الباحثين لا تتوفر لديهم وسائل الوقاية و الأمان من الأخطار و حتى من تتوفر عندهم فقد لاحظت بأن الكثير منهم لا يعرفون مادا يتتوفر لديهم و يبقى يفكر في الإجابة و هذا يؤكّد عدم التزامهم بها ،

كما عبرت نسبة معتبرة 17% من المبحوثين عن عدم وقوفهم إلى جانب المؤسسة في أوقات الحرج بسبب ضعف الأجر إضافة إلى أن أغلبية الموظفون أكدوا بأن ظروفهم الإجتماعية تؤثر على رغبتهم للبقاء في هذه المؤسسة و هذا راجع إلى أن أغلبية الموظفين هم من طبقات اجتماعية فقيرة أو متوسطة كما سبق توضيحه في البيانات الشخصية للموظفين و ندتهم على العمل بها و ذلك بسبب المشاكل و عدم المساوات و التمييز و هو ماتؤكد نتائج 46% من الموظفين الذين يؤيدون أو يلتزمون الصمت إتجاه من يسيئ لسمعة المؤسسة و 53% من الذين يشعرون بالظلم في هذه الأخيرة و وبالتالي يمكنني القول بأن هذه النتائج تؤكد على صدق هذه الفرضية.

وأخير فقد تمثلت نتائج الفرضية الثالثة و الأخيرة و التي إفترضت بها "أن اللإرتباطات الإجتماعية السائدة في المجتمعات المحلية للموظفين تأثير بارز على مستوى أدائهم في هذه المؤسسة الاستشفائية"، أكدت النتائج و البيانات المتحصل عليها بأن مايسود هذه المؤسسة من ثقافة المحابيات نحو الأقارب و المحسوبية و التمييز و الإستغلال أدى إلى عدم توفر العدل و المساوات في المعاملة بين الموظفين كما أنه لا يوجد تمييز في المعاملة بين الرجال و النساء و هذا راجع لتدخل العلاقات الشخصية و الروابط العائلية و القرابية و روابط الجيرة في سلوكيات الموظفين و المسؤولين و وبالتالي التأثير في مستوى أداءهم فمن يرى بوجود التحييز و الإستغلال لن يكون راضي عن عمله و هو ما سبق و تأكينا منه في عدم مساندة الموظفين لهذه المؤسسة و عدم الدفاع عنها و أيضا ندتهم على العمل بها، في حين وجدت نسبة معتبرة 20% من المبحوثين أكدوا على وجود تحيز من طرف المسؤولين للموظفين الدين يقررونهم و في المقابل لا يوجد إهتمام من طرف المسؤولين لمشاكل و ظروف هؤلاء، و ايضا وجود التسامح و التغاضي عن الأخطاء في العمل و هو مايزيد من عدم جديتهم في العمل أو تدني مستوى الأداء، و منه يمكن القول بأن هذه الفرضية قد تحققت ، و بالتالي فإن فرضيات هذه الدراسة قد تحققت و ما يمكنني قوله بأن القيم الإجتماعية التي يؤمن بها الأفراد و التي يعتقدون بصدقها و أقوها و اعتادوا عليها في مجتمعاتهم المحلية لا تبقى

خارج مؤسسات أو منظمات عمله بل هي أفكار و سلوكيات يجسدونها و نطغي على أفعالهم و تحكمها و تؤثر في انضباطهم و إلتزامهم التنظيمي.

خاتمة

تناولت هذه الدراسة التأثير السلبي للقيم الاجتماعية المحلية التي يحملها الموظفون من بيئاتهم المحلية على إلتزامهم التنظيمي في المؤسسة و قد كانت دراسة ميدانية طبقت في المؤسسة الاستشفائية العمومية محمد داندان - بدائرة عزابة ولاية سكيكدة كنموذج يعبر عن بروز و تodashي القيم السلبية و تأثيراتها المختلف و التي مصدرها البيئات المحلية و التي تدخل المؤسسات عن طريق الأفراد العاملين أو الموظفين باعتبار ان هؤلاء قد تشربو هذه القيم من مجتمعاتهم و هم يعتقدون بها و يجسدونها في معاملاتهم اليومية و لا يمكنهم التخلص عنها و تركها خارج مكان العمل لأنها راسخة في عقولهم و اعتادوا عليها و لا يستطيعون مخالفتها أو الخروج عنها و إذا فعلوا فسيتعرضون إلى عقوبات اجتماعية ، هذه القيم الاجتماعية السلبية التي تتمظهر في العديد من الظواهر مثل المحابيات و المحسوبية و الاتكالية و اللامبالات و التحييز، وجدنا من خلال دراستنا الميدانية بأنها تأثر بشكل بارز في التزام الموظفين و العمال تجاه مسؤولياتهم و انجازهم للمهام الموكلة إليهم و انضباطهم في العمل و هو ما حاولنا الوقوف عليه من خلال فرضيات الدراسة و بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي و باستخدام تقنيات الاستمارة و المقابلة و الملاحظة و وفق النتائج المتحصل عليها فقد تحققت صحت فرضيات هذا البحث كما سبق في عرض النتائج العامة للدراسة و التي أفادت بأن القيم الاجتماعية المحلية التي يحملها الموظفون من بيئاتهم الاجتماعية تأثر بشكل سلبي على التزامهم التنظيمي في المؤسسة .

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التأكيد من أن للقيم الإجتماعية المحلية التي ألفها الموظفون و إكتسبوها من مجتمعاتهم المحلية تأثير سلبي على إلتزامهم التنظيمي في المؤسسة و لأنتمام هذه الدراسة فقد تناولت في جزئها النظري محاولة للإحاطة بجوانب كلا المتغيرين و أهم خصائصهما و العوامل، شملت هذه الدراسة أيضا بناء ثقافة الإلتزام التنظيمي و أهميته و أنواعه و طرق قياسة و العوامل المؤثرة فيه و هذه الأخيرة كانت العنصر الذي يربط بين المتغيرين و إنطلقت به إلى تغطية متغير القيم الإجتماعية المحلية من خلال عرضي لأهميتها و وظائفها و مصادرها و محدداتها و مقاييسها و أهم المنظورات المفسرة لها و أخيرا تأثيرها في سلوك الموظفين.

و للوصول إلى هدف الدراسة السابق فقد إعتمدت هذه الدراسة في شقها الميداني على المنهج الوصفي التحليلي و ذلك لتناسبه مع موضوع الدراسة و أهدافها و منه فقد إستخدمت على كل من الملاحظة و المقابلة الحرة و الإستمارة في جمع البيانات اللازمة للبحث حيث قمت بتوزيع 100 إستماراة مكونة من ثلاثة محاور و 64 سؤال وقد إسترجعت 83 إستماراة و هي تمثل عينة هذه الدراسة و التي عبرت عن 20% من أجمالي مجتمع البحث و توصلت بعد فراغ البيانات و تحليلها و تفسيرها إلى النتائج التالية:

- للعادات الإجتماعية التي ألفها الموظفون في مجتمعاتهم المحلية تأثير بارز في قدرتهم على الإنسجام مع قواعد و ظواقيط العمل".
- للخلفيات الإجتماعية للموظفين تأثير بارز على مدى إرتباطهم بالمؤسسة التي يستغلون فيها".
- أن للإرتباطات الإجتماعية السائدة في المجتمعات المحلية للموظفين تأثير بارز على مستوى أدائهم في هذه المؤسسة الإستشفائية".

قائمة المصادر و المراجع

أولاً: المصادر

القرآن الكريم

ثانياً: المراجع

1. الكتب

أ. الكتب باللغة العربية:

1. أبو العينين: القيم الإسلامية و التربية, ط1, مكتبة إبراهيم علي, المدينة المنورة, 1988.
2. أحمد السيد كردي: إدارة السلوك التنظيمي, د.ط, د. دار نشر, 2011 .
3. أحمد محمد بيومي: علم إجتماع القيم, دار المعرفة الجامعية, مصر, 2004.
4. أحمد مصطفى خاطر: الخدمة الإجتماعية و تنمية و المجتمع الريفي, رؤية نظرية و واقعية, المكتب الجامعي الحديث, الإسكندرية, 1990.
5. إسماعيل عبد الفتاح الكافي: القيم السياسية في الإسلام, 2005, نسخة إلكترونية.
6. إسماعيل عبد الفتاح الكافي: موسوعة القيم و الأخلاق الإسلامية, د.ط, مركز الإسكندرية, 2005.
7. الجلاد ماجد زكي: تعلم القيم و تعليمها, تصور نظري و تطبيقي لطرائق و إستراتيجيات تدريس القيم, ط2, دار المسيرة للنشر و التوزيع, عمان, 2007.
8. الريبع ميمون : نظرية القيم في الفكر المعاصر بين النسبية و المطلقة, الشركة الوطنية للنشر و التوزيع , الجزائر, 1980.
9. الزيود ماجد: الشباب و القيم في عالم متغير, د.ط, دار الشرق للنشر و التوزيع, عمان, 2006.
10. السيد عبد العاطي: علم إجتماع المعرفة, دار المعرفة الجامعية, الأزاريطة, 2003.
11. العنزي سعد على و آخرون: علاقة الالتزام المنظمي بمشاركة العاملين وأثرها في تحقيق متطلبات الجودة للموارد, مجلة الإدارة و الاقتصاد, جامعة المستنصرية, العدد 61, 2006.
12. أيمن عودة المعاني: الولاء التنظيمي سلوك منضبط و إنجاز مبدع, د.ط, بلقيس أحمد, توفيق مرعي: الميسر في سيكولوجية اللعب, د.ط, دار الفرقان للنشر و التوزيع, عمان, 1996.
13. أيمن عودة المعاني: الولاء التنظيمي سلوك منضبط و إنجاز مبدع, د.ط, دار الفرقان للنشر و التوزيع, عمان, 1982.

13. جبران مسعون: معجم الفبائي في اللغة والإعلام، دار العلم للملاتين، بيروت، 2003.
- خضير نعمة وأخرون: الإلتزام التنظيمي وفاعلية الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 31، 1996.
14. جميل صليبا: المعجم الفلسفى: مادة ، قيم، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1973.
15. جواد شوقي ناجي: سلوكيات الإنسان، انعكاساتها على إدارة الأعمال، دار الحكمة للطباعة و النشر، بغداد، 1999.
16. خليل أحمد خليل: معجم مفاتيح العلوم الإنسانية، دار الطليعة للطباعة و النشر، بيروت، د.ت.
17. رشيد مازن: الدعم التنظيمي المدرك و الأبعاد المتعددة للولاء التنظيمي المجلة العربية للعلوم الإدارية، جامعة الكويت، المجلد 11، العدد 01.
18. ريمون روبيه: فلسفة القيم، ترجمة عادل العوا، مطبعة جامعة دمشق، 1962.
19. زكرياء عبد العزيز: التلفزيون و القيم الاجتماعية للشباب المراهقين، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2002.
20. صلاح فنصوة: نظرية القيمة في الفكر المعاصر، دار الثقافة للطباعة و النشر، القاهرة، 1981.
21. صالح محمد أبو جادو: سيكولوجية التنشئة، ط 1، دار المسيرة للنشر، عمان، 1988.
22. عبد الفتاح دويدار: علم النفس الاجتماعي_أصوله و مبادئه، دار المعرفة الجامعية الأذربيجانية، 1999.
23. عبد العالي دبلة: مدخل إلى التحليل السوسيولوجي، منشورات مخبر المسألة التربوية في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، جامعة محمد خيضر ببسكرة، منشور رقم 02، 2011.
24. عبد الغاني عmad: سوسيولوجيا الثقافة، المفاهيم و الإشكالية، مركز الدراسات، الوحدة العربية، بيروت، 2006.
25. عبد اللطيف محمد خليفة: إرتقاء القيم، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأدب، الكويت، العدد 160، 1992.
26. عبد الله عقلة مجلبي الخزاعلة: الصراع بين القيم الاجتماعية و القيم التنظيمية في الإدارة التربوية، ط 1، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2008.

27. عبد الهادي الجوهرى: دراسات في التنمية الإجتماعية، مدخل إسلامي، المكتب الجامعي الأزارقية، 1999.
28. فادية عمر الجولاني: علم الاجتماع الحضري، د. ط، دار عالم الكتاب للنشر و التوزيع، القاهرة، 1984.
29. فاروق عبده و السيد محمد: السلوك التنظيمي في إدارة المؤسسات التعليمية، ط 2، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2009.
30. فوزية دياب: القيم و العادات الإجتماعية، د. ط، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
31. كمال التابعى: الإتجاهات المعاصرة في دراسة القيم و التنمية، دار المعارف ، مصر، 1985.
32. 08. محمد المهدى: علم إجتماع التنظيم_ من سوسيولوجيا القيم إلى سوسيولوجية المؤسسة_، ط 1، إمبابلاست، الجزائر، 2010.
33. محمد السيد محمد: المسؤولية الإعلامية في الإسلام، ط 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1983.
34. محمد حمادات قيم العمل و الإلتزام الوظيفي لدى المديرين و المعلمين في المدارس، ط 1، دار و مكتبة حامد للنشر و التوزيع ، عمان الأردن، 2006.
35. محمد عبد الكريم الحوراني: النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ط 1، دار مجذولي للنشر و التوزيع، عمان، 2007.
36. مدحت محمد أبو النصر: إدارة الموارد البشرية_ الإتجاهات المعاصرة_، ط 1، مجموعة النيل العربية، مصر، 2005.
37. معهد علم النفس و التربية: 1992.
38. معهد الثقافة و التسيير: 1992.
39. منى كشيك: القيم الغائية في الإعلام، د ط، دار فرحة للنشر و التوزيع، 2003.
40. موريس أنجرس: منهجية البحث في العلوم الإنسانية، د. ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.
41. ناصر دادي عدون: إقتصاد المؤسسة، ط 2، دار المحمدية العامة،الجزائر، 1998.
42. نورهان منير حسن فهمي: القيم الدينية للشباب من منظور الخدمة الإجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.

الدراسات و الرسائل الجامعية:

43. الخيلي خميس مغير: أثر الرضا الوظيفي على الإنتماء التنظيمي بالتطبيق على الدوائر المحلية لأمارة أبو ظبي، جامعة عين شمس القاهرة، 1988.
44. الرجبي محمد تيسير عبد الحكيم: العلاقة بين الالتزام المهني والإلتزام التنظيمي و الصراع و دراسة مطبقة على مدققي الحسابات و المحاسبين في الأردن، المجلد 11، العدد 01، 2004.
45. السالمة عبد الله سليمان: الخصائص الشخصية و الوظيفية و أثرها على الولاء التنظيمي رسالة ماجستير، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
46. الشادي حمد: الثقافة التنظيمية و علاقتها بالإلتزام التنظيمي، دراسة ميدانية على منسوبي كلية الملك خالد العسكرية المدنيين و العسكريين، رسالة ماجстير، جامعة نايف العربية للعلوم، 2005.
47. العتيبي سعود محمد، السواط طلق عوض الله: الولاء التنظيمي لمنسوبي جامعة الملك عبد العزيز و العوامل المؤثرة فيه، مجلة الإداري، معهد الإدارة العامة مسقط، العدد 07، 1999.
48. العقبي الأزهر: القيم الاجتماعية و الثقافية المحلية و أثرها على سلوك العاملين، دراسة ميدانية بمؤسسة صناعة الكوابيل ببسكتة، رسالة دكتوراه، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، 2009.
49. العوفي محمد: الثقافة التنظيمية و علاقتها بالإلتزام التنظيمي، دراسة ميدانية على هيئة الرقابة و التحقيق بمنطقة الرياض، رسالة ماجستير، 2005.
- اللوзи سليمان: تنظيمات المستقبل و تحديات الإدارة، المجلة العربية للإدارة المنظمة للتنمية و الإدارة، 1999.
50. باسم عباس كريدي: الأنماط القيادية و أثرها على الإلتزام التنظيمي دراسة ميدانية في كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد 12، العدد 03، 2010.
51. خطاب عايدة سيد: الإنتماء الوظيفي و الرضا عن العمل دراسة ميدانية من المرأة العاملة السعودية، مجلة العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود المجلد 13، العدد 01، 1988.
52. حميد خروف: الإشكالات النظرية و الواقع، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 1999.

53. ملخص شياع : العوامل المؤثرة في الإلتزام التنظيمي، دراسة تحليلية لأراء العاملين في المعهد التقني الأنبار، مجلة جامعة الأنبار للعلوم اقتصادية و الإدارية،المجلد,04, العدد 09 .2012.

54. مدرس: تحليل العلاقة بين الثقة التنظيمية و الإلتزام التنظيمي، دراسة إستطلاعية في دائريتي التقاعد و الرعاية الإجتماعية في مدينة تكريت،مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد 83 ,2010.

55. مراد زعيمي: النظرية العلم اجتماعية، رؤية إسلامية ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، في علم الاجتماع، الإخوة منتوري، قسنطينة، 1997.

56. مصطفى الباхи: القيم و تأثيرها على المؤسسة، رسالة ماجيستير،معهد العلوم الإقتصادية،جامعة سطيف، 1996.

57. موسى أحمد و محمود النجار: أثر البيئة الداخلية على الإلتزام التنظيمي في المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي في المملكة الأردنية، دراسة بدعم من عطوفة مدير عام المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، الأردن,2010.

58. نويصر بقاسم: التنمية و التغير في نسق القيم الإجتماعية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراهفي علم الاجتماع، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة،2011.

59. يوسف درويش عبد الرحمن: العلاقة بين دافعية العمل الداخلية و الإلتزام التنظيمي و الأداء الوظيفي و الخصائص الفردية، دراسة ميدانية، مجلةالإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، المجلد 39،العدد 03.

2_المقالات:

60. عبد الكريم بو حفص: دور المشرف في نجاح التغييرات التنظيمية، مقال منشور لمجلة علم النفس و علوم التربية، معهد علم النفس و علوم التربية،جامعة الجزائر،العدد 06 ,1994.

61. عبد القادر شلالي: أثر القيم التنظيمية على الأداء الكلي للمؤسسة الإقتصادية من منظورأخلاقي، مقال مقدم لمجلة المعارف،جامعة آكلي محنـد أول حاج، البويرة، د.ت.

ب. الكتب باللغة الأجنبية:

1. Crozée Michel et Friberg.Erhard. l'acteur et le système, édition du sewil, paris, 1981 ;p 388.

2. Deseles.G ; Human resource management ;9 th Ed; prentice Hall; new jersey.
3. Rokeach, Milton,' Understanding Human Values Individual and Social', New York, Adivision of Macmillan Publishing Co., INC.1979.

الملا ق

1. إستمارة البحث

2. بطاقات فنية عن المؤسسة ميدان البحث

3. الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الملحق الأول

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي البحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع تنظيم و عمل

استماراة البحث بعنوان

القيم التنظيمية و اثراها على الولاء التنظيمي

بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع

تحت إشراف

إعداد الطالبة:

الدكتور:

العقبي الأزهر

أوغيني أحلام

السنة الجامعية: 2016 / 2015

ملاحظ

- المعلومات الواردة في هذه الاستماراة سرية و لا تستخدم إلا للأغراض العلمية
ضع علامة (x) داخل المربع لإنجابة المناسبة.
الرجاء الأجابة على كل الأسئلة و بكل صدق و هدا لنجاح هذا البحث، و شكرا.

استماراة البحث:

المحور الأول: خاص البيانات الشخصية

1. الجنس: أنثى ذكر

2. السن : أقل من 29 سنة

إلى 39 سنة 30 _

إلى 49 سنة 40 _

إلى 59 سنة 50 _

سنة فما فوق 60 _

3. الحالة المدنية: أعزب

متزوج

4. المستوى التعليمي: ابتدائي

متوسط

ثانوي

جامعي

دراسات عليا

5. مقر السكن: بدائرة العمل

البلديات التابعة

..... مناطق أخرى تذكر

6. هل أنت من أسرة متعلمة (أبواك متعلمان)? - لا - نعم

7. ما هي مهنة الأب?

8. ما هي مهنة الأم?

المحور الثاني: خاص بالمعلومات الوظيفية

9. ما هي المصلحة أو الوحدة التي تعمل بها?

10. مانوع الوظيفة التي تمارسها?

11. هل سبق لك العمل قبل الالتحاق بالمؤسسة الاستشفائية؟ نعم لا

12. في حالة الاجابة بنعم لماذا غادرت العمل السابق?

13. كيف التحقت بهذه الوظيفة الحالية ؟
- _ اختبارات كتابية
 - _ اختبارات شفوية
 - _ علاقات شخصية
14. لماذا اخترت العمل بهذه المؤسسة ؟
- _ معرفتك السابقة بها
 - _ السمعة التي تتميز بها
 - _ الامتيازات التي توفرها
15. ما هي أقدميتك في العمل ؟
- _ أقل من خمس سنوات
 - _ من 06 الى 10
 - _ من 11 الى 15
 - _ من 16 الى 20
 - _ من 21 الى 25
 - _ 26 سنة فأكثر
16. هل استفدت من دورات لتحسين المستوى في عملك الحالي؟
- نعم لا لا
- إجابتك17
- فلاجداً؟

18. هل يتراوح الأجر الذي تتلقاه؟
- _ أقل من 25,000,00 دينار
 - _ 26,000,00 الى 35,000,00 دينار
 - _ 36,000,00 الى 45,000,00 دينار
 - _ 46,000,00 الى 55,000,00 دينار
 - _ 56,000,00 الى 65,000,00 دينار
 - _ 66,000,00 الى 75,000,00 دينار
 - _ 76,000,00 الى 85,000,00 دينار
 - _ 86,000,00 دينار فأكثر

المحور الثالث: خاص بفرضيات الدراسة.

19. ما هي الأسس التي تقوم عليها علاقتك بزملائك في العمل؟
- _ التعاون
 - _ المنفعة المتبادلة
 - _ الصداقه
 - _ الاحترام
20. هل أصدقاؤك في العمل هم من؟
- نفس المصلحة

_____ صالح اخرى

_____ القرابة و الجيرة 21

_____ المصلحة الشخصية

_____ الطبقة الاجتماعية

_____ أدائهم في العمل

_____ هل يوجد تعاون في اتمام المهام بينك و بين زملائك في العمل؟ نعم 22

_____ اذا حدث اختلاف في وجهات النظر بخصوص الأعمال أو طرق إنجازها بينك و بين

_____ زملائك هل يؤدي هذا إلى؟ شجارك معهم

_____ مقاطعتهم و عدم التعامل معهم

_____ محاولة الوصول إلى حل وسط

_____ إنزالك و عملك بمفردك

_____ 24. في رأيك ما هي الأسباب التي تؤدي إلى نشوب الخلافات داخل جماعة

..... العمل؟.....

_____ 25. كيف هي العلاقة التي تربطك برئيسك المشرف؟ جيدة

_____ حسنة

_____ سيئة

_____ سيئة جدا

..... 26. في كل الأحوال لماذا؟.....

_____ 27. هل هناك تقدير من طرف المسؤولين على مجهوداتك المبذولة لصالح المؤسسة؟

_____ لا

_____ نعم

_____ 28. في رأيك هل هناك عدل و مساوات في توزيع المهام أو تنفيذ العقوبات على الموظفين؟

_____ لا

_____ نعم

..... 29. إذا كانت اجابتك ب "لا" برأيك لماذا؟.....

_____ 30. هل ترى بأن رئيسك متحييز في توزيع المهام بين الذكور و الإناث؟ نعم

..... 31. إذا كان جوابك نعم، في رأيك لماذا؟.....

_____ 32. هل هناك تحييز من طرف رئيسك نحو الموظفين الذين يقررونه أو يجاورونه في السكن؟

_____ لا

_____ نعم

33. إذا كان جوابك نعم في رأيك لماذا؟.....

34. هل ترى بأن الرئيس يهتم لشئونكم و مشاكلكم؟ نعم لا

35. في كلا الحالتين لماذا؟.....

36. هل ترى بأن رئيسك متشدد أم متسامح فيما يتعلق بأخطائكم في العمل؟

متشدد متسامح

37. في حالة الإجابة ب "متشدد" لماذا؟.....

38. في حالة وقوعك في أزمة أو مشكلة هل تتلقى الدعم من طرف زملائك و رئيسك في العمل؟

نعم لا

39. في حالة الإجابة ب "لا" لماذا؟.....

40. هل يتم أخذ رأيك أو استشارتك من طرف الرؤساء في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالوظيفة التي تشغلك؟ لا نعم

41. في كلا الحالتين لماذا؟.....

42. هل تنتقل بين المصالح الأخرى أثناء دوام العمل؟ نعم لا

43. إذا كانت الإجابة ب "نعم" فهل أسباب تنقلك هي: مهام العمل

رؤية أصدقاء العمل

الترفيه عن النفس

44. إذا كانت اجابتك ب "لا" فلماذا؟.....

45. هل تلتزم بالوصول إلى مكان العمل في الأوقات المحددة؟ نعم لا

46. في كلا الحالتين لماذا؟.....

47. هل تؤدي أعمالك في وقتها أم تؤجلها لأوقات أخرى؟ إنجاز العمل في وقته

تأجيلها لأوقات أخرى

48. هل ترى بأن ساعات عملك طويلة أم مناسبة؟ طويلة مناسبة

مناسبة

49. هل مقر سكنك يساعدك في الوصول إلى مكان العمل في الوقت المناسب؟

..... _ نعم _ لا

50. إذا حصل عطل في أجهزة العمل هل؟ _ تحاول اصلاحه إن كان ضمن مهامك

_ تخبر الجهات المسؤولة

_ لا تهتم و تتركه على حاله

51. هل تعمل لساعات إضافية دون مقابل؟ _ نعم _ لا

52. إذا كانت إجابتك بـ "لا" فلماذا؟.....

.....
53. هل ترى بأن الأجر الذي تتقاضاه يقابل مجهداتك في العمل؟ _ نعم _ لا

54. ما هي قواعد السلامة المعمول بها لهذه الوظيفة؟.....

.....
55. هل تحرص على الالتزام بقواعد السلامة لحماية نفسك كم الأخطار؟ _ نعم _ لا

إذا كان جوابك "لا" فلماذا؟.....

.....
56. هل تقف إلى جانب مصلحة المؤسسة حتى وإن كان أجراك ضعيف؟

..... _ نعم _ لا

57. هل تؤثر ظروفك الاجتماعية على رغبتك للإستمرار بالعمل بهذه المؤسسة الاستشفائية؟

..... _ نعم _ لا

.....
58. إذا كانت إجابتك بـ "نعم" فلماذا؟.....

.....
59. هل أنت نادم على اختيارك العمل بهذه المؤسسة؟ _ نعم _ لا

60. في كلا الحالتين لماذا؟.....

.....
61. إذا حدث و تكلم أحد بالسوء عن المؤسسة كيف يكون ردك؟ _ تدافع عن سمعتها

_ تؤيده

_ تلتزم الصمت

.....
62. هل تعتبر نفسك جزءاً من هذه المؤسسة الاستشفائية؟ _ نعم _ لا

.....
63. هل تشعر بالظلم في هذه المؤسسة؟ _ نعم _ لا

.....
64. في كلا الحالتين لماذا؟.....

